المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

تخصص سياسات الدفاع والأمن

التصورات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط بعد سنة 1989

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب: الصيد محمد

لجنة المناقشة	
أ.جنوحات حسين	مشرفا ومقررا
أ.د.زهير بوعمامة	رئيسا
أ.رقية العاقل	مناقشة

السنة الجامعية 2014/2013

الإهداء

إلى سبب وجودي في هذه الحياة وقرة عيني حتى الممات.....والداي

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء...إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها.....والدتي العزيزة

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة..الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح...الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر.....والدي العزيز

إلى من يجري حبهم في عروق.....إخوتي

إلى رمز البركة.....إلى من لم تغفل عني بدعواتها.....جدتي لأبي

إلى أعز مفقود.....إلى الروح الطاهرة.....جدتي لأمي

إلى من سرنا سويا ونحن شق طريق النجاح....إلى من تكاثفنا يدا بيد ونحن نقطف ثمار العلم والمعرفة.....زملائي

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر....إلى من صاغوا لنا علمهم من حروف ومن أفكارهم منارة.....أساتذتي الكرام

إلى الأصدقاء....إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد، بالقليل أو بالكثير

أهدي ثمرة جهدي وعصارة فكري

شكر وعرفان

باسمك يا رب بدأت، وبسمك ختمت، وعليك توكلت، ولك أنبت، بيدك الخير كله، لا إله إلا أنت لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظمة سلطانك على توفيقك لي لهذا العمل

عندما يشعر المرء أنه صناعة غيره فإلى من يهدي الفضل

إلى كل من قال لي نعم، فلولاها لما امتلأت النفس بالثقة ولما جادت بعطاء

إلى من قال لي لا، فلولاها ما صنع عزم أو وضح سبيل

إلى كل أصحاب الحقوق علي أهدي هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر الأستاذ حسين جنوحات على كل الجهود التي بذلها معي خلال فترة إنجاز هذا العمل.

فطبت يا أستاذ وطاب ممشاك و تبوأت من الجنة مقعدا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث السياسة الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط بعد 1989، وذلك بالتركيز الإدراك والأداء الجزائري إزاء الأمن في هذه المنطقة.

ترى الجزائر ضرورةالتعاون و الحوار أجل التصدي للتهديدات الأمنية في المتوسط، وهذا راجع إلى تغير نظرتها للبحر المتوسط إلى جانب موقعها الإستراتيجي في المنطقة المتوسطية، قدراتها الطاقوية وامتلاكها لدبلوماسية قوية، التي جعلتها تساهم بصورة فعالة في مختلف المبادرات الأمنية في المتوسط، كما جعلت الدول الفاعلة في المنطقة تنظر إليها على أنها دولة محورية تساهم في ضمان الأمن في المنطقة، كما ساهمت الجزائر في إدراج الأمن والتعاون في البحر المتوسط ضمن اهتمامات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

Résumé :

La présente étude a pour objet d'examiner le politique sécuritaire algérienne dans la méditerranée après l'an 1989, en basant sur le rôle de l'Algérie vis-à-vis la sécurité dans cette région.

L'Algérie montre l'importance de la coopération et du dialogue pour affronter les menaces dans la méditerranée, et cela grâce au changement de sa vision pour la méditerrané et sa position stratégique dans cette dernière et aussi sa puissance énergétique et sa forte diplomatie, ce qui rend l'Algérie un élément principal dans les différentes initiatives sécuritaires à la méditerranée, d'un autre côté, les pays dominants dans la région considèrent l'Algérie, de plus en plus, comme un pays de l'axe qui participe dans la garantie de la sécurité dans la région. L'Algérie a réussi encore d'intégrer la sécurité et la coopération dans la méditerranée parmi les intérêts de l'Assemblé Générale des Nations Unies.

Abstract :

The present research aims to study the Algerian security policy in the Mediterranean after 1989, it is based on the role of Algeria vis-à-vis security in this region.

Algeria shows the need for cooperation and dialogue to deal with threats in the Mediterranean due to the change in his vision for the Mediterranean and its strategic position and also its energetic power and high diplomacy, which makes Algeria a key element in the different security initiatives in the Mediterranean, on the other hand, the dominant nations in the region consider Algeria, increasingly, as a country of the axis involved in ensuring security in the region. Algeria has yet managed to integrate security and cooperation in the Mediterranean in the interests of the General Assembly of the United Nations.

مقدمة

مقدمة

تأثرت منطقة البحر المتوسط بإفرازات نهاية الحرب الباردة، لاسيما فيما يخص الأمن، حيث ظهرت تهديدات أمنية جديدة تختلف في طبيعتها ومصادرها عن التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة؛ عسكرية سياسية، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وبيئية، أملت على الدول المهتمة بتأمين البحر المتوسط ضرورة البحث عن ميكانيزمات جديدة تعالج بها هذه التهديدات، حيث لم يعد من الممكن معالجتها في إطار المفهوم التقليدي للأمن. وقد تمثلت هذه الميكانيزمات في مبادرات تعاون و حوا ربين دول ضفتي المتوسط وأيضا بينها وبين الحلف الأطلسي أطلقتها هذه الدول كمنابر سياسية للتشاور وتبادل الرؤى بينها وأيضا للتعاون الميداني بين القوات العسكرية لهذه الدول.

والجزائر بدورها معنية بهذه التفاعلات، حيث بات لزاما عليها تطوير مقاربة أمنية في البحر المتوسط، إذ انضمت لمختلف الفعاليات والمبادرات الأمنية على غرار الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي ومبادرة 5+5، وقد ساعدها في هذا تغير نظرتها إزاء البحر المتوسط و الدول الفاعلة فيها وأيضا تغير نظرة هذه الدول للجزائر خاصة بعد خروجها من أزمتها الداخلية، إذ أصبحت هذه الدول ترى أن الأمن في البحر المتوسط لن يتحقق بإقصاء الجزائر، فالجزائر حسبها أصبحت دولة محورية بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

ترى الجزائر أن الأمن في البحر المتوسط يتم عبر محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار أسلحة الدمار الشامل وا يجاد حل عادل الصراع العربي الإسرائيلي و ذلك بالتعاون بينمختلف الدول الفاعلة في المتوسط بالإستناد لقرارات الأمم المتحدة.

إشكالية الدراسة :

إن غياب الأمن و الإستقرار في البحر المتوسط يؤثر بصورة مباشرة على الأمن الوطني الجزائري، لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، التي أفرزت تهديدات جديدة للأمن في المنطقة المتوسطية، إذ تختلف في طبيعتها و مصادرها عن التي عرفتها إبان الحرب الباردة، بدورها هذه التهديدات أملت طريقة مغايرة لمعالجتها. كما أن الجزائر بعد سنة 1989 أدرجت البحر المتوسط كدائرة مستقلة للأمن الوطني، حيث أصبحت تولي أهمية بالغة للتعامل مع مختلف الفواعل في المنطقة بعد أن كانت تنظر له على أنه للمتوسطيين فقط. وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف تتصور الجزائر الأمن و الإستقرار في البحر المتوسط بعد سنة 1989؟ وكيف تعالج حسبها التهديدات الأمنية فيه؟

وقصد تحليل أوفر لهذه الإشكالية ارتأينا تفكيكها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما موقع الأمن في البحر المتوسط من السياسة الأمنية المتوسطية للجزائر؟
- كيف استجابت الجزائرية للتهديدات الأمنية في البحر المتوسط بعد سنة 1989؟

الفرضيات

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

1. إنعكس التحول في مضمون الأمن على التصورات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط بعد 1989.
2. تنعكس التفاعلات الأمنية في البحر المتوسط على الأمن الوطني الجزائري فيما بعد 1989.

حدود الإشكالية: ويمكن تقسيمها إلى حدود زمنية و حدود مكانية كما يلي:

الحدود المكانية:منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة إلى التركيز على الجزائر كدراسة حالة.

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة في الفترة الزمنية منذ سنة 1989.

مبررات إختيار الموضوع:

يمكن تقسيمها إلى مبررات موضوعية و أخرى ذاتية:

المبررات الموضوعية:

إن أهمية الموضوع تعطي الأسباب العلمية موقع الصدارة في اختياره، و التي نوجزها فيما يلي:

- ✓ يحتل موضوع الأمن الصدارة في الدراسات التي اختصت بها العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، فجاء اهتمامنا بهذا موضوع تأكيدا لهذه المكانة.
- ✓ التعمق لفهم التجاذبات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بغية تحقيق الأمن و الإستقرار في المنطقة بعد عام 1989.
- ✓ الإلمام بالتصورات الأمنية الجزائرية في المتوسط بعد عام 1989 لا سيما في إطار التنافس الدولي في المنطقة.

- ✓ الوقوف على الدلالات النظرية للأمن و انعكاسها على التصورات الأمنية الجزائرية في حوض المتوسط بعد 1989.

المبررات الذاتية:

- ✓ الميل الشخصي للدراسات الأمنية و الإستراتيجية.
- ✓ مواصلة البحث في هذه المسألة، حيث عالجت جزءا منها في مذكرة الليسانس، مع إمكانية الإستفاذة من الدراسة مستقبلا.
- ✓ المساهمة و لو بجزء بسيط في إثراء الحقل المعرفي حول الموضوع

المناهج المستعملة:

التساؤل الذي تطرحه الإشكالية دفعنا إلى تصميم إطار بحثي يهدف لوضع أداة تحليلية لتحسين مستوى الفهم. و هو ما يستدعي استخدام منهجية مركبة وفقا لصيغة التكامل المنهجي المناسب للدراسة ومنه فقد تم الاعتماد على المناهج التالية.

المنهج المقارن: تم استخدامه للمقارنة بين النظرة الجزائرية للبحر المتوسط قبل و بعد سنة 1989.

منهج تحليل المضمون: تم استخدامه من خلال الرجوع إلى تقارير الأمم المتحدة التي تضمنت ردود من الحكومة الجزائرية بشأن الأمن و التعاون في البحر الأبيض المتوسط.

كما تمت الإستعانة بتقنية المقابلة من أجل جمع المعلومات

الدراسات السابقة:

بما أن البحث العلمي يعد عملية تراكمية، فإن هذا البحث سبقته دراسات عالجت الموضوع من جوانب أخرى تختلف عن الجوانب التي سنبحث فيها، فأي بحث علمي لابد وأن يخضع لأدبيات الدراسة التي تعد مرحلة من مراحل البحث العلمي، وذلكبإلقاء نظرة على الدراسات التي سبق وأن تطر قت للموضوع و التركيز على الجوانب المغفلة أو التي لم يتم التوسع فيها، وقد تم الاستعانة بالدراسات التالية:

دراسة عبد النور بن عنتر حول: "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**"الذي ركز فيها على الأمن القومي الجزائري والأمن الإقليمي في المتوسط بعد الحرب البردة وكذا علاقتها بالدول الفاعلة في المتوسط.

مقدمة

أعمال الملتقي الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق، المنظم بجامعة قسنطينة، الذي عالج مختلف القضايا و الإستراتيجيات الأمنية في المتوسط، كما ركز على المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة.

تقارير الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي زودتنا بالمبادئ والمقومات التي تستند إليها الجزائر في سياستها الخارجية المتوسطية.

أما باللغة الأجنبية فقد تمت الإستعانة بالدراسات التالية:

الملتقى المنظم sécurité en méditerranéeعلى مستوى المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة بالجزائر، الذي عالج موقع الجزائر ضمن الترتيبات الأمنية في البحر المتوسط خاصة تعاونها مع الحلف الأطلسي

أيضا الملتقى contribution de l'Algérie au dialogue méditerranéen de l'OTAN الذي تناول مساهمة الجزائر وموقعها من نشاطات الحلف الأطلسي.

كما اعتمدنا عل إصدارات مدرسة حلف شمال الأطلسي على غرار:

Abdelhamid MAROUANI, la dimension stratégique de l'Algérie dans l' ensemble méditerranéen : atouts, enjeux et limites, dans le Maghreb .stratégique, collège de défense de l'OTAN

هذا إلى جانب ملتقيين بعنوان la sécurité et la défense en méditerranée عقدا في إسبانيا حيث عالجا مختلف التفاعلات الأمنية في البحر المتوسط، لكن وفق النظرة الأوروأطلسية:

-6em séminaire international sur la sécurité et la défense en méditerranée sécurité humaine. Barcelone, CIDOB fondation, novembre 2008.
-5em séminaire international sur la sécurité et la défense en méditerranée :sécurité multidimensionnel, Barcelone, CIDOB fondation, 4/12/2006.

تفصيل الخطة:

إعتمدنا في هذا البحث على خطة تتكون من ثلاثة فصول، كل فصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث، كل مبحث يتفرع بدوره لمطالب،على النحو التالي:

ففي الفصل تطرقنا للتحول الذي عرفه مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة والنظريات التي عالجته، هذا لكي يساعدنا في فهم التصورات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط بعد سنة1989، إذ عالجنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للأمن ثم أبعاده ومستوياته تطرقنا إليها في المبحث الثاني لنعالج النظريات التي تناولته بالدراسة وهذا في المبحث الثالث.

أما في الفصل الثاني، فقدتم التطرق للإدراكات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط، بالتركيز عن الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للدول الفاعلة في المنطقة المتوسطية و المبادئ التي توجه السياسية الخارجية الجزائرية في المتوسط وهذا في المبحث الأول، وتم التطرق في المبحث الثاني للمقومات و المميزات الإستراتيجية التي جعلت من الجزائر دولة فاعلة في المنطقة،أما في المبحث الثالث فقد تم التطرق للتهديدات الأمنية في البحر المتوسط وفق التصور الجزائري.

أما الفصل الثالث فخصص لموقع و موقف الجزائر من المبادرات الأمنية في البحر المتوسط، بالنسبة للحوار المتوسطي للحلف الأطلسي و هذا في المبحث الأول، أو بالنسبة للإتحاد الأوروبي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد خصص لدور تفعيل إتحاد المغرب العربي في دعم مواقف ومواقع دوله ضمن الترتيبات الأمنية في البحر المتوسط.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لفهم التصورات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط بعد سنة 1989

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لفهم التصورات الأمنية الجزائرية بعد1989

من أجل فهم التصورات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط بعد سنة 1989، ينبغي أولا معرفة المسار الذي اتخذه مفهوم الأمن قبل وبعد نهاية الحرب الباردة، حيث أن الأمن يبقى دوما هدفا منشودا للدول التي تبحث دائما عن كيفية ضمانه، كما أن التحولات التي طرأت علو مفهوم الأمن انعكست بصورة أو بأخرى على التصورات الأمنية الجزائرية في البحر المتوسط.

من أجل هذا سنحاول التطرق للإطار المفاهيمي لمفهوم الأمن وأيضا الإطار النظري، فسنعالج من خلال المبحث الأول مدلولات مفهوم الأمن،ثم نتطرق في المبحث الثاني لأبعاد ومستويات مفهوم الأمن قبل أن نتطرق لمفهوم الأمن ضمن نظريات العلاقات الدولية في المبحث الثالث.

المبحث الأول: الإحاطة بمدلولات مفهوم الأمن

تحيط بمفهوم الأمن تجاذبات ينبغي التعرف عليها والبحث في حيثياتها قصد الإحاطة أكثر بمفهومه هذا المفهوم الذي لا يزال خاضعا للبحث والتدقيق من طرف الباحثين والمختصين في الدراسات الأمنية بغية الوصول إلى مفهوم شامل ودقيق له، والطريقة المثلى لتحقيقه و حمايته. من أجل هذا سنحاول من خلال هذا البحث مناقشة هذه التجاذبات؛ حيث سنتطرق في المطلب الأول لمناقشة مفهوم الأمن من خلال مناقشة التعريفات التي قدمت له، وتتبع مسار تطوره، وسنحاول في المطلب الثاني معالجة أبعاد ومستويات الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

1- تعريف الأمن

وهذا من خلال تعريفه اللغوي ثم مناقشة التعريفات الإصطلاحية التي قدمها المختصون له:

أ- من الناحية اللغوية

هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر[1]، وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[2]

---

[1]- نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لفترة ما بعد الحرب الباردة، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010)، ص36

[2]- القرآن الكريم،" سورة قريش"، الآية 04

ب-من الناحية الإصطلاحية

قبل مناقشة بعض التعاريف التي قدمها الباحثون لمفهوم الأمن ينبغي الإشارة إلى أن الأمن لم يحظى بتعريف موحد[1]، وهو مفهوم نسبي خاضع للتطور حسب باري بوزان[2]، فهو بهذا مفهوم غامض لم يحظى بإجماع المختصين.

مفهوم الأمن عند البعض يشير إلى غياب الحرب، صيانة المصالح الوطنية والقدرة على الإستمرار ورد العدوان، و عند البعض الآخر يشير إلى حماية القيم الأساسية، و عند البعض يعني التحرر من التهديدات، أما عند بعضهم فيعبر عن تحرر الأفراد[3]، كما نجد بعضهم يربطه بتحقيق التنمية. وفيما يلي بعض التعريفات:

تعريف أرنولد ولفر " Arnold Wolfers":

يعد أقدم من قدم تعريف للأمن في كتابه "National Security as an Ambigious sylabal " بقوله "الأمن من الناحية الموضوعية هو بالتحديد غياب تهديد القيم الأساسية، ومن الناحية الذاتية يعني غياب الخوف من أن تواجه هذه القيم الأساسية أي خطر"[4]

ما يمكن ملاحظته حول هذا التعريف أنه يمكن اعتباره بمثابة تعريف شامل، لكنه ترك غموضا حول مفهوم القيم الأساسية ولم يوضحها بصورة مباشرة، ما هي هذه القيم و على من تعود؟ هل هي الدولة النظام الدولي، المجتمع أم الفرد، والتي تعد في صلب الدراسات الأمنية والتطور التي عرفته، حيث أن المنظرين والمختصين في الدراسات الأمنية إنما يدور بحثهم حول هذه القيم الأساسية؛ ما هي و على من تعود؟ و من المسؤول عن ضمانها و حمايتها؟

لكن بالعودة إلى الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا التعريف، بالإضافة إلى التيار النظري الذي ينتمي إليه **ولفرز** نجد أن هذه القيم الأساسية إنما تعود على الدولة القومية وتتمثل في البقاء، الإستمرار ورد العدوان الخارجي.

---

[1]- Charles Philippe DAVID, **la guerre et le paix :Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie**. , paris, presses de science po,2000,p30

[2]- Buzan BARRY , **peopel state and faire**, London,Harvester wheatsheaf, 1983, p18

[3] - Charles Philippe DAVID, op.cit, p31

[4] - Dario BATTISTILLA, **Théories du relation internationales**, Paris, presse de science politique,2003, p432

تعريف باري بوزان" Barry Buzan": في كتابه" **people states and fear** "
عرف الأمن كما يلي:

"في حالة الأمن يكون النقاش دائر على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون كيانها المستقل و تماسكها العملي"[1]

ربط **بوزان** مفهوم الأمن بغياب التهديدات ضد كيان واستقلال الدول و المجتمعات، فالدول حسب هذا التعريف هي الوحدة لمرجعية لتحقيق الأمن، ومن هنا فإن الأمن مرادف لقدرة الدول على البقاء. لم يخرج هذا التعريف عن النظرة التقليدية للأمن الشيء الجديد أن **بوزان** أضاف مستوى ثاني في التحليل هو المجتمع لكن في إطار تحقيق كيان و تماسك الدولة

تعريف وولتر ليبمان" Walter Lippmann":

إذ يعرف الأمن بقوله"إن الدولة ستكون آمنة حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة بتجنب الحرب، و تكون قادرة عند التحدي على المحافظة على تلك المصالح بالحرب"[2]

من خلال هذا التعريف نجد **ولتر** يركز صراحة على القدرة العسكرية وتوظيفها إذا لزم الأمر وشن الحروب من أجل ضمان وحماية أمن الدولة، وقد أعطى **ولتر** للأمن مدلولا عسكريا محضا، إذ لا يتحقق إلا من خلال رفع القدرات العسكرية.

تعريف بوث و ويلر booth and Wheeler:

"لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظرنا للأمن على أنه عملية تحرر"

خرج هذا التعريف من دائرة التركيز على الدولة من أجل تحقيق الأمن، بل ركز على مستوى آخر متمثل في الأفراد سواء كانوا فرادى أو مجموعات، ويتحقق أمن الأفراد إذا لم يحرموا أفرادا آخرين منه. كما ربط تحقيق الأمن بالتحرر لكن التحرر من ماذا؟ التحرر من الإلتزامات التي تفرضها الدولة، وهل الدولة مقيدة لحرية الأفراد؟ بل هي منضمة في أغلب الحالات لحياة الأفراد داخل المجتمعات، فهي التي تضمن امتناع حرمان الأفراد لآخرين من الأمن، و غياب رقابة الدولة و فرضها لعوامل الإستقرار داخل المجتمعات يمكن أن يولد الفوضى داخلها.

[1]- جون بيلس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث،دبي، 2004، ص414

[2]- سعيد عبد المنعم، وآخرون، **العرب و العالم**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص138

كما يوجد من ربط الأمن بالتنمية حيث أدخل التنميةكمحددٍ أساسي لمفهوم الأمن، على اعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية فالعلاقة بينهما هي علاقةتناسبٍ طردي، وهي تعبر عن تكاملية وظيفية، لأن تحقق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا. ويعتبر **روبرت مكنامرا " Robert Macknamara** " أحد رواد هذا الطرح وأكثر منتقدي أصحاب الاتجاه التقليدي للأمن، إذ يقول: "إن الأمن ليس هو المعدات العسكريةوا ٍن كان يتضمنها، و الأمن ليس هو النشاط العسكريوا ٍن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا " وتتضح بصورة جلية ضمن هذه الرؤية أولوية البعد الاقتصادي في تحقيق الأمن، فالأمن السياسي هو نتاج للأمن الاقتصادي بينما انعدام هذا الأخير سيعيق تحقيق السياسة العليا للدولة ، وكدليل على ذلك يقدم أصحاب هذا التصور مثالا عن التبعية الاقتصادية التي يترتب عنها انتهاك للسيادة الوطنية كما تصنف ضمن هذه السياقات كتابات **كارولين توماس Thomas Caroline** التي ركزت على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني عندما تعرف الأمن بمعنى الأمن الداخلي للدولة وحده، ولكن في معاني تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة، كما أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الوطني، و يمضي في ذات المسعى **إيلمان Ullman** أولما ن الذي يعرف الأمن على أنه محاولة للحماية من الأحداث التي تهدد بتحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة، ومن بين هذه التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية وتقويض البيئة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، كما يدعو **جيسيكاJessika** إلى اتساع الأمن ليشمل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية، إضافة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان[1].

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن

مفهوم الأمن كما أشار لذلك المختصون والأكاديميون يخضع لمنطق التطور و التحول، فمدلوله قد اختلف عبر التاريخ، فبعد أن كان يشير في فترة ما إلى أمن الدول ضد التهديدات العسكرية التي تأتي من الخارج – دول أخرى-، ظهر مع تطور نمط الحروب الدولية الممكنة بصيغ أخرى على غرار الأمن الجماعي أو الأمن التعاوني، ثم تغير مدلوله فيما بعد الحرب الباردة، إذ أصبح يعبر عن أمن الأفراد و الجماعات أكثر من أمن الدول التي أصبحت في بعض الأحيان هي من تهدد أمن الأفراد و الجماعات.

[1]- خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة في الخطاب الأمريكي بعد11 سبتمبر، (مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة،2007-2008)،ص-ص26-27.

عرف مفهوم الأمن التوسع سنوات التسعينات، و قد ظهر في أربعة صور:

الصورة الأولى: تحول مفهوم الأمن من أمن الدول إلى أمن الأفراد و الجماعات.

الصورة الثانية: من أمن الدول إلى أمن النظام الدولي.

الصورة الثالثة: مس التوسع في مفهوم الأمن ليشمل التوسع في القطاعات، أي من العسكري إلى السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي و البيئي.

الصورة الربعة: و قد مس توسع مفهوم الأمن في هذه الحالة المسؤولية السياسية عن ضمان الأمن من الدولة الأمة إلى المؤسسات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية وحتى الإعلام و الرأي العام.[1]

ما يمكن ملاحظته على التوسع في مفهوم الأمن وفق صوره الأربعة أنه مس كل من الوحدة المرجعية التي ينبغي ضمان أمنها، كما هو موضح حسب الصورة الأولى و الثانية، كما شمل أيضا طبيعة التهديدات، من تهديدات ذات طبيعة عسكرية إلى تهديدات أخرى بطبيعة مختلفة سياسية، إقتصادية، إجتماعية أو بيئية، كما مس أيضا من المسؤول عن ضمان الأمن هل الدولة أم مؤسسات أخرى، لاسيما بعد التغير الذي عرفته الحروب من حروب بين الدول إلى حروب داخل الدولة الواحدة، أين أصبحت الدولة تهدد أمن و سلامة الأفراد و الجماعات.

و قصد التعمق لفهم التوسع و التطور الذي عرفه مفهوم الأمن ينبغي معالجة التساؤلات التالية:

1- ما هي طبيعة اللاأمن(التهديدات) ؟

2- ما هي المرجعية المعتمدة ؟

3- من يتحمل مسؤولية ضمان الأمن ؟

4- ما هي وسائل ضمان الأمن ؟

فنجد أن التصورات و المفاهيم الأمنية تختلف بحسب نوعية و طبيعة الأجوبة المقدمة لهذه الأسئلة.

1- طبيعة اللاأمن : ويقصد منه تعريف التهديد، إذ أن بروز هذا الأخير يدفع لوضع سياسات أمنية تسعى لاحتوائه، فهو الجواب عن لماذا نسعى لاحتواء التهديد، ولماذا نؤمن أنفسنا منه؟.

2- المرجعية المعتمدة: و هو موضوع الأمن؛ أي المرجعية التي يتركز عليها الباحث و يتخذها وحدة تحليل له في بناء مقاربته الأمنية .بمعنى، من يؤمن :الدولة أم الفرد أم الجماعة.

3- تحمل مسؤولية ضمان الأمن : و هو يشير إلى المسؤول أو المسؤولين عن وضع السياسة الأمنية، و المشاركة فيها و تنفيذها، فهو الإجابة عن التساؤل : من يعمل على التأمين؟.

[1]- Emma Rothschild, **what is security**. In Barry Buzan, Lene Hansen, **International security** v3, sage publication,London,2007, p2

4- وسائل ضمان الأمن : أي تلك الوسائل و الآليات التي توضع لاحتواء التهديدات التي تم التعرف عليها. فكيف و بما ذا نؤمن أنفسنا من هذه التهديدات؟[1]

و يعد البحث في التساؤلات السابقة ضروري لفهم التجاذبات الأكاديمية التي عرفها مفهوم الأمن.

بالنسبة للوحدة المرجعية لتحقيق الأمن التي تتموقع في قلب الدراسات الأمنية، فالدول حسب الكلاسيكيين بعد الحرب العالمية الثانية و حتى سنوات الثمانينات شكلت الوحدات المرجعية للأمن، بعدها ظهرت إتجاهات نادت بوحدات مرجعية غير دولاتية على غرار المنظمات الحكومية و غير الحكومية، واتجاهات أخرى رأت في الفرد والمجتمع وحدة مرجعية للأمن، وبالنسبة لطبيعة اللاأمن فإن البحث في أجندة التهديدات التي تواجه الوحدة المرجعية، أكانت الدولة، المجتمع، الفرد أم النظام الدولي ضروري لفهم التوسع الذي عرفه مفهوم الأمن.

المبحث الثاني: أبعاد و مستويات الأمن

المطلب الأول: أبعاد الأمن

1- البعد التقليدي – العسكري- للأمن

و هو كما حدده باري بوزان؛ يعنى بالقدرة العسكرية الدفاعية و الهجومية للدولة، و هذا لا يعني غياب أبعاد أخرى للأمن إلا أنها في خدمة البعد العسكري وتقوية أمن الدولة من خلال رفع قدراتها العسكرية لصد أي تهديد خارجي، و هذا ما نعني به بالأمن الوطني[2]- القومي-.

2- الأبعاد الجديدة للأمن:

كما حددها تقرير الأمم المتحدة لسنة 1994 حول التنمية البشرية هي سبعة أبعاد: إقتصادي، غذائي صحي ، شخصي ،مجتمعي ،أمن بيئي و سياسي[3].

الأمن الإقتصادي:

الأمن الإقتصادي حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 1994 يتطلب تأمين دخل أساسي للفرد، ويقصد بالأمن الإقتصادي توفير الوظيفة للفرد ، فالكثير من الشعوب اليوم تشعر باللاأمن بسبب تناقص فرص العمل وصعوبة إيجاد أو الحفاظ على الوظيفة ، ومن جهة ثانية هذا الشعور باللاأمن سببه أيضا أن الحكومات تتخذ بعين الاعتبار جنس وانتماء الأفراد في إتاحة فرص العمل، كذلك غياب الأمن أثناء

---

[1] حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية،(مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،200"-2004)، ص 8

[2] - William D.PAUL., op.cit, p 4

[3]- Patman G.REBERT., **globalization and conflicts: national security in a new strategic era**, London and New York,- Routledge, 2006, p 38

العمل، فعلى سبيل المثال في كندا البطالة تمثل20% بين الأهلي، لكن تقارب ضعفها في صفوف الكنديين الآخرين، و في الولايات الأمريكية نسبة البطالة بين السود تعادل ضعفها بين البيض[1].

و من جهة أخرى فإن مفهوم الأمن الوطني يتجاوز المضامين التقليدية المركزة على الجوانب العسكرية ، حيث يذهب **جوزيف ناي Joseph Nye** إلى أن الأمن بمفهومه التقليدي غير مجدي لأنه يواجه مصادر خطر أصبحت نادرة الحدوث، فالدول أصبحت لا تعمل على إنهاء وجود الدول الأخرى بل تعمل على تنظيم منافعها من خلال السيطرة عليها بطرق غير مباشرة ، باستعمال وسائل غير عسكرية، لذلك يرى أن سياسات الأمن أصبحت تهدف إلى تحقيق مجموعة من القيم على رأسها الاقتصادية[2].

الأمن الغذائي:

و نقصد بالأمن الغذائي توفير الغداء الأساسي لكل الشعوب وفي كل الأوقات المطلوبة، وفي مدة صلاحيتها[3].

ويمكن التميز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي.

فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للإكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة والقطر المعنى إمكانية الإستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام بمعنى أن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع القطر المعنى بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي هذا يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين[4].

---

[1] - تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 1994، ص 25. من الموقع:
http//hdr.zindp.on/reports/global/hdr1994

[2] - طارق رداف، الإتحاد الأوروبي: من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، (مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2004-2005)، ص18.

[3] - تقرير الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص25.

[4] - الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات،"مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي"، أفريل 2005،من الموقع:
http://www.yemen-nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf

الأمن الصحي :

ويقصد بالأمن الصحي تحرير الأفراد من الأمراض ومسبباتها سواء عن طريق الوقاية منها -التوعية -، أو عن طريق توفير مراكز العلاج والأدوية المناسبة، فالأمراض المعدية والطفيلية تتسبب في وفاة 17 مليون نسمة سنويا في البلدان النامية، منها 6,5 مليون بسبب الأزمات التنفسية،4,5 مليون سببها الإسهال، كما يتسبب مرض السل في وفاة 3,5 مليون نسمة آخرين، و ترتبط أغلب هذه الوفيات بالفقر البيئة غير الآمنة وبالتحديد التلوث المائي الذي يسهم فيما يقارب مليار حالة إسهال سنويا[1]، وحسب ما نشرته منظمة الصحة العالمية و اليونيسيف خلال الاحتفال باليوم الإفريقي للملاريا بكينيا سنة 2003 أن هذا المرض يودي بحياة ثلاثة ألاف طفل إفريقي يوميا. وحسب ذات المنظمة أن ما يقارب 20%من سكان العالم – معظمهم يعيشون في البلاد الأكثر فقرا- معرضون للإصابة بالملاريا . ويصاب بهذا المرض أكثر من ثلاثمائة مليون شخص سنويا، ويموت على الأقل مليون منها، وتقع90% من وفيات الملاريا في إفريقيا جنوب الصحراء، ومعظمهم من أطفال لا تتعدى أعمارهم الخمس(05) سنوات[2].

وفي البلدان الصناعية أغلب الوفيات سببها أمراض الدورة الدموية (5،5مليون حالة وفاة سنويا) غالبا ما ترتبط بالنظام الغذائي ونمط الحياة. ثم يأتي السرطان، الذي غالبا ما تكون مسبباته بيئية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك 18نوع من السرطان تسببه المخاطر البيئية والتلوث على رأسها.

وفي كلا من البلدان النامية والصناعية، فإن مهددات الأمن الصحي غالبا ما تكون أكبر بالنسبة للفقراء في المناطق الريفية ، و خاصة الأطفال.

الأمن البيئي:

البيئة هي الإرث لكل الشعوب ، فالأخطار التي تمس البيئة تؤثر على كل الشعوب دون التمييز بين من ينتمون إلى دول صناعية و من ينتمون إلى دول نامية. كما أن حياة الإنسان تعتمد على الصحة البدنية والبيئية و بالتالي يجب حماية الإنسان من الأخطار البيئية.

في البلدان النامية أحد أكبر التهديدات البيئية هي المياه، اليوم يشكل نصيب الفرد من إمدادات المياه ثلث(3/1) ما كان عليه عام 1970. وقلة أو ندرة الموارد المائية تشكل على نحو متزايد عاملا مسببا للصراع العرقي والتوتر السياسي بين الجماعات. ففي سنة 1990حوالي1,3 مليار نسمة في الدول النامية لا يحصلون على المياه النظيفة، وحتى الأفراد في الدول النامية يساهمون في التأثير سلبا على البيئة من

[1] - تقرير الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 27.

[2] - أحمد الشربيني،"الإنسان و البيئة"، **مجلة العربي**، العدد 539، أكتوبر 2003، ص156

* - 01 فدان= 12 هكتار

خلال القضاء على الغابات المزروعة –حوالي 08إلى 10مليون فدان * من الغابات سنويا – إلى جانب الرعي غير المنظم مما يؤدي إلى التصحر ...الخ[1]

أما في البلدان الصناعية فإن أكبر الأخطاء البيئية يتمثل في تلوث الهواء، فلوس أنجلوس لوحدها تنتج 3400 طن من الملوثات الضارة بالصحة سنويا ولندن 1200طن. و هذا التلوث يضر أيضا بالبيئة الطبيعية، فتدهور الغابات في أوربا من تلوث الهواء يتسبب فيما يقارب35مليار دولار من الخسائر الاقتصاد سنويا، وا ٍتلاف المحاصيل الزراعية .

على الرغم من أن خصائص الخطر البيئي تختلف بين الدول النامية والدول الصناعية، إلا أن أثارها متشابهة [2].

الأمن الشخصي :

ونقصد بالأمن الشخصي حماية الإنسان من كل أشكال العنف الجسدي سواء من طرف الدولة - التعذيب الجسدي - ، أو من طرف دول أخرى – الحرب- أو من طرف الجماعات- التوترات الإثنية - أو من طرف أفراد آخرين- الجرائم- أو من التهديدات المباشرة ضد المرأة-الاغتصاب والعنف في المنازل- أو من التهديدات الموجهة ضد الأطفال أو النفس-الانتحار- تعاطي المخدرات...

و تعد الجريمة أكبر مهدد للأمن الشخصي ،ففي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1992 قدمت 14مليون جريمة للشرطة ، وفي ألمانيا نسبة الجريمة في نفس السنة 10%، وبأعداد متفاوتة في باقي الدول المصنعة .

أما في الدول النامية فيعد العنف بالإضافة إلى الجريمة أبرز مهددات الأمن الشخصي ، خاصة ضد الأطفال ، فنسبة القتلى في صفوف القصر بالبرازيل بنسبة 40%سنة 1993 ، وفي كينيا من نفس السنة سرقت 3300 سيارة ، كما سجلنا زيادة في نسبة العنف والجريمة و الاغتصاب في الصين [3].

الأمن المجتمعي :

أي حماية الأفراد من التهديدات الموجهة ضد هوياتهم الثقافية وقيمهم المجتمعية ، فأغلب الأفراد يرون أمنهم كأعضاء في جماعات أو منظمات ، فالجامعات الإثنية والعرقية تعبر عن هويات ثقافية وقيم للأفراد المنتمين إليها ، كما يمكن أن تقدم لهم الدعم في قضاياهم[4] . بمعنى أن الأمن المجتمعي مرتبط أساسا بالحق في العيش في جماعة .

---

[1] - تقرير الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص-ص28-29

[2] - نفس المرجع، ص 29.

[3] - نفس المرجع، ص30-31.

[4] - نفس المرجع، ص31.

و الأمن المجتمعي اليوم أصبح مهددا بفعل مخاطر جديدة ، مثل الهجرة غير الشرعية وحركة اللاجئين الناتجة عن النزاعات الداخلية؛ إحدى إفرازات نهاية الحرب الباردة[1].

الأمن السياسي :

من بين أهم جوانب الأمن الإنساني نجد الأمن السياسي، الذي يضمن للفرد أن يعيش في مجتمع يحترم حقوق الإنسان الأساسية مجتمع ديمقراطي، ويكفل حماية الأفراد من اضطهاد دولهم.

فالأفراد لهم الحق في اختيار ممثليهم، وفي المشاركة في الحياة السياسية وتشكيل المعارضة سواء في شكل أحزاب أو جماعات ضاغطة، ولا يتم الحديث عن هذا إلا من خلال الديمقراطية والحكم الراشد كسبيل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية، ومن ثم بقية الحقوق على غرار الحق في اللجوء إلى القضاء العادل، والحق في محاكمة عادلة في دولة القانون، فغياب هذه الأخيرة أي دولة القانون تجعل من الأمن السياسي مخترق، إذ تلجأ الدول لضمان بقائها في سدة الحكم إلى إجراءات تعسفية في حق الأفراد .[2]

من أجل ضمان الأمن الإنساني لا يجب إقصاء أي بعد من هذه الأبعاد السبعة، بل يجب أن تكون مجتمعة لتضمن تحرر الإنسان.

المطلب الثاني: مستويات الأمن:

يعرف الأمن الوطني تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية، الإقتصادية والإجتماعية....الخ، لذلك فإن التعامل مع هذه الجوانب- كمصادر للخطر- لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة وهي عادة المسائل التي تتعلق بالسيادة والمسائل الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية سواءا على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، كما يمكن أن تبرز مسائل تتعلق بالمجتمعات وداخل الدول. من هنا يمكن إبراز ثلاثة مستويات للأمن:

[1] - نايف عبيد،" القرية الكونية"، **المستقبل العربي**، العدد260، 2001، ص210.

[2] - فريدة حموم، مرجع سابق، ص 70

1- الأمن على مستوى الدولة

والمقصود به الأمن الوطني – الأمن القومي – وقد ساد هذا المصطلح منذ صلح ويستفاليا سنة 1648 إلى غاية نهاية الحرب الباردة، حيث اعتبرت الدول أقوى العناصر والوحيدة في النظام الدولي بالتالي هي الوحيدة التي يجب حماية أمنها[1].

والأمن الوطني يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لعناصر السيادة الوطنية من أخطار أو تهديدات أو تحديات تواجهها من الداخل أو من الخارج. بحيث تعيش الدولة في حالة من الاطمئنان والأمن من الخوف[2].

ورغم أن التحولات التي عرفتها الساحة السياسية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة و التي أكدت على أن الدول ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل الأفراد والجماعات لا سيما بتصاعد حدة النزاعات الداخلية والدور الذي أصبحت تقوم به الفواعل تحت الدولاتية ، و التي أكدت على أهمية ضمان الأفراد لا الدول ، إلا أنها لا تقصي الدولة ودورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين .

صحيح أن هذه التغيرات لا تمس مباشرة الدول بل الأفر اد إلا أنها ناتجة عن ضعف الدولة، كما حدث في الصومال ، الزائير ورواندا.[3]

2 - الأمن على مستوى النظام الدولي

الأمن على المستوى العالمي :

لقد ساد مفهوم الأمن الوطني لمدة طويلة وكان في عديد من المرات سببا في قيام الحروب، على غرار الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وقد عرف العالم الحديث مفهوم الأمن العالمي أولا من خلال التجربة الفاشلة لعصبة الأمم، وثانيا من خلال هيئة الأمم[4]، التي تسعى حاليا للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من جميع أشكال التهديدات. وعلى هذا الأساس فإن الأمن العالمي لا يعني الحماية فقط من التهديد النووي الذي انخفض بنهاية الحرب الباردة وا ٍنما كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 يعني بالإستجابة لتهديد الأخطار التي

[1] - جون بيليس ، ستيف سميث، مرجع سابق، ص414.

[2] - مصدق علوي،"الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي"، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، العدد،2005، ص10.

[3] - فريدة حموم، مرجع سابق، ص 73

[4] - مصدقي علوي، مرجع سابق، ص 24

تتجاوز الحدود الدولية كالتجارة بالمخدرات ، الأمراض المعدية ، التغيرات المناخية ، الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي.[1]

الأمن على مستوى النظام الإقليمي :

يرى **باري بوزان** أنه مع التسليم بوجود نزعة لدى الدول للتركيز على مصالحها الأمنية المحدودة و الضيقة فإنه يسود اعتقاد متزايد بين الدول الأكثر نضوجا في النظام الدولي بأن هناك أسباب وجيهة لأخذ مصالح جيرانها بالاعتبار عند رسم سياستها الخاصة. بل ينبغي عليها التعاون وتوحيد الجهود لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت عقب نهاية الحرب الباردة، والناتجة عن ظواهر مثل ظاهرة اللاجئين والهجرة المتزايدة الناتجة أساسا على النزاعات الداخلية والتي تمتد إلى دول الجوار وبالتالي ينبغي توحيد الجهود بين هذه الدول والتعاون فيما بينها .[2]بمعنى أن أمن الدول الوطني لا يقف عند حدودها السياسية، وا ٍنما يتعداها إلى حدود الإقليم الذي تنتمي إليه.[3]

3- الأمن على مستوى المجتمع و الأفراد

الأمن الإنساني :

ونقصد به مفهوم الأمن الذي ظهر في ظل مستجدات فترة التسعينات، وطرح لأل مرة بصفة رسمية من خلال تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لسنة 1994 حيث يركز هذا المفهوم على الفرد وليس على الدولة ، انطلاقا من أن أمن الدولة ورغم أهميتة لم يعد ضمانا أو كفيلا بتحقيق أمن الأفراد[4]، فالأمن الإنساني حسب تقرير الأمم المتحدة هو التحرر من الخوف و التحرر من الحاجة.[5]

لم يحظى مفهوم الأمن الإنساني بإجماع المختصين، الأكاديميين والمنظمات الدولية حيث لا يوجد تعريف واحد، لكن الإجماع فقط حول أنه مقاربة انتقلت من التركيز على الدولة إلى التركيز على الفرد، أي من

---

[1] - تقرير الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص32

[2] - جون بيليس، ستيف سميث، ص 424

[3] - مصدق علوي، مرجع سابق، ص 5

[4] - خديجة عرفة محمد،"مفهوم الأمن الإنساني"، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، العدد 13،2008، ص 8

[5] - Shahrbanou Tadjbakhsh, "Human Security: Concepts and Implications with an Application to Post-Intervention Challenges in Afghanistan". L e s É t u d e s d u C E R I N° 117-118 - septembre 2005, Centre d'études et de recherches internationales Sciences Po, p .07/09/2013 http://www.socialdev.net/UNDPstuff/etude117_118.pdf

التركيز على أمن الدولة إلى التركيز على أمن الأفراد الذين يعيشون داخل حدودها.[1]
و فيما يلي بعض التعريفات التي قدمت عن مفهوم الأمن الإنساني:

تعريف لويد آكسورد LLOYD AXWORD :

عر ّف الأمن الإنساني في جوان 1996 م على أنه:

"حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية.[2]

يعد هذا التعريف بمثابة التوجه الرسمي للحكومة الكندية كون **لويد آكسورد** كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك، و حسبه فإن الأمن الإنساني يشمل كل ما من شأنه التعدي على الحقوق الأساسية للفرد، و الأمن الإنساني إنما يتحقق من خلال بناء سياسات أمنية تهدف لضمان و حماية أمن الأفراد.

تعريف شارل فيليب دافيد CHARLE PHILIPPE DAVIDE، وبياتريس باسكال BEATRICE PASCAL: عر ّ فانه على أنه" حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية"، كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح بل أن" التنمية المستدامة، واحترام حقوق الشخص، والحريات الأساسية وأسبقية القانون، والحكم الراشد والعدالة الاجتماعية، هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي"[3]

حسبهما فإن الأمن الإنساني يشمل أيضا البعد الإقتصادي إضافة إلى العسكري، و يتحقق من خلال إشباع حاجيات الإنسان الأساسية؛ السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية.

تعريف اللجنة المستقلة حول التدخل و سيادة الدول في 2001 عر ّ فت الأمن الإنساني على أنه يعني: "أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاههم الإقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم واستحقاقاتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية. فالأمن لم يعد ّ في الإقليم وبواسطة التسلح،وا ٕنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء وللعمل، وفي الأمن الإيكولوجي"[4]

الأمن الإنساني حسب هذا التعريف يشمل أمن الفرد من الناحية المادية و المعنوية، و يتحقق من خلال حماية المحيط الذي يعيش فيه الأفراد ليس فقط من خلال تفادي العنف المسلح، وا ٕنما باعتماد آليات

[1] - نفس المرجع
[2] - فريدة حموم ، مرجع سابق، ص44
[3] - فريدة حموم ، مرجع سابق، ص45
[4] - نفس المرجع، ص46

إقتصادية تحسن من ظروف حياة الأفراد، بالإضافة إلى ضمان و حماية حقوقهم الإنسانية و أيضا حقهم في أن يعيشوا في بيئة طبيعية متوازنة.

تعريف محبوب الحق MAHBUB UL- HAQ : "الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض (الإقليم)، و أمن الأفراد بدلا من أمن الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة وهو أمن الأفراد في كل مكان، في منازلهم ووظائفهم"[1]

تفهم مقاربة محبوب الحق لمفهوم الأمن الإنساني من خلال إجابته عن الأسئلة السابقة الذكر، حيث أجاب عن السؤال[2]:

- لمن الأمن؟ ليس للدول والأمم وا ٍنما للأفراد والشعوب، أي أمن الأفراد وليس أمن الأقاليم التي يعيشون فوقها.
- أية قيم يجب حمايتها؟ حياة و كرامة الأفراد و ليس فقط وحدة الأقاليم و استقلال الأمم.
- ما هي مهددات الأمن الإنساني؟ ليست الحروب بين الدول فقط إنما المخدرات، الأمراض، الإرهاب و الفقر.
- كيف يتحقق الأمن الإنساني؟ من خلال التنمية وليس الأسلحة.

يركز محبوب الحق على أن الأمن الإنساني يتحقق من خلال التنمية، لاسيما الإقتصادية منها وليس من خلال رفع القدرات العسكرية والتسلح، وهي إشارة لتجاوز المفهوم التقليدي للأمن، حيث أن أمن الدول يتحقق من خلال الرفع من قدراتها العسكرية و تطوير منظوماتها الدفاعية. و الأمن الإنساني ينبغي أن يشمل كل الأفراد و في كل الأمكنة.

تعريف كوفي عنان KOFI ANNAN: "الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، و الحكم الراشد، الحق في الحصول على فرص التعليم و الرعاية الصحية، و التأكد من أن كل فرد لديه الفرصة و القدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الإتجاه هي أيضا خطوة نحو التقليل من الفقر، وتحقيق النمو الإقتصادي و تفادي النزاعات. فتحقيق الحرية من الحاجة، الحرية من الخوف و تحرر الأفراد من أن يرثوا بيئة طبيعية غير صحيحة، تشكل الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني"[3]

---

[1] - خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني:**المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص37

[2] - Kanti pajpai, humane security : concept and measurement, kroc institute, new delhi,2008 http//www.hegoa.ehu.es/dossierra/seguridad/Human_security_concept_and_measurement.pdf

[3] - خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي**، مرجع سابق، ص39

يتحقق الأمن الإنساني حسب هذا التعريف من خلال توفر ثلاثة مرتكزات أساسية؛ إقتصادية من جهة سياسية وعسكرية من جهة أخرى، بالإضافة إلى البيئية، هذا من أجل توفير بيئة إقتصادية، سياسية، عسكرية وا يكولوجية تسمح للأفراد بممارسة اختياراتهم وبلوغ احتياجاتهم الخاصة.

فالأمن الإنساني إذا يقضي بأن كل سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ، إذ قد تكون الدولة أمنة في حين يفتقر البعض من مواطنيها إلى الأمن بسبب الاختلال إما في توزيع الثروة أوالاستقرار الوظيفي والمالي (الأمن الاقتصادي) أو إنتشار الأمراض والأوبئة، غياب الأمن الثقافي ، و انتشار الجريمة المنظمة ، المخدرات و انتشار التلوث و التغيرات المناخية ، انتشار أسلحة الدمار الشامل والعنف و التطرف .

الأمن على المستوى المجتمعي :

تؤثر البنى الإجتماعية داخل الدولة بشكل كبير على أمنها سواء بالإيجاب أو بالسلب، لأن تكريس الوحدة سياسيا واجتماعيا بالإضافة إلى تحجيم التنوعات الداخلية (عرقية أو دينية أو لغوية... الخ) هو نوع من التحصين الأمني الذي تستند إليه الدولة- هنا دائما يتم التعامل مع الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية-، ولذلك فالدولة تعمد إلى تحديد مفهوم الأمن ضمن سياقات اجتماعية معينة. وقد بين **جون غالتونغ John Galtung** في دراسته" **الأشكال البديلة للدفاع Les Formes Alternatives de Defense** "، كيف أن البناء الأمني للدول لم يعد معزولا عن تأثيرات البيئة الاجتماعية التي تؤثر على الأمن القومي، بإيجادها حالة من اللاتعاون أو التمرد الجماعي العام.

ويمكن تلخيص الدلالة الاجتماعية للأمن في فكرة مفادها أن للأمن القومي جوانب اجتماعية تعكس العلاقة الوطيدة بينهما، وهذا يتطلب من الدولة تعبئة القوى الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الأمن القومي، فهذه الأخيرة لم تعد مرتبطة بالسياسة الفوقية (القيادة) أو معزولة عن المؤثرات الاجتماعية التي أصبحت وثيقة الصلة بالأمن القومي نتيجة تعقيدات الحياة المعاصرة[1].

و الحديث عن الأمن المجتمعي بدأ بعد نهاية الحرب الباردة أين شهدنا تحولا في طبيعة النزاعات من ما بين دولاتية إلى داخل الدولة الواحدة، وآثارها تعود على الأفراد والجماعات داخل الدولة . كما أن التجارب التكاملية التي عرفتها الساحة الدولية –على غرار الاتحاد الأوربي – قد أدى إلى تقويض النظام التقليدي المبني على أساس الدول القومية و حلت محله الهوية الأوروبية. كما أن انهيار و تفكك الأمم كما حصل

[1]- خالد معمري، مرجع سابق، ص27

في الاتحاد السوفيتي قد أفرز مشكلات جديدة تتعلق بالحدود و الأقليات مما أدى بالقول بأن المجموعات الإثنية هي التي يجب أن تحضى باهتمام لوضع تحليل لمفهوم الأمن[1] .

إن الحديث عن الأمن المجتمعي يدعونا للحديث عن المعضلة الأمنية المجتمعية، و هي حسب **ميلر** Müller تنتج عن غياب الأمن المجتمعي، و الذي يرتبط بدوره بقدرة مجموعة ما على الإستمرار مع الحفاظ على خصوصياتها، و بتحديد أكثر فإنة يتعلق بإحساس هذه المجموعة أن هناك مساس بمكونات هويتها كاللغة، الثقافة، الدين أو العادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة. كما يرى **باري بوزان** أن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية، حول ما يمكن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير « نحن»، فمعضلة الأمن المجتمعية تبرز إذا أصبحت الهوية جوهر الصراع على المصالح.[2]

المبحث الثالث: مسح لأهم النظريات التي تساعد في فهم التصور الأمني الجزائري في البحر الأبيض المتوسط

شكل الأمن بمختلف أبعاده، مستوياته و مفهومه موضوعا خصبا للبحث و التنظير، حيث عالجت هذا المفهوم عدة نظريات مواكبة تأثره بظروف و إفرازات البيئة الدولية، وقد اختلفت النظريات الأمنية المختلفة في نظرتها و معالجتها الأمن و ذلك باختلاف الفترة الزمنية التي ظهرت فيها و مميزاته؛ فمنها من ظهرت ونظرت للحياة السياسية على المستوى الدولي في بيئة تميزها الحروب بين الدول القومية، فاتخذت بذلك من الدول وحدات مرجعية لتحقيق الأمن، وبتغير معطيات البيئة الدولية بما في ذلك طبيعة الحروب إلى حروب داخل الدول تهدد الأفراد والمجتمعات، ظهرت نظريات تتخذ من الأفراد والمجتمعات وحدات مرجعية لتحقيق الأمن، ومنها من حاولت جسر الهوة بين التيارين السابقين. وهذا ما سنحاول معالجته في هذا المبحث ، وقد قسمتها بين كلاسيكية وما بعد كلاسيكية.

[1] - جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص413.

[2]- عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية،خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، العدد 01، 2011،ص-ص66،67.

المطلب الأول: المقاربات الكلاسيكية للأمن

يتجسد الطرح الكلاسيكي للأمن من خلال المنظور الواقعي و المنظور الليبرالي؛

1- الأمن من المنظور الواقعي

تتخذ من الدولة الوحدة الأساسية لتحليل العلاقات الدولية و لبناء المقاربات الأمنية.[1]، وقد سادت لمدة طويلة في الحياة السياسية الدولية[2] فيما بعد الحرب العالمية الثانية.حيث أسسها مجموعة من المفكرين على رأسهم إي.إش.كار وهانس مورغانتو[3].

وعلى العموم تقوم هذه النظرية على مجموعة من التصورات أبرزها[4]:

- الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.
- الدول موجودة في بيئة فوضوية.
- من أبرز القواعد الأساسية للدول: نظام الاعتماد على الذات.
- الفوضى الدولية هي الوحدة الأساسية المتحكمة في سلوك الدول.
- الفواعل الداخلية لا تؤثر على السلوك الخارجي للدول (إن وجدت).
- الدول تعتمد على القوة العسكرية لحماية مصالحها الحيوية[5].
- الدول مشغولة باستمرار قوتها و أمنها.

الواقعية الكلاسيكية و الأمن :

الأمن حسب الواقعيين من الأهداف الأزلية للسياسة الخارجية للدول[6]. حسب هذا الطرح لم يكن من المحتمل تحقيق أمن دائم، وكل ما كان بإمكان الدول عمله هو محاولة تحقيق التوازن مع الدول الأخرى لمنع أي منها تحقيق السيطرة الشاملة[7].

---

[1]- فريدة حموم، مرجع سابق، ص9

[2] - ROBERT G. Patman, op :cit, p35

[3]- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص415

[4] -ROBERT G. Patman, op :cit, p35

[5] - BATTISTILLA Dario, op.cit, p434

[6] - Ibid

[7]- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص415

ففي ظل بيئة فوضوية فإن الخوف هو الوجه المقابل للأمن، فالدولة التي تكدس أدوات الحرب، ومهما كانت نيتها لأجل الدفاع؛ تفهم من طرف الآخرين على أنها تهديد لأمنها و يحتاج إلى رد. فمثلا دولة B تشاهد دولة A تزيد من قدراتها العسكرية فتقرر زيادة ما لديها من قدرات عسكرية.ونفس الشيء بالنسبة للدولة A و هذا معناه أن الخوف المتبادل بين الدول هو مصدر أمنها من خلال زيادة قدراتها العسكرية[1]. وهكذا نعيش معضلة أمنية.

المعضلة الأمنية:

إذا و كما سبق و ذكرنا أن الدولة و من أجل ضمان أمنها تزيد من استعداداتها العسكرية، وهذا ما يحدث بالنسبة للدول الأخرى خوفا من أن توجه نحوها، لأنها لا تستطيع أبدا أن تكون متأكدة من النوايا الحقيقية للدولة بزيادة قدراتها العسكرية، وبأن لديها قدرة دفاعية لضمان استمرارها في محيط عدواني ...وهذا ما أطلق عليه **ألبرت بيتر فيلدا** بالخوف الهوبزي[2]، و كما سماها جون هرتز" John Herz" المعظلة الأمنية و الذي يقول:" أينما يكون مجتمع فوضوي يبرز ما يمكن أن نسميه المعضلة الأمنية ". و يعرفها بأنها مفهوم بنيوي تسود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وتصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات الأمنية إلى ازدياد تعرض دول أخري للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية و يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا.[3]

ونقول معضلة أمنية لأنه مثلا دولة B تشاهد دولةA تزيد من قدرتها العسكرية تكون أمام خيارين أو موقفين، إما أن تترجم قرار الدولة A بزيادة قدراتها العسكرية على أنه إجراء دفاعي و لا ترد عنه بزيادة قدراتها العسكرية، وا إما أن تترجمه على أنه إجر اء هجومي و بالتالي ترد عنه بزيادة قدراتها العسكرية، وفي كلتا الحالتين لن يزيد أمنها[4]. نفس الشيء بالنسبة للدولة A و الدول الأخرى وهكذا يعيش الكل في حالة لا أمن، حالة ترقب واحتمال التعرض لهجوم.

الواقعية الجديدة و الأمن:

تعتبر امتدادا للواقعية التقليدية، من أبرز كتابها كنيت وولتر روبرت جيلبس روبرت تاكر، جورج مودلكسي ...، حيث أنه ورغم كونهم ينطلقون من نفس المسلمات و المفاهيم الأساسية التي انطلق منها التقليديون، إلا أنهم يختلفون معهم في مجموعة من النقاط أهمها:

---

[1] - Dario BATTISTILLA, op.cit, p434

[2] - Ibid , p 435

[3] - جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص418

[4] -Dario BATTISTILLA, op.cit, p437

إن الواقعية التقليدية اهتمت فقط بالمجال الأمني العسكري في تحليل السياسية الدولية[1]، إلا أن الواقعيين الجدد وسعوا من مفهوم الأمن ليشمل أربعة أبعاد جديدة إضافة للبعد العسكري، وهي كما حددها باري بوزان[2]:

الأمن السياسي: يعتمد على استقرار مؤسسات الدولة و أنظمة الحكم و الإيديولوجية التي تعطيها شرعيتها.

الأمن الاقتصادي:يدور حول زيادة الموارد،الأموال،والوصول إلى الأسواق للحفاظ على مستويات مقبولة من راحة وقوة الدولة**.**

الأمن المجتمعي:يتركز في استمرار وتطور الطرق التقليدية للغة، الثقافة، الدين، الهوية الوطنية والتقاليد.

الأمن البيئي: يتعلق بالمحافظة على المحيط المحلي و العالمي كنظام دعم أساسي لكل نشاط إنساني.

2- الأمن من المنظور الليبرالي :

التحدي الأساسي للواقعية يأتي من الليبرالية، التي ترى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يغني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين[3].

كما تختلف عنها في النظرة لمفهوم الأمن، فبينما ترى الواقعية الأمن من زاوية مركزية في الدولة – الأمن القومي- ترى الليبرالية الأمن الجماعي.

يجادل أصحاب الأمن الجماعي أنه ورغم بقاء القوة العسكرية كخاصية مميزة للحياة الدولية، إلا أنه توجد فرص لتجاوز عالم الواقعية، كما يري تشارلز وكليفورد كويشان" " أن الدول توافق على التقيد ببعض المعايير و القواعد بغية المحافظة على الاستقرار، و أنها عند الضرورة تتكاثف فيما بينها لوقف العدوان[4].

معنى هذا أن الأمن الجماعي يقتضي تحالف موسع بين أغلب الفاعلين الأساسين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر، لكن هذا يستوجب أن تكون الدول المتحالفة لها نفس النظام السياسي وبصورة أدق أن تكون أنظمتها ديمقراطية، كما يري أصحاب نظرية السلام الديمقراطي أمثال دافيد سنجر

---

[1]-يوسف ناصف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت،1985، ص62

[2] - Paul D.Wiliam, op .cit, p 4

[3]- ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد و نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاغ و صالح زياني، تاريخ الإطلاع 2010/05/23، من الموقع http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

[4]- جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص431

ميشال دويل أن الديقراطيات تنزع لألا تحارب بعضها، بل تختار أن تكون في حرب مع أنواع أخري من الأنظمة السياسية[1].

فالمؤسسات الليبرالية من شأنها أن تمنع قيام الحروب فيما بين الدول الليبرالية، وأن الحروب التي خاضتها الليبرالية كانت ضد دول أخري غير ديمقراطية. بمعني أن عدم الثقة بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية هي سبب الحروب فيما بينها[2].

مثل هذه الأعمال وجدت الإلهام في مشروع إمانويل كانط " السلام الدائم" سنة 1975، والذي خص به النظم الجمهورية،حيث يري أن مصلحة الأفراد والدول تقودهم تدريجيا للخضوع إلى القانون المعنوي. فالفرد في سعيه الدائم لفرض نفسه على الآخرين يتصادم مع إرادات أقوى من إراداته، وبالتالي يلجأ تدريجيا للخضوع للقانون المعنوي ونفس الفرضية تنطبق على الدول[3].

وعلى العموم، فالنهج الليبرالي أو الأمن الجماعي يشمل على ما يلي[4]:

- الدفاع المشترك ضد أي عدوان خارجي على أي دولة ضمن الحلف.
- اشتراك كل الأعضاء وليس ما يكفي من الأعضاء.
- الرد يكون عسكريا ولا يترك للدول منفردة تحديد ما تراه إجراءات مناسبة لرد الهجوم.

يمكن رصد مجموعة من المحطات التاريخية تجسدت فيها فكرة الأمن الجماعي، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي مثل عصبة الأمم سنة 1920، اتفاق براين كيلوغ سنة 1928 في أوربا، وهيئة الأمم ومجلس الأمن سنة 1945 وأثناء الحرب الباردة..

كما يمكن توظيف هذه النظرية لفهم التغير على مستوى السياسة الخارجية للدول لاسيما في المجال الأمني، و بالنسبة للجزائر لفهم السياسة الأمنية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط قبل و بعد التحول نحو النظام الديمقراطي.

---

[1]- Jean Jacques Roche, **Théories des relations international**, 5 édition ,montch restien, Paris 2004, p95

[2] -Wiliam D.Paul, op .cit, p37

[3] -Jean Jacques Roche , op.cit, p94

[4] -تاكايوكي ياماموراء"مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، ترجمة عادل زقاغ، تاريخ الإطلاع2009/05/29، من الموقع: http//alwethoq.info/news/documents-2199.htm

المطلب الثاني: المقاربات ما بعد الكلاسيكية للأمن

برزت النظرية النقدية و النظرية البنائية في الدراسات الأمنية سنوات التسعينات واضعة موضع الشك بصورة مباشرة أو غير مباشرة المقاربات الكلاسيكية.

1- الأمن حسب النظرية النقدية

هي مواقف نقدية موجهة أكثر لإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن، و الذي يركز على محورية الإنسان في فلسفة الأمن الجديدة. موضوع الأمن المرجعي لم يعد الدولة كتجريد فلسفي إنما في مرجعية موضوعية هي الإنسان[1].

يعود أصل الدراسات النقدية كمدرسة متميزة في الفكر إلى أوائل التسعينات[2]، تجد جذورها في كتابات روبرت كوكس "ROBERT Cox"، والناشط السياسي الإيطالي أنطونيو كرامشي " ANTONIO Gramsci"من جهة ومنظري مدرسة فرانكفورت أمثال ماكس هوركهايمر[3] " MAX Horkeimer"من جهة أخرى.

تقدم النظرية النقدية نفسها على أنها تمتلك الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن، ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي[4].

وعلى العموم؛ هناك طرفان متميزان في الكتابات النقدية: الأول يمثلاه كل من كروس و وليام " Krause and William" من خلال مؤلفهما الدراسات الأمنية النقدية[5] " critical security studies"، والثاني يمثله كين بوث " KEN Booth"بالإضافة إلى رتشارد جونز " RICHARD Jones".

الطرف الأول الذي شدد على ضرورة الإنتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدول في ظل الفوضى إلى التركيز على الأفراد و المجتمع و الهويات، و اقترح مفكروها ضرورة تشجيع التعددية الفكرية وتشجيع اختلاف المقاربات في الدراسات الأمنية، بدلا من تأييد نهجا بعينه. والطرف الثاني الذي حدد موقع الدراسات الأمنية ضمن التقاليد الفكرية للكتاب أمثال هوركهايمر، هونيث " Honneth"و هابرماس" Habermas"[6]. يربط "Booth" بين التحرر و الأمن، إذ يرى أن عملية التحرر فقط يمكن أن تجعل

---

[1] - Ibid, p19

[2] - فريدة حموم، مرجع سابق، ص22

[3] - Wiliam D. Paul, op.cit, p91

[4] -Ibid, p92

[5] - تاكايوكي ياماورا، مرجع سابق

[6] -Patman G.Robert, op. cit, p43

احتمال الأمن وارد أكثر[1]، و المقصود هنا تحرير الناس كأفراد أو جماعات فالأمن و التحرر- حسبه- وجهان لعملة واحدة.

يرى "Booth" أن الأمن يعني غياب التهديدات و التحرر من الإكراهات المادية و المعنوية التي تمنع الأفراد من القيام باختياراتهم بحرية[2]. فالحرب حسب "Booth" ليست وحدها مقيدة للتحرر و إنما بالإضافة للفقر، ضعف التعليم والإضطهاد السياسي، الكوارث الطبيعية و الأمراض هي أيضا معيقات لتحرر الإنسان[3].

لكن التحرر الذي تنادي به النظرية النقدية من شأنه زرع الفوضى في المجتمعات الشيء الذي من شأنه أن يهدد الأمن، فالأفراد تعيش في وعاء أكبر هو الدولة و هي المسؤولة عن ضمان أمن الأفراد من خلال احتكارها لأدوات الإكراه في وجه أنانية الأفراد ضد أفراد آخرين، و بالتالي يكون لها دور رقابي و علاجي.

2- الأمن حسب النظرية البنائية

ظهرت النظرية البنائية سنوات الثمانينات و أصبحت نظرية ذات أهمية متزايدة في العلاقات الدولية، تركز على أهمية و دور العوامل الفكرية و البنى الإجتماعية في السياسة العالمية.

البنائية مصطلح اسنعمل لأول مرة من طرف نيكولاس أنيف" NICOLAS Onuf" في كتابه الصادر سنة 1989 "العالم من صنعنا" " World of our making"[4]، كما يعد ألكسندر واندت " ALEXANDER Wendt" في كتابه الصادر سنة 1992 " الفوضى هو ما تصنعه الدول: التفسير الإجتماعي لسياسة القوة" " Anarchy is what states make, the social construction of power politics" أكثر من عبر عن مضامين النظرية البنائية.

تقوم البنائية على[5]:

تجاوز العلاقة الإنفصالية التي أقامها العقلانيون(الواقعيون و الليبراليين) بين الفاعل و البيئة.

فهم الفاعل للظاهرة الدولية يحدد سلوكه تجاهها.

تذاتية" inter-subjective" البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

---

[1] - Ibid, p44

[2] - فريدة حموم، مرجع سابق، ص25

[3] - تاكايوكي ياماورا، مرجع سابق

[4] - Wiliam D.Paul, op .cit, p-p 59,60

[5] - خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد09/11، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة،2007-2008)، ص114

إعطاء أهمية قصوى للمعايير norms كقواعد ومحددات تكون هوية الفواعل و مصالحهم.
تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية ضمن النظام[1].
وحيث أن العقلانيين ينظرون إلى هويات ومصالح الفواعل كمعطيات قائمة، فإن البنائيين يقولون بأن الفواعل يحصلون على هوياتهم و مصالحهم من خلال تفاعلهم مع فواعل آخرين، فهم وعلى وجه الخصوص واندت يرفضون الفكرة القائلة بأن الدول قد حصلت على مصالح أنانية وهويات قبل عمليات تفاعلها، وبدلا من ذلك فإن المساعدة الذاتية" self help"لا تظهر إلا من جراء التفاعل بين الدول وحسبه فإن الدول و إن وجدت نفسها في وضع المساعدة الذاتية فإن مرد ذلك لممارساتها، و إذا تغيرت هذه الممارسات تتغير معها المعرفة الذاتية بين الأطراف في تشكيل النظام، بمعنى أن الهويات و المصالح إنما تقوم الدول بإيجادها[2].
أما الأمن بالنسبة للبنائيين فلا ينظر إليه على أساس أنه شيء موجود و أنما يمكن بناءه من خلال التفاعلات بين الدول، ولذلك فإن الفواعل الدولية ترى أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال الجماعة والإستجابة للعوامل الثقافية و ليس من خلال القوة كما يرى الواقعيون، فهم لا ينظرون للقوة على أساس مكوناتها المادية فقط بل يركزون على دور الإدراك في ذلك سواءا من قبل الدولة أو الدول الأخرى المتفاعلة[3].
كما نجد البنائيين يختلفون عن العقلانيين في نظرتهم للتهديد، هذا الأخير الذي يحصره العقلانيون في مسألة العدوان الخارجي المباشر ذو الطبيعة العسكرية، بينما البنائيون يرون أن العدو الخارجي لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه و بالفهم الجماعي لقوته، وفقا لهذا الطرح يظهر البنائيون مثلا شهيرا هو أن المسدس الذي يحمله الصديق يختلف معناه إن حمله عدو، رغم أن المسدس له تهديد واحد[4].
بالنسبة للمعضلة الأمنية التي قال بها الواقعيون إنطلاقا من فوضوية النظام الدولي ليست دائما صادقة، فالفوضى على حد تعبير **واندت** هي ما تصنعه الدول و ليست وضعا مسلما به، فهي نتيجة و ليست سبب[5]، فإنه و على خلاف المنظور الواقعي لو سلكت الدولة **A** إجراءات بناء الثقة و قللت من تصرفاتها

[1] - المرجع نفسه، ص-ص 115-116
[2] - المرجع نفسه، ص397
[3]- ROBERT G.Patman, op :cit, p43
[4] - خالد معمري، مرجع سابق، ص117
[5] - جون بيلس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص400

تصرفاتها الدفاعية المفرطة فإنها ستدفع الدول الأخرى للسير وفق ذات المسعى، مما يجعلها تبحث عن أدوات أخرى لتحقيق بقائها بعيدا عن نظام العون الذاتي[1].

ما يمكن ملاحظته حول هذه النظرية أنها قدمت مقاربة جادة لتحقيق الأمن، فرغم أنها ركزت على الدولة كوحدة مرجعية إلا أنها لم تقصي المستويات الأخرى، كما أنها لم تكتفي بنقد النظريات الأخرى فقط إنما قدمت بدائلها حول النقاط التي انتقدتها فيها على غرار نظرتها للمعضلة الأمنية و كيف انتقدت النظرية الواقعية في ذلك مقدمة بديلا عن ذلك وكيفية تجاوزها، بالإضافة إلى المسلمات الأخرى.

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الفصل ما يلي:

1. مفهوم الأمن بالإضافة إلى كونه مفهوما غامضا فإنه يخضع لمنطق التطور والتغير، وهذا حسب المستوى المراد البحث فيه، بالإضافة إلى الوحدة المركزية المعتمدة.
2. يبقى مفهوم الأمن على علاقة وطيدة بالتهديدات، فتعدد أو تغير هذه الأخيرة يؤدي إلى تغير مفهوم الأمن، أكثر من ذلك أصبح ينظر للأمن على أنه يخضع بصورة أكثر للإدراكات و التصورات، فما يمكن أن يشكل تهديدا عند شخص ما أو دولة ما، يمكن ألا يشكل ذلك التهديدات عند أخرى.
3. من الناحية النظرية يمكن فصل مستويات الأمن عن بعضها البعض لكن من الناحية الواقعية فإن ذلك صعب جدا، فلا يمكن الحديث عن دولة آمنة في حين تعاني فئة من سكانها من اللاأمن، كما لا يمكن الحديث عن نظام دولي آمن دون البحث في سبل تحقيق الأمن المتبادل بين الدول المكونة له.
4. لم يعد الأمن فقط يشمل المعدات العسكرية، بل أصبح يتحقق عبر وسائل أخرى لاسيما الإقتصادية منها هذا البعد الذي يعبر فعلا عن فكرة المصلحة التي تنظم علاقات الدول ببعضها البعض، في عالم لا يعترف بالحدود.
5. مفهوم الأمن يختلف مضمونه حسب الإنتماء النظري لكل باحث، الأمر الذي يجعل من الصعب الحديث عن مقاربة شاملة للأمن.

[1] - خالد معمري، مرجع سابق، ص121

الفصل الثاني

الجزائر وإدراك الأمن في البحر المتوسط بعد سنة 1989

الفصل الثاني:الجزائر وا ٍدراك الأمن في البحر المتوسط بعد1989

يعتبر البحر المتوسط امتدادا طبيعيا للجزائر، حيث أنه يحدها من الشمال و يربطها بأوروبا إذ أن أغلب التجارة الخارجية الجزائرية تتم مع أوروبا عبر هذا البحر. من هنا جاء الإهتمام الجزائري بالأمن والإستقرار في البحر المتوسط لاسيما بعد سنة 1989.

سنحاول في هذا الفصل معالجة الإدراكات الأمنية الجزائري إزاء البحر المتوسط، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى أهمية تأمين البحر المتوسط بالنسبة للجزائر و سنعالج في المبحث الثاني الأبعاد الإستراتيجية للجزائر في الفضاء المتوسطي أما في المبحث الثالث سنتطرق للتهديدات الأمنية في البحر المتوسط من وجهة النظر الجزائرية.

المبحث الأول: أهمية تأمين البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للجزائر

تعد منطقة البحر المتوسط منطقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأمن و السلم الدوليين، حيث تعتبر فضاءا تلتقي فيه مصالح عدة دول، هذا الأمر يزيد من ضرورة تأمينه.

إن تأمين البحر الأبيض المتوسط يندرج ضمن اهتمام الدول المتوسطية، الأمم المتحدة و الدول الفاعلة في العلاقات الدولية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية(الو.م.أ) و روسيا.

المطلب الأول:أهمية البحر الأبيض المتوسط

تمثل منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما، بحكم ميزاتها البحرية الهامة و الأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط ثلاث قارات هي آسيا،إفريقيا وأوربا، وتقاطع محور شمال- جنوب وكنقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي[1].

يشكل الأبيض المتوسط مهدا لأهم الحضارات الإنسانية، فضاء للتبادل و التنقل ، و مهد لثلاث ديانات هي :الإسلام، المسيحية واليهودية[2].

البحر المتوسط بحر شبه مغلق، منقسم إلى حوض غربي و حوض شرقي تبلغ مساحته ثلاثة ملايين كلم مربع، لا يتجاوز أقصى عرض 800 كيلومتر[3]، يرتبط بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق بالبحر الأسود عبر الدردنيل، بحر إيجة و البوسفور، كما يرتبط بالبحر الأحمر عبر قناة السويس[4].

يعد البحر المتوسط أبرز طريق تجاري لنقل المواد الأولية و المحروقات[5] (النفط والغاز الطبيعي)، كما تتميز منطقة البحر المتوسط بكونها أيضا منطقة نزاعات واقعة أو كامنة، بدءا من التنافس حول مناطق النفوذ، فقد ظلت هذه المنطقة لفترة طويلة مجالا لمثل هذا التنافس بين كتلة الاتحاد السوفيتي و كتلة الحلف الأطلسي، تحول إلى تنافس بين العالم الأطلسي والعالم الأوروبي، كما نجد في هذه المنطقة

---

[1]- زياني صالح، آمال حجيج،" السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي و المشروع الأمني الطموح"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد1، سبتمبر 2011، 86

[2]- charles saint PROT et Zeina el Tibi, quelle union pour quelle méditerranée. **Etude stratigique**, N 2 , 2008, p5

[3]- مصطفى بن شنان مصطفى بن شنان، الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط:ماهي الخيارات الإستراتيجية للجزائر؟، **انتقالية واستشفاف**، العدد 2المعد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، 2001،ص7.

[4]- أحمد حلواني،" أمن البحر المتوسط و الآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية"،(أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة، 2008)، ص 262

[5]- Fatima Zohra FILALI, l'Algérie: quelle sécurité dans l'ensemble méditerranéen ? colloque international : l'Algérie et la sécurité en Méditerranée, Constantine, avril 2008,p83.

نزاعات صريحة تقليدية تتعلق برسم الحدود و تحديد محيط الأقاليم، كما أن هناك نزاعات أخرى أكثر تعقيدا و امتدادا للزمن كالنزاعات الثقافية والتاريخية على غرار الصراع العربي الإسرائيلي وكما يمكن أن ترتبط المنطقة بنزاعات تقع في مناطق أخرى، فالشرق الأوسط ينتهي إلى البحر الأبيض المتوسط، كما يمكن أن ترتبط باضطرابات قد تشهدها منطقة البحر الأسود، كما يمكن أن ترتبط بعدد من الاضطرابات في مناطق من إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء[1].

كل هذه الخصوصيات الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط جعلته يحضى باهتمام متزايد بين الدول ليست فقط المتوسطية بل حتى غير المتوسطية على غرار الو.م.أ و روسيا.

1. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

إن المنطقة بالنسبة لها تمثل منطقة تلاقي عدة مناطق تكتسي أهمية إستراتيجية تتجاوز المتوسط في حد ذاته لتصل إلى الخليج الفارسي _العربي_ ، بحر قزوين و إفريقيا جنوب الصحراءفهي تكون عنصر ا أساسيا للسياسة الخارجية الأمريكية، فلا يمكن تصور سياسة أمنية في البحر الأبيض المتوسط دون وجود سياسة أمريكية للأمن[2].

وتكشف وثيقة مجلس الأمن القومي المصنفة N-12NSC مدى الأهمية التي توليها القيادة الأمريكية للبحر الأبيض المتوسط:

" إن ضفاف شمال إفريقيا امتداد لسواحل أوروبا الأطلسية و إفريقيا المتوسطية، ولذلك لا يمكن أن نسمح لسقوط هذه المناطق تحت مراقبة قوة معادية ولا حتى تحت نفوذها غير المباشر، وعليه فنحن معنيون مباشرة باستقرار هذه المناطق"[3].

ويعود اهتمام الو.م.أ في هذه المنطقة إلى سنة 1783 من خلال التوقيع على معاهدات تجارية مع الدول المغاربة[4].

وقد افتتحت واشنطن أول قنصلية لها في بلدان المغرب في 1791 بطنجة،و أرسلت في 1794 لأول مرة باخرة حربية للبحر الأبيض المتوسط[5] و لا يزال التواجد العسكري _المسيطر _ في البحر الأبيض

---

[1]- دومنيك دايفيد،" منطقة البحر الأبيض المتوسط على مشارف الألفية الثالثة بين التعاون و المواجهة"، **انتقالية و استشفاف**،ع2،2002، ص8

[2]- إيان.أ.ليسر، دور المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط و مكانتها في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"، **انتقالية و استشفاف**،ع 3،2001،ص8

[3]- مصطفى بن شنان، مرجع سابق، ص16

[4]- نفس المرجع، ص 9

[5]- نفس المرجع، نفس الصفحة

المتوسط من خلال الأسطول السادس[1]، فلا يتصور الأمريكيون أن يضمن استقرار هذه المنطقة من طرف البلدان المتوسطية ذاتها، لأنها في نظرهم غير قادرة على التحكم في مصيرها، حسبهم إن لم يكن للأمريكيين تواجد في المتوسط سيترك فراغا لن يتأخر خصومهم في ملئه على حسابهم، فالتواجد الأمريكي إذن يقوم على ثلاثة عوامل رئيسية هي: ضعف أوربا و العالم العربي من الناحية الهيكلية و الوسائل العسكرية الثقيلة التي تتوفر عليها هذه القوة، وأخيرا قدرة واشنطن على أن يكون لها حلفاء في هذه المنطقة[2].

عموما يمكن تلخيص الاهتمام الأمريكي بالبحر المتوسط في ثلاثة أهداف أساسية:

1_ احتواء المخلفات الناجمة عن الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك التصدي لمحاولات التملص الأوربي الاستراتيجي في المنطقة.

2_مراقبة المجال البحري لحوض المتوسط كمعبر استراتيجي هام وحيو ي بالنسبة للأمريكيين والأوربيين على حد سواء، لنقل البضائع والنفط و ضمان امتداداته في الخليج وسيناء إفريقيا واعتبار الممر البحري المتوسطي معبرا رئيسيا و حيويا لنقل وتحرك القوات الأمريكية عبر بؤر التوتر و مصادر التهديد حسب منظور حماية المصالح الأمريكية.

3_ حماية أمن إسرائيل التي يمتد مجالها الاستراتيجي الدفاعي والهجومي من الخليج شرقا إلى المتوسط غربا[3].

2. بالنسبة للأمم المتحدة:

المقصود هنا رؤية منظمة الأمم المتحدة كونها مسؤولة عن حماية وضمان الأمن والسلم الدوليين لموضوع الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتتجلى رؤيتها من خلال عدة قرارات صادرة عن الجمعية العامة بعنوان تعزيز الأمن و التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و تقارير أممية تحمل نفس الغرض أعدت بناءا على ردود الدول الأعضاء.

تؤكد الأمم المتحدة في قراراتها هذه بشأن الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط على الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تدعيم وتعزيز السلام والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط،وا إذ تضع في اعتبارها جميع المبادرات التي اتخذتها البلدان المطلة على البحر المتوسط في مؤتمرات القمة أو الاجتماعات الوزارية والمنتديات المختلفة التي عقدت بشأن التعاون في المنطقة، إذ تعترف بأن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يتجزأ و بأن تعزيز التعاون فيما بين

---

[1]- ايان.أ.ليسر، مرجع سابق،،ص16

[2]- نفس المرجع، ص17

[3]- بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011-2012)،ص 70

بلدان هذه المنطقة بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوبها سيسهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلام و الأمن في المنطقة[1] ، حيث طالبت الأمم المتحدة بموجب قراراتها المتعلقة بأمن واستقرار منطقة المتوسط على غرار القرار رقم 38/55 المؤرخ في 20 تشرين الثاني /نوفمبر 2000 بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في دورتها الرابعة والخمسين بعدة أمور من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة هي:

1- انضمام جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بميدان نزع السلام و عدم انتشاره.

2-تهيئة الظروف اللازمة لتعز يز تدابير بناء الثقة فيما بينها، و ذلك بتعزيز المصارحة و الشفافية الحقيقيين في جميع المسائل العسكرية، و بالاشتراك في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، وبتقديم بيانات و معلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية .

3- زيادة تعزيز تعاون هذه الدول في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله و مظاهره، لأنه يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن و الاستقرار في المنطقة ويحول بالتالي دون تحسين الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

4-التصدي بمختلف أشكال التعاون للمشاكل و التهديدات التي تواجهها المنطقة، مثل الإرهاب و الجريمة الدولية و نقل الأسلحة غير المشروع ، فضلا عن إنتاج المخدرات واستهلاكها و الاتجار بها بصورة غير مشروعة[2].

للإشارة يوجد مكتب على مستوى الأمم المتحدة هو مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة NNUDC، خاص بمتابعة قضايا الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، ويسعى في سبيل دفع الدول الأعضاء للتعاون من أجل القضاء ومكافحة هذه الجرائم على غرار الفساد، التجارة بالبشر وأعضائهم تبيض الأموال و الاتجار أو استهلاك المخدرات و الأقراص المهلوسة، الاتجار بالأسلحة ...الخ، كون محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب يندرج ضمن اهتمامات الأمم المتحدة ، أصدرت[3]:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003/10/31

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان, البروتوكولات الملحقة لها:

الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1999/12/09).

---

[1]- جاسم محمد زكريا، "أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير و الشراكة الأورومتوسطية"،(أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة،2008)، ص126

[2]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،"تعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط"، الدورة السادسة و الخمسون، 03 جويلية 2001، ص 2

[3]-لقاء مع رئيس مكتب متابعة مسائل الجريمة العابرة للأوطان على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، 2013/09/29

كما تجدر الإشارة للدور الجزائري في هذا الشأن.

3. بالنسبة للإتحاد الأوروبي :

يعد أمن واستقرار البحر الأبيض المتوسط من أمن واستقرار أوروبا[1]، حيث تسعى لجعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلم واستقرار دائمة، وذلك من خلال الإنخراط المستمر في حو ار سياسي و أمني بين شعوب و دول المنطقة[2]. وحسب الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في خطابه 2007/02/07 في طانجة: "إن ما يحدث في البحر الأبيض المتوسط يعد حيويا بالنسبة لفرنسا وبالنسبة لأوروبا ككل، أكثر من ذلك هو مستقبل السلم الدولي " حسبه فقد أدارت أوروبا ظهرها للبحر الأبيض المتوسط متوجهة نحو أوروبا الشرقية لمدة طويلة و هي بهذا فقد أدارت ظهرها لمستقبلها[3].

قد أقر الإتحاد الأوروبي في 2003/12/12 إستراتيجية الأمن الأوروبي القائمة على مفهوم الأمن الشامل الذي يرتكز على ترابط العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، البيئية و العسكرية، والتي تهدف إلي تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، نشر الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان و الإصلاحات السياسية وا ٍدارة التغيرات الممكنة دون العودة لاستعمال القوة. أتبعت هذه الإستراتيجية في 23جوان2004 من خلال الشراكة الإستراتيجية و وضع الشرق الأوسط تحت سياسة الجوار الأوروبية [4].

وقد حددت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية مجموعة من التهديدات والتحديات التي تواجه مصالحهم الأمنية:

انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ حيث يعد هذا الإنتشار أبرز خطر يهدد أمن الاتحاد الأوروبي، سواء من قبل الدول أو الجماعات الإرهابية، الإرهاب و الجريمة المنظمة، أمن الفضاء الإلكتروني، الأمن الطاقوي و أيضا تغير المناخ[5].

---

[1]- كلوس بيتر كلايبر،"الحوار المتوسطي لمنظمة حلف الأطلسي النايتوNATO"، **انتقالية و استشفاف**، ع1،2003،ص 7

[2]- جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص 127

[3] -Henri GUAINO, "L'Union pour la Méditerranée un projet historique" . dans charles saint PROT et Zeina el Tibi, quelle union pour quelle méditerranée. **Etude stratigique**, N 2 , 2008, p10

[4] - Abderaouf A .OUNIES , "les blocages de l'euro-méditerranée . dans l 'ensemble méditerranéen : atouts, enjeux et limites", dans **le Maghreb stratégique**, collège de défense de l'OTAN ,p .39

[5] - تقرير حول الإستراتيجية الأمنية الأوروبية: توفير الأمن في عالم متغير،تاريخ الإطلاع 122013/12، من الموقع: http://consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSReportfinal.pdf

4. بالنسبة لروسيا:

يرى الروس أن منطقة البحر المتوسط إحدى أهم المناطق في العالم وتعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة من مناطق العالم يعتبر أمرا حيويا بالنسبة:

إلى تحقيق رفاهية الشعوب لكثير من البلدان، حيث أن روسيا على استعداد كامل للمساهمة أكثر في الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة وتطوير التعاون في شتى الميادين خاصة في تسوية النزاعات الدولية فلروسيا مصالحها الخاصة في هذه المنطقة، وعليه فهي تولي اهتماما بالغا باستقرارها وأمنها وحركة الملاحة البحرية بها والمساواة في الحقوق بين جميع بلدان المنطقة وتأيد تحويل المنطقة المتوسطية إلى منطقة سلام واستقرار[1] .

وقد جاء ضمن المعلومات الواردة من الاتحاد الروسي للأمين العام للأمم المتحدة في 12جوان 2000 : أنه من الضروري تخفيف التوتر وتحسين الأوضاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فهي منطقة أكثر عرضة للانفجار، كما أن بناء الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسطي ينبغي أن يستبعد إمكانية تدخل أي بلد أو مجموعة من البلدان في شؤون الدول الإقليمية لأغراض حفظ السلام تحت شعار "التدخل الإنساني "[2].

كما تدعو روسيا إلى توسيع نطاق التعاون حول البحر الأبيض المتوسط و لا سيما في ما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية الحيوية مثل مكافحة الجريمة المنظمة بجميع مظاهرها و التغلب على آثار الكوارث الطبيعية والتكنولوجية وكفالة الملاحة المأمونة و التعاون في مجال حماية البيئة، و من الضروري تعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق و تعزيز أمن المنطقة عن طريق العكوف على مشاكل المنطقة بشكل مباشر و بيان وسائل محددة لحلها عن طريق استخدام موارد وقدرات مجموعة واسعة في الدول المهتمة بإيجاد تنمية لا تكتنفها الأزمات في منطقة البحر الأبيض المتوسط[3].

تهدف روسيا وفق ما سبق إلى منع الإستراتيجية الأمريكية من احتواء دول المنطقة، تأمين حركة الملاحة تأمين حركة التجارة على دول حوض البحر الأبيض المتوسط[4].

---

[1]- ليونيد إيفاشوف،" مشاكل الأمن في المنطقة الغربية للبحر الأبيض المتوسط في عيون الروس"،**انتقالية و استشفاف**،ع2، 2002 ص69

[2]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،" تعزيز الأمن و التعاون في البحر الأبيض المتوسط"، الدورة الخامسة والخمسون، 07 أوت2000، ص3

[3]- نفس المرجع، ص4

[4]- أحمد حلواني،"أمن البحر المتوسط و الآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية"(أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة،2008)، ص 256

المطلب الثاني: البحر الأبيض المتوسط من دوائر الأمن القومي الجزائري

يبقى البحر الأبيض المتوسط شريانا حيويا بالنسبة إلى التجارة و الاتصالات الدولية، إلا أنه يبقى أرضية خصبة للأنشطة غير القانونية الماسة بالاستقرار، القادرة على تشكيل خطر حقيقي على الأمن الوطني للبلدان و الأمن الدولي منها :الجرائم الدولية ، تهريب المخدرات، التجارة غير الشرعية للأسلحة و كذا الهجرة غير القانونية، هذا ما يجعل ضرورة تأمينه بالغة الأهمية، وقد رأينا هذا من خلال تزايد الاهتمام بالبحر الأبيض المتوسط وأمنه بين الدول. إن الجزائر استراتيجيا لا تنتمي إلى الإقليم المتوسطي فقط بل إلى أقاليم فرعية أخرىمن مغاربي، إفريقي و عربي تنعكس التفاعلات المحتمل أن تقع على مستوى هذه الأقاليم الفرعية في التوجه الجزائري المتوسطي.

إن الأمن الجزائري عموما و الاقتصادي خصوصا مرهون اليوم بالاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، كون أن كل المبادلات التجارية الجزائرية مع المحيط الخارجي تتم عبر هذا الحوض، زيادة على أنابيب الغاز التي تربط حقولها الغازية بأوربا (نحو ايطاليا و إسبانيا) فثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الاتحاد الأوربي، وأكثر من الربع لمجمل وارداتها سنويا من الاتحاد الأوربي[1].

وفقا لما سلف، تعد المنطقة المتوسطية من دوائر الأمن القومي الجزائري، فهو امتداد جيوسياسي لها يؤثر أمنه واستقراره على أمن واستقرار الجزائر، كما تنفتح الجزائر على عدة فضاءات جيوسياسية أخرى.

حسب ديباجة دستور 1996 "إن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبي، أرض عربية، بلاد متوسطية و إفريقية تعتز بإنشاء ثورتها"[2]، بمعنى أن للجزائر عدة امتدادات:

إمتداد قاري: يقوم على انتمائها الجغرافي للقارة الإفريقية وهو بدوره يشمل امتداديين آخرين:

امتداد مغاربي: يقوم على الارتباط التاريخي أيضا و الاجتماعي وأكثر مما يستند إلى الإمتداد الطبيعي.

إمتداد إلى دول الساحل الإفريقي: وهو البعد الذي أملى تزايد أهميته تطورات الأحداث المتسارعة في المنطقة التي تنفتح عليها طبيعيا و اجتماعيا بفعل ما يشكله التوارق من قواسم مشتركة على صعيد النسيج البشري والاجتماعي للمنطقة.

إمتداد إقليمي: يتمثل في الانفتاح على البحر الأبيض المتوسط، وهو الامتداد الطبيعي المستمد جغرافيا من الموقع الجغرافي على ضفافهم الجنوبية[3] (وهو الامتداد الذي يهمنا).

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي**. الجزائر، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، 2005، ص 47

[2]-الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، دستور 1996

[3]- منصور لخضري، إستراتيجية الأمن القومي في الجزائر 2006-2011 ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013)، ص 160

3-الامتداد العربي: لم تكن الدائرة المتوسطية تحض باهتمام الجزائر بقدر ما اهتمت بالدائرة المغاربية لعربية والإفريقية و التي تعتبرها مترابطة و كجزء من العالم الثالث الذي لعبت فيه دورا بارزا حتى مطلع السبعينات، و يعود تهميش الجزائر لامتدادها المتوسطي إلى عاملين أساسيين:أولهما ثقل الماضي التاريخي، فالمتوسط كان دائما بالنسبة لها جبهة تعرض وانكشاف، كل الغزوات عبر التاريخ والتهديدات المختلفة جاءت عبر البحر الأبيض المتوسط، و ثانيهما حجم التهديد البري على الجناح الغربي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة[1].

ظلت الجزائر منذ استقلالها 1962الى غاية 1989 تركز على بعدها الإفريقي والعربي والمغاربي كما أشار لذلك الرئيس الجزائري هواري بومدين سنة 1975، نفس الشخص صرح سنة 1974 بأن الجزائر تدعم مبادرات الحوار و التعاون بين شعوب المتوسط. فكان لها عدة مبادرات بهذا الشأن أبرزها ما قدمته الجزائر في 1972/12/06 بهلسنكي من أجل إعداد مؤتمر حول الأمن و التعاون الأوروبي، و ركزت في ذلك إدراج العلاقات بين المغرب و المجموعة الأوروبية CEE حول الرهانات الإستراتيجيات و الأمن الشامل في البحر الأبيض المتوسط، لكن هذه المبادلات أدرجتها الجزائر ضمن ما عرف بالعالم الثالث إلى حوار شمال جنوب موجه لتأسيس تعاون سياسي و أمني بين الدول المتوسطية غير المنحازة و تندرج ضمن مشروع سنوات السبعينات لبومدين "المتوسط للمتوسطيين"[2].

و قد تمكنت الجزائر من إدراج مشاكل الأمن في المتوسط كأحد أهم اهتمامات حركة عدم الانحياز، لا سيما مند قمة عدم الانحياز في الجزائر1973، أين نادت بتحويل المتوسط لمنطقة سلام، أمن و تعاون[3].

ومع بداية التسعينات بدأت الجزائر تدرك، تدريجيا أهمية الفضاء المتوسطي باعتباره حلقة هامة في سياستها الخارجية بشكل عام أو الأمنية بشكل خاص. هذا الإهتمام الذي يتجسد خصوصا، عن طريق مشاركة الجزائر في العديد من مبادرات التعاون و الأمن التي جاءت في هذا الفضاء ، و يرجع هذا الاعتبار للدائرة المتوسطية إلى ثلاثة عوامل أساسية [4]:

1. الانفتاح السياسي في الجزائر مما سمح بنوع من التصالح مع التاريخ و القبول بفكرة متوسطية الجزائر.
2. نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي مما فتح صفحة جديدة من العلاقات مع الغرب .

---

[1]- عبد النور بن عنتر،مرجع سابق، ص

[2]- Aomar BAGHZOUZ, place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en Méditerranée, colouque internationale : (l'Algérie et la sécurité dans la Méditerranée, Constantine, 2008),p48

[3]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 51

[4]- نفس المرجع، ص53

3. التوجه الأوروبي الأطلسي جنوبا وما انجر عنه من مظاهر تدخل في المنطقة خاصة أن التمركز الأوروبي الأطلسي فيها جاء في وقت غرقت فيه الجزائر في دوامة عنف داخلي، من جهة ومن جهة ثانية تتالي المبادرات الأمنية والتعاونية الغربية في المنطقة مما اقتضى الاستجابة لها .

المطلب الثالث: المبادئ والمقومات التي تحكم التصورات الأمنية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط بعد 1987

تستند المبادئ و المقومات التي تحكم التصورات الأمنية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط بعد 1987 إلى مرتكزات وثوابت تنظم علاقات الجزائر الخارجية، نظمتها مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر.

جاءت هذه الثوابت حسب دستور 1996 كالآتي:

المادة 26 : تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

المادة 27 : الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.

المادة 28 : تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه[1].

وقد ساهمت عدة عوامل في ترسيخ هذه الثوابت على غرار البعد التاريخي و الإيديولوجي .

1-البعد التاريخي : ساهمت الثورة الجزائرية في ترسيخ هذه الثوابت بشكل كبير ، حيث أنها ساهمت في رسم المشهد السياسي ، الاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب استقلالها ، فعملية بناء الدولة ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي[2].

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 28 نوفمبر 1996

[2]- صالح زياني،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**،ع8،نوفمبر2012، بسكرة،ص 290

2- كما ظل البعد الإيديولوجي بثقله أحد أهم عوامل ترسيخ هذه الثوابت منذ الأيام الأولى للاستقلال مثلت الاشتراكية بمبادئها المؤيدة للاستقلال و المناهضة للإستعمار مصدرا ذا قيمة، لاسيما مناصرة حركات التحرير[1].

وفيما يخص البحر الأبيض المتوسط، كما جاء في المعلومات الواردة من الحكومة الجزائرية للأمين العام للأمم المتحدة لإعداد تقريره "تعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط" أوضحت أن:

- ✓ السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط شرطان جوهريان للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية وأي تدبير لبناء الثقة يرمي إلى تعزيز السلام، الأمن والاستقرار في المنطقة يقتضي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمنازعات، واحترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة تسوية المنازعات بالطرق السلمية واتخاذ تدابير عملية فعالة لنزع السلاح، تتضمن على وجه الخصوص انضمام جميع دول المنطقة إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تحظر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل .
- ✓ تشكل الشفافية في مجال التسلح أيضا أداة ثمينة لتهيئة مناخ من الثقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويجب أن تستهدف أيضا منع تراكم الأسلحة من جميع الأنواع المزعزعة للاستقرار، مع الإقرار بأن السيادة القومية وحق الدول في كفالة أمنها والتمتع بأمن غير منقوص مسائل هامة .
- ✓ يتوقف الأمن و الاستقرار في المتوسط على محاربة التجارة غير الشرعية في الأسلحة الخفيفة التي تؤدي إلى تفاقم الصراعات وتشجيع الإرهاب .
- ✓ التصدي للتحديات المشتركة بروح من التضامن من خلال احترام المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، و خاصة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام السيادة .
- ✓ التنسيق والتعاون فيما بين جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط ، التي يجب عليها أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للقضاء على التحديات الخاصة بالإرهاب،الجريمة الدولية لاسيما الفساد[2].

يقوم التصور الأمني الجزائري في البحر الأبيض المتوسط على مقاربة شاملة، ينبغي تعاون جميع الدول المتوسطية لتحقيقه، كما أنه لا يتجزأ، فما يمكن أن أمن واستقرار دولة ينعكس بالضرورة على كل المنطقة مع الإشارة إلى أن القضايا الأمنية التي يعرفها شرق المتوسط تختلف عما يعرفه غربه، والجزائر لها

[1]- نفس المرجع، ص 291

[2]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 3

موقف ثابت منها،لاسيما النزاع في الشرق الأوسط، كما أن المستجدات على مستوى دول الساحل يمكن أن يكون لها تأثير على الأمن و الإستقرار في المنطقة، فلا يمكن على سبيل المثال عزل ما يحدث في ليبيا عن المنطقة لا سيما أنها دولة متوسطية.

وظلت هذه المبادئ ثابتة منذ 1975، بعدما قدمته الجزائر في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هلسنكي حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط[1].

المبحث الثاني الأبعاد الإستراتيجية للجزائر في الفضاء المتوسطي

المقصود بها الأهمية التي تحضى بها الجزائر في إقليم البحر الأبيض المتوسط، و ذلك من حيث:

البعد الجيو -سياسي

البعد الطاقوي

القوة الدبلوماسية

المطلب الأول :البعد الجيو -سياسي

و ذلك من خلال موقعها الجغرافي و ما يمنحها من امتيازات، بالإضافة إلى الخصوصيات التي تمنحها لها انتماءاتها الإقليمية.

من الناحية الجيو -سياسية، فإن الجزائر عاشر أكبر دول العالم من حيث المساحة و الثانية على المستوى الإفريقي (قبل انقسام السودان)و الأولى على المستوى المغار بي، فهي تمثل 20% من مساحته و السكان و حوالي 47% من الإنتاج الخام. وهي أيضا قوة طاقوية إقليمية بالنظر إلى احتياطاتها الهامة في طاقته من حيث الغاز، كما تطل على شريط ساحلي طوله 1200 كلم[2].

كما تكتسي الجزائر خصوصية أخرى من الناحية الجيوسياسية هي الميزة التي تزودها بها انتماءاتها الإقليمية و ما يعطيها من أولويات، إذ أن لها بعد إسلامي، مغاربي، متوسطي، إفريقي، بالإضافة إلى الإنتماء الروحي و الحضاري – البعد العربي الإسلامي-، هذا الانتماء المتعدد يسمح للجزائر بأن تكون نشطة في عدة منظمات ومنتديات دولية، على غرار اتحاد المغرب العربي (UMA) ، منظمة المؤتمر الإسلامي (OCI)، الجامعة العربية (LA) ، التحاد الإفريقي (OUA) ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEP)، الشراكة الأورو- المتوسطية(PEM) ، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي(DM)

[1]- لقاء مع مدير التعاون مع الإتحاد الأوروبي و المؤسسات الأوروبية على مستوى وزارة الخارجية، 22 /2013/10

[2]-Abdelhamid MAROUANI, "la dimension stratégique de l'Algérie dans l 'ensemble méditerranéen : atouts, enjeux et limites", dans **le Maghreb stratégique**, collège de défense de l'OTAN ,p 18

و منتدى 5+5، كما تدعى لحضور عدة اجتماعات ذات أهمية كبرى كدعوتها لحضور اجتماعات قمة الثمانية (8G)، ودعوة الو. م.أ لها لحضورها على مستوى الأوسط الكبير[1].

بالنسبة لانتمائها المغاربي، يعطيها امتلاكها لحدود برية مع كل الدول المغاربية قوة هائلة على الاستقطاب الدولي ليس فقط في المجال المتوسطي بل حتى بالنسبة للقوى الكبرى غير المتوسطية، على غرار الو. م .أ فقد صرح الرئيس الأمريكي **كندي J.F.Kennedy** في فيفري 1965 قائلا "أن المصالح الأمريكية تشكل العامل الأساسي في هذا الخط الجديد باتجاه بلد (الجزائر) يشكل مفتاح شمال إفريقيا "[2]، بالإضافة إلى الزيارات المتكررة لمسؤولين أمريكيين للجزائر، يعطي الانطباع بالأهمية الإستراتيجية للجزائر[3]. هذه الزيارات التي اتخذت نسقا تصاعديا مثيرا للانتباه، حيث بلغت 200 زيارة سنة 2003 و ارتفعت إلى حوالي 300 سنة 2004. بالاضافة إلى اشتراك الجيش الجزائري في التمارين العسكرية البحرية للحلف الأطلسي في البحر المتوسط[4].

إذن، يمكن القول أن الجزائر لها دور في تحقيق الأمن على المستوى المغاربي، المتوسطي و الدولي[5]. بفضل خبرتها في التعامل مع القضايا (الملفات) الدولية الكبرى، و نفوذها في إفريقيا أصبح ينظر إليها كفاعل مهم في حفظ الأمن و السلم الدوليين، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث 2001/09/11هذا راجع أيضا لقدراتها في تسوية النزاعات الدولية وا ٍمكانياتها الطاقوية على المستوى الإقليمي[6].

يعد التطور السريع للعلاقات الجزائرية الأمريكية أبرز التطورات في السنوات الأخيرة على المستوى المغاربي ، و الذي اكتسب أبعاد جديدة بعد هجمات 11سبتمبر 2001. وقد مس التعاون الجزائري الأمريكي الاقتصاد العسكري و التعاون لمكافحة الإرهاب، حيث أصبحت الجزائر أكبر شريك للو.م.أ في المغرب .

المطلب الثاني: البعد الطاقوي

ترجع أهمية الجزائر في هذا المجال إلى قدرتها على ضمان الأمن الطاقوي لأوروبا، حيث تمثل المزود الثاني لأوروبا بالغاز، كما تساهم في تزويد السوق الطاقوية الأمريكي[7] .

---

[1]-Ibid, p 19

[2]- مصطفى بن شنان، مرجع سابق، ص14

[3]- Abdelhamid MEROUANI , Op .cit, p18

[4]- حكيمة علالي، "الجزائر و الرهانات الأمنية في المتوسط، الجزائر"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،ع2، ص 49

[5]- Abdelhamid MEROUANI , Op .cit, p19

bid, p 21

[7]- bid, p -p 21 22

تحجز الجزائر الصف الخامس من حيث الاحتياطي العالمي من ناحية الغاز الطبيعي و المركز الرابع عشر من احتياطي النفط، فالجزائر تعد البلد الثاني عشر كمنتج و التاسع كمصدر و ثالث مصدر عالمي للغاز، وهذا ليس بالصدفة للنظر لارتفاع الاستثمارات الأمريكية و الاكتشافات الملحوظة التي حققتها الجزائر من حيث الغاز والنفط[1].

كما تعتبر الجزائر عنصرا مهما بالنسبة للأمن الطاقوي الأوروبي حيث تستورد أوروبا ما نسبته 59% من احتياجاتها الغازية من الجزائر وهو ما يجعل العديد من المهتمين بالمتوسط يقدرون أن الجزائر تعتبر بلدا استراتيجيا بالنسبة للاستقرار والتوازن الدولي[2].

كما أن الإرادة الجزائرية لتطوير إنتاجها من المحروقات و تنويع مستوردي هذه المادة لا سيما باتجاه الو.م.أ جعلها تحجز موقع هام في إطار التحولات الجيو -استراتيجية الجديدة، بالإضافة إلى دورها المؤثر في منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEP)، قد استطاعت الجزائر أن تحقق هذا _لا سيما بعد ماعرفته من صعوبات داخلية وسياستها الخارجية الحذرة _ بفضل تقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة في زماننا[3].

ففي تصريح لرئيس الدولة الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة على هامش الدورة 58 للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2003 قال: " لدينا طموح بأن نساهم في الأمن الطاقوي للو.م.أ وأن نشكل وفق هذا المجال حلقة أساسية للسياسة الطاقوية للو.م.أ اتجاه إفريقيا[4].

فقد زاد الموقع الأمريكي في السوق النفطية الجزائرية بصورة ملحوظة، حيث سجلت استثماراتها في الجزائر ارتفاعا تدريجيا منذ 2001و هذا ما يفسر الحضور بقوة للشراكة النفطية الأمريكية بالجزائر على غرار (Anadarco, Luisiana Land, Exxon Mobil, Amerdahess, Haliburton) .

هذا راجع إلى سياسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الانفتاحية، حيث نجح بفضل هذه السياسة في[5]:

_ استعادة الجزائر لمكانتها بين دول العالم.

_استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

قطاع المحروقات أعطى للدبلوماسية الجزائرية ميزة و قوة في علاقاتها مع الدول الأخرى لا تمتلكها باقي الدول المغاربية[6]، كما لا ننسى أن الجزائر خلال سنوات السبعينات لعبت دورا رياديا، خاصة في حركة عدم الإنحياز، بالأخص قمة1973بالجزائر، أين استطاعت إدراج قضايا الأمن في البحر الأبيض

---

[1]- Abdelhamid MEROUANI , Op .cit, p 22

[2]- حكيمة علالي، مرجع سابق، ص50

[3]-Abdelhamid MEROUANI , Op .cit, p22

[4]- Ibid, p 22

[5]- حكيمة علالي، مرجع سابق، ص50

[6] -Abdelhamid MEROUANI , Op .cit, p22

المتوسط ضمن اهتمامات الحركة، كما أنها كانت أحد الأقطاب الأساسية التي سببت الصدمة البترولية لسنة 1973، التي أكدت قوة النفط كورقة للمساومة، و دورها في منظمة الدول المصدرة للنفط، هذه المكانة تراجعت خلال أزمتها الداخلية مما خلق الحنين للعب مثل هذه الأدوار و بالتالي التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد تجاوز الأزمة الداخلية[1].

المطلب الثالث:القوة الدبلوماسية

بفضل مصداقية الشعور الذي يرجع إلى الكفاح من أجل التحرر، والممارسات الدبلوماسية التي صقلت خلال الحرب، أدرجت الجزائر سياستها في إطار ما يعرف بالعالم الثالث سنوات الستينات و السبعينات باتجاه تحرير الشعوب التي لا تزال تقبع تحن الاستعمار، و النهوض بنظام اقتصادي دولي جديد[2].

اتبعت الجزائر خلال السنوات الصعبة التي مرت بها الدبلوماسية حذرة قبل أن تتحرر وتبرز من بعد على ضوء احداث 2001/09/11 ، حيث وجدت المكان الخاص بها على الساحة الدولية [3]. حسب المتتبعين فقط تحولت السياسة الخارجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نحو البراغماتية من خلال الاتجاه نحو أولوية مصالحها الوطنية و التي كانت ثمرة انفتاحها السياسي الداخلي و انفتاحها على العالم الليبرالي، لا يعني هذا التحول أن الجزائر تخلت عن مواقفها في المراحل السابقة من سياستها الخارجية إنما فقدت أولويتها أمام المصالح الوطنية.[4]

خلال الحرب التحريرية التي خاضتها الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي برزت قوة دبلوماسيتها من خلال قدرة الحكومة المؤقتة على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية "الجمعية العامة للأمم المتحدة " ، استقطاب دعم تعاطف الدول مع الثورة الجزائرية بالإضافة إلى جلب السلاح من الخارج وهو الأمر الذي يستدعي قوة دبلوماسية .

كما أن نجاح الحرب التحريرية أكسب الدبلوماسية الجزائرية مصداقية بين الدول لا سيما دول العالم الثالث ، ودول عدم الانحياز ، فقد اتجهت الجزائر إلى تعريف نفسها بعد الاستقلال دبلوماسيا ضمن الدول العالم الثالث من خلال دعمها للدول التي لاتزال مستعمرة و مناداتها بنظام اقتصادي دولي جديد وقد استطاعت الجزائر نتيجة دبلوماسيتها القارية من تسوية وحل عدة أزمات و نزاعات عل غرار أزمة

---

[1]- حكيمة علالي، مرجع سابق، ص51

[2]- Abdelhamid MEROUANI , Op .cit, p 23

[3] - Abdelhamid MEROUANI , Op .cit, p23

[4]- أحمد عطاف، الجزائر في العلاقات الدولية"، محاضرات مقدمة لطلبة العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، السنة الأولى، مارس 2011.
قسم الأستاذ عطاف أحمد(وزير خارجية سابق)السياسة الخارجية إلى ثلاثة مراح، أولا المرحلة الإيديولوجية، ثانيا مرحلة نضالية و ثالثا مرحلة براغماتية

الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا في إيران ، الأزمة العراقية الإيرانية في سنوات السبعينات ، مشاكل بعض الدول الساحلية مع التوارق الأزمة التشادية الليبية ، والنزاع الإثيوبي الايريثيري[1]...إلخ.

نتيجة السنوات الصعبة التي عاشتها الجزائر هذه إلى اعتماد دبلوماسية حذرة قبل أن تتحرر و تجد المكان الخاص بها عقب أحداث 2001/09/11، كما اتجهت إلى تبني بعد براغماتي في سياستها الخارجية يركز على مصالح الوطنية[2] .

إضافة إلى هذا كانت الدبلوماسية الجزائرية حاضرة بشكل قوي خلال الحرب الدولية على الإرهاب، حيث صرح عبد العزيز بوتفليقة في ديسمبر 2003 قائلا : "يفهم بلدنا أحسن من أي بلد آخر آلام الولايات المتحدة الأمريكية"، حيث يحمل هذا التصريح إشارة صريحة إلى محاولة الدبلوماسية الجزائرية استمالة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب[3] ، فقد أصبحت الجزائر أبرز شريك مغاربي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتخذت العلاقات الجزائرية الأمريكية أبعاد جديدة منها التعاون الإقتصادي، العسكري خاصة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب[4].

المبحث الثالث:الجزائر و التهديدات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول: الصراع العربي الإسرائيلي

لمحة تاريخية

شهدت دائرة الصراع العربي الإسرائيلي عدة صراعات و حروب، أهمها:

حرب 1948، و التي عرفت بالنكبة

حرب 1956، التي عرفت بالعدوان الثلاثي على مصر

حرب 1967، التي عرفت بحرب الأيام الستة

حرب1973، التي عرفت بحرب أكتوبر

[1] - Abdelhamid MEROUANI , Op .cit, p 23

[2]- Ibid, p23

[3]- حكيمة علالي، مرجع سابق سابق، ص 53

[4] - Abdennour Benanter, Nato,Maghreb and Europe, in Mediterranean politics, p 175 http://dx.doi.org/10.1080/13629390600682891

نشأة الصراع:

نشأ الصراع بين العرب و إسرائيل بعد أن أعلنت إسرائيل قيام الدولة في 15 ماي 1948، بعد أن قررت إنجلترا إنهاء انتدابها على فلسطين، و قد نشأت دولة إسرائيل و هي تجمع العديد من أسباب القوة الداخلية والخارجية، فلديها أموال يهود العالم و ضغوطهم على سياسات الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، و لديها المؤسسة العسكرية العامرة بالخبراء في فنون القتال المختلفة ممن سبق اشتراكهم مع الحلفاء في الحربين العالميتين، بالإضافة إلى الكفاءات العلمية والكوادر التنظيمية و السياسية التي هاجر ت إليها خاصة من دول أوروبا الشرقية. في الوقت نفسه كانت الدول العربية جميعها في أضعف عصورها، فالجميع أما محتل أو واقع تحت الإنتداب أو الوصاية[1].

و هو صراع يجري في منطقة إستراتيجية من حيث موقعها والموارد و الثروات التي تحتويها، هذا بالإضافة إلى خطوط المواصلات الحساسة التي تضمها، في الخليج العربي، البحر الأحمر وقناة السويس، يجعلها محل اهتمام الدول، و أي اضطراب فيه يؤثر على الأمن و السلم الدوليين[2].

موقف الجزائر

شاركت الجزائر في مختلف الحروب التي خاضتها الجيوش العربية ضد القوات الإسرائيلية، انطلاقا من مبدأ مساندة الشعوب في تقرير المصير، كما لا تزال مناهضة للتواجد الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية رغم تطبيع أغلب الدول العربية مع إسرائيل.

يعود تاريخ الدعم الجزائري لفلسطين إلى ما قبل الإستقلال، إذ لم يتأخر الجزائريون عن نصرة الفلسطينيين حتى و هم تحت الإستعمار، وقد تعددت مظاهر مساندة الجزائر المستقلة للقضية الفلسطينية، فلم تخفي يوما وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق إستقلاله والقدس عاصمة لدولته، صرح الرئيس الجزائري السابق هواري بومدين:" إن المعركة في فلسطين لا تخص الفلسطينيين وحدهم بل تخصنا جميعا، رغم أننا بعيدون جغرافيا إلا أن لنا دور في المعركة...."[3]، فقد استقبلت الجزائر سنة 1965 متطوعين فلسطينيين و فتحت أمامهم التكوين في الأكاديمية العسكرية بشرشال، بالإضافة لفتح المجال أمامهم لمتابعة دراساتهم العليا في مختلف الجامعات و المعاهد الجزائرية، كما أن الجزائر من بين الدول الملتزمة بدفع مستحقاتها المالية للشعب الفلسطيني سنويا.

---

[1]- عبد المنعم واصل، **الصراع العربي الإسرائيلي**. القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2002، ص- ص 21،26

[2]- أمين حامد هويد، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي و الردع النووي**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 17

[3]- منصور لخضري، مرجع سابق، ص 139

من جهة أخرى شاركت الجزائر في كل من حرب 1967 و حرب 1973، حيث زجت بما توافر لها من قدرات عسكرية و موارد مادية، بشرية و مالية[1].

المطلب الثاني: الإرهاب الدولي

تعريف الإرهاب:

حضي مصطلح الإرهاب باهتمام كبير بين المختصين، الأكاديميين- من مختلف التخصصات- و الممارسين و حتى في أوساط العامة، إلا أنه لم يحض بتعريف جامع مانع ، والسبب عدم قدرتهم عن التخلي عن الذاتية وتحليهم بالموضوعية في معالجة الظاهرة.[2] من الناحية الأكاديمية، قام باحثان من هولندا من جامعة ليدن leiden ، في دراسة مقارنة بين 109 تعريف لمختصين، خبراء و أكاديميين، من أجل الوصول لتعريف لمصطلح الإرهاب عبر القواسم المشتركة بين هذه التعاريف، وصلا إلى نتيجة مفادها أن هذه التعاريف تشترك في ثلاثة خصائص هي[3]:

- العنف
- وجود الغرض السياسي
- تعمد بث الرعب

كما حضي مفهوم الإرهاب باهتمام مختلف المنظمات و الإتفاقيات الدولية و الإقليمية على غرار:

❶ منظمة الأمم المتحدة، من خلال الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة في 09 ديسمبر1999، صادقت عليها الجزائر في 23 ديسمبر 2000[4]. حيث عرفت الإرهاب كما يلي:

" أي عمل أو تهديد به يعد خرقا للقوانين الجنائية لدولة طرف أو لأحكام هذه الإتفاقية، من شأنه يعرض للخطر حياة الأفراد أو الجماعات أو السلامة البدنية أو الحرية أو إلحاق إصابة أو وفاة أي شخص أو مجموعة من الأشخاص أو يتسبب في إلحاق ضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعة أو البيئة أو التراث الثقافي"[5]

---

[1]- نفس المرجع، ص – ص 140-142

[2]- منصور لخضري، مرجع سابق، ص104

[3]- نفس المرجع، ص 107

[4]- مرسوم رئاسي رقم2000-445 المؤرخ في 27 رمضان 1421هـ الموافق ل23 ديسمبر 2000، يتضمن التصديق على الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، الجريدة الرسمية، العدد 1،28 شوال 1421 الموافق ل 3جانفي 2001.

[5]- نفس المرجع، ص 4

❷ منظمة الوحدة الإفريقية حول الوقاية من الإرهاب و مكافحته، المعتمدة في الإجتماع 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر في 14 جويلية 1999 على خلفية اجتماع وزراء الداخلية الأفارقة في 30 ماي1999 بالجزائر[1]، صادقت عليها الجزائر في09 أفريل 2000[2]. و التي اعتمدت التعريف الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة للإرهاب.

❸ الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بالقاهرة في 22 أفريل 1998، صادقت عليها الجزائر في 07 ديسمبر1998[3]. و التي عرفت الإرهاب كالتالي:

الإرهاب : كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه ، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أعراضهم أو حريتهم أو أمنهم أو حقوقهم، للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو المرافق الدولية للخطر أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدول المستقلة"[4]

الجريمة الإرهابية : هي أي جريمة أو شروع أو اشتراك فيها ، ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول الأطراف أو ضد رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها أو المرافق أوالرعايا الأجانب المتواجدين على إقليمها مما يعاقب عليها قانونها الداخلي.

- كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الآتية عدا ما استثنته منها تشريعات الدول الأطراف أو التي لم تصادق عليها:

✓ اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ 14 سبتمبر 1963 .

---

[1]- Walid LAGGOUNE , "la regulation juridique de la lutte contrele terrorisme : l'experience algérienne**.** dans **contibution de l'algérie au dialoque méditerranéen de l'OTAN**, instutit diplomatique et des relations internationales, alger, 2003, p 82

[2]- مرسوم رئاسي رقم 2000-79 المؤرخ في 4 محرم 1421 الموافق ل 9 أفريل 2000، يتضمن التصديق اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية من الإرهاب و مكافحته، **الجريدة الرسمية**، العدد30، 24 صفر1421 الموافق ل 28 ماي2000.

[3]- مرسوم رئاسي رقم 98-413 المؤرخ في18 شعبان1419 الموافق ل07 ديسمبر 1998، يتضمن التصديق على الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، **الجريدة الرسمية**، العدد 93، 24 شعبا1419 الموافق ل 13 ديسمبر 1998.

[4]- نفس المرجع، ص5.

- ✓ اتفاقية لاهاي بشأن قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ 16 ديسمبر 1970 .
- ✓ اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني و الموقعة في 23 سبتمبر 1971 والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال في 10 مايو 1984 .
- ✓ اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون و الموقعة في 1973/12/14.
- ✓ المعاهدة الدولية ضد اختطاف واحتجاز الرهائن و الموقعة في 17 ديسمبر 1973 .
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 و ما تعلق منها بالقرصنة البحرية .

أما الجزائر فقد عرفت الإرهاب من خلال ربطه بالتخريب، حسب المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992، المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، حيث جاء في الفصل الأول "الأعمال الموصوفة بأعمال تخريبية أو إرهابية في المادة الأولى ما يلي:

"يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا، كل مخالفة تستهدف أمن الدولة و السلامة الترابية و استقرار المؤسسات و سيرها العادي"[1].

و قد حددت المادة(87 مكرر) من قانون العقوبات الأعمال التي تعتبر عمل تخريبي أو إرهابي و هي كل عمل غرضه ما يأتي:

- ✓ بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.
- ✓ عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الإعتصام في الساحات العمومية.
- ✓ الإعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور.
- ✓ الإعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني.
- ✓ الإعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تشريعي رقم 92-13 المؤرخ في04 ربيع الثاني سنة1413 الموافق ل30 سبتمبر 1992، يتعلق بمكافحة التخريب و الإرهاب، **الجريدة الرسمية**، العدد 70، 04 ربيع الثاني 1413هـ الموافق للأول من أكتوبر 1992،ص3.

- ✓ عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.
- ✓ عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات[1].

فيما نظمت المواد من 87 مكرر1إلى 87 مكرر10 طبيعة و حجم العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم.

بالنسبة للإتحاد الأوروبي تعد ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، وا ٍذا كانت هذه الظاهرة قديمة إلا أنها برزت أكثر مع نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات للقرن الماضي، ويشكل انسحاب الإتحاد السوفيتي من أفغانستان منعرجا في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب فمع عودة أفواج المتطوعين الذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر، إلى بلدانهم الأصلية قاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية، والتي كانت تحضى بدعم خارجي من منظمات ودول إسلامية.

وهذه العناصر كان لديها من التجربة والخبرة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجدها في أفغانستان، ما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهذه الحركات المتطرفة الآتية من الجنوب (الجزائر، تونس، المغرب....الخ) كان هدفها الأول هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت عن تحقيق ذلك غيرت من إستراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسة الفاسدة في الكثير من دول الجنوب.

وهكذا عرفت العديد من العواصم الغربية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق الأمر بتفجيرات باريس، واشنطن، لندن، مدريد...الخ، واستغلت الحركات المتطرفة الظروف الصعبة التي تمر بها دول الجنوب من فقر، حرمان، ولا عدالة في توزيع الدخل والثروة، وعدم احترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى استبداد أنظمة الحكم فيها من اجل زعزعة استقرار هذه الدول وسلاحها في ذلك هو الإرهاب، الذي أنتقل من الإطار القومي الضيق إلى إطار أكثر شمولية وعابر للأوطان، بحيث تمكنت هذه الحركات المتطر فة من التطور المذهل في سائل الإعلام والاتصال لإعداد وتنفيذ مخططاتها الإجرامية[2]. و الجزائر بدورها تعارض بشدة التطرف، كونه سبب اللاإستقرار الذي عاشته سنو ات التسعينات.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون العقوبات**، الباب الرابع مكرر، "الجرائم الموصوفة بأفغال إرهابية أو تخريبية"، 2012، ص-ص 30-32

[2]- جمال ساسي، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، (أعمال الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة،2008)، ص156.

يمثل الإرهاب بالنسبة للجزائر، نظر لطابعه العابر للحدود، تهديدا خطيرا لأمن المنطقة و استقرارها، و لمؤسسات الدول و لسيادة القانون. و لذا فإنه يستلزم التنسيق و التعاون بين جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط التي يجب عليها أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للقضاء عليها[1].

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة العابرة للحدود:

تعد الجريمة المنظمة من بين أبرز تهديدات الأمن القومي للدول كما للأمن و السلم الدوليين، خاصة بارتباطها بجريمة الإرهاب. تولي مختلف الدول أهمية لمحاربتها و أيضا مختلف الإتفاقيات الدولية و الإقليمية، كما هو الحال بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة.

تستدعي محاربة الجريمة المنظمة تضافر الجهود الدولية كون الجريمة هته أصبح لها اليوم بعد عابر للحدود، فلم يعد بمقدور أي دولة منفردة التصدي لها، بالنظر لقدرة الجريمة المنظمة اختراق اقتصاديات الدول مهما كانت قواتها وقدراتها.

تعريف الأمم المتحدة:

تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في باليرمو بإيطاليا في ديسمبر 2000، بغرض تعزيز التعاون الدولي على منع الجريمة المنظمة العابرة للأوطان و مكافحتها، حيث عرفت الجريمة المنظمة كالتالي:

جماعة إجرامية منظمة:" جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الإتفاقية ، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"

و تعد جريمة خطيرة حسب نفس الإتفاقية "كل سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل على أربعة سنوات أو بعقوبة أكثر"[2]

و يكون الجرم ذو طابع عابر للحدود[3] إذا:

- ✓ ارتكب في أكثر من دولة.

---

[1]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص10

[2]- الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات و الجريمة،"إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و البروتوكولات الملحقة بها، نيويورك،2004، ص5 .

[3]- نفس المرجع، ص 6

- ✓ ارتكب في دولة واحدة، لكن جرى جانب كبير من الإعداد أو التخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه في دولة أخرى.
- ✓ ارتكب في دولة واحدة، لكن ضلعت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطتة إجرامية في أكثر من دولة واحدة.
- ✓ ارتكب في دولة واحدة، لكن كانت له آثار شديدة في دولة أخرى.

الأفعال المجرمة حسب الإتفاقية[1]:

- ❖ المادة الخامسة: تجريم المشاركة في جماعة إجرامية منظمة.
- ❖ المادة السادسة: تجريم غسيل عائدات الجرائم.
- ❖ المادة الثامنة: تجريم الفساد.
- ❖ المادة الثالثة و العشرون: تجريم عرقلة سير العدالة

كما ألحقت الإتفاقية بثلاثة بروتوكولات مكملة تخص جرائمأخر ى تشملها الجريمة المنظمة هي[2]:

- ➢ البروتوكول الإضافي الخاص منع، قمع و معاقبة الإتجار بالبشر خاصة النساء و الأطفال.
- ➢ البروتوكول الإضافي لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر، البحر و الجو.
- ➢ البروتوكول الإضافي لمكافحة صنع الأسلحة النارية و أجهزتها و مكوناتها والذخير ة و الإتجار بها بصورة غير مشروعة.

عرفتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية- الأنتربول interpol :"الجريمة المنظمة كل تنظيم أو تجمع من الأشخاص ينشطون في نشاطات غير مشروعة متواصلة، يكون هدفها الأول إقامة مصالح عابرة للحدود"[3] و حسب الديوان الأوروبي للشرطة، الذي حدد 11معيار، يكفي توفر ستة منها لإدراج العمل الإجرامي تحت الجريمة المنظمة[4]:

1. وجود تعاون بين أكثر من شخصين.
2. وجود نوع من توزيع المصالح بطريقة منهجية بين مختلف أطراف المجموعة.
3. وجود نشاط إجرامي ممنهج على مدى زمني غير محدد أو على الأقل طويل نسبي.
4. توافر عنصر الإنضباط و الصرامة و الرقابة بين مختلف أعضائها.

---

[1]- نفس المرجع، ص- ص7،8،10،27

[2]- لقاء مع رئيس مكتب متابعة مسائل الجريمة المنظمة، على مستوى وزارة الشؤون الخارجية،2013/09/27.

[3]- محمد غربي، " الدفاع و الامن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوسياسية"،(أعمال الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق،قسنطينة، 2008)،ص257.

[4]- منصور لخضري، مرجع سابق، ص120

5. وجود نص قانوني صريح يقر بتحريم أعمالها .
6. امتداد نشاطها على الصعيد الدولي.
7. اعتماد العنف و غيرها من أعمال الترهيب.
8. استعمال هياكل تجارية أو ذات طابع تجاري.
9. سعيهم للقيام بتبييض الأموال.
10. السعي للتأثير على المحيط السياسي و استعمال الإعلام و الإدارة العمومية و القضاء.
11. السعي من أجل تحقيق ربح.

و تندرج تحت الجريمة المنظمة عدة جرائم، يتولى معالجتها ودراستها مكتب الجريمة و المخدرات بالأمم المتحدة على غرار:

- الفساد.
- المتاجرة بالأشخاص و تهريب المهاجرين.
- المتاجرة غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية.
- المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة.
- تبييض الأموال.

التعريف الجزائري:

تولي الجزائر أهمية بالغة لمحاربة الجريمة المنظمة كونها من أهم مهددات الأمن القومي الجزائري خاصة في بعده الإقتصادي، كما ترتبط بظاهرة الإرهاب، فقد سن المشرع الجزائري ترسانة من القوانين تجرم هذه الأعمال، كما أسست مجموعة من المؤسسات والهيئات تعنى بمتابعة هذه الجرائم ووضع استراتيجيات من أجل محاربتها و القضاء عليها.

بالنسبة للترسانة القانونية، نذكر منها:

- القانون رقم06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و محاربته، المعدل و المتمم بالأمر رقم10- 05 في 26أوت 2010، المعدلة و المتممة بالقانون رقم 11-15 في 02 أوت 2011[1].
- القانون رقم 09-01 المؤرخ في 24 فيفري 2009، يعدل و يتمم الأمر 66-341 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن لقانون العقوبات[2].

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 44، 10 أوت 2011

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الجريدة الرسمية**، العدد 15، 08 مارس 2009

- القانون رقم 04-18 المؤرخ في25 ديسمبر2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية وقمع الإستعمال و الإتجار غير الشرعيين بها[1].
- القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية و مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، المعدل و المتمم بالأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فيفري2012[2].

بالنسبة للجانب المؤسساتي، أنشأت الجزائر عدة مؤسسات من شانها التصدي لهذه الجرائم بالإضافة لمختلف الوزارات المعنية حسب القطاع، نذكر منها[3]:

- الديوان المركزي لقمع الفساد
- الهيئة الوطنية لمكافحة و قمع الفساد
- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها

إن الجريمة العابرة للحدود تشكل خطرا أمنيا متصاعدا، حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي و لم يعد من السهل التحكم فيها إلا بالتعاون وتبادل المعلومات و خلق ميكانزمات تسهل عمل الفرق الأمنية المكلفة بمتابعة هذه الجريمة وتبادل الخبرات و التشاور حول مناهج المكافحة وسبل ردعها على المدى القريب و المتوسط ، فالمصلحة المشتركة بين دول ضفتي المتوسط تتطلب تكاتف الجهود دون أي خلفيات أو تبادل للتهم و المسؤوليات لأن ذلك ما يعرقل الجهود و يحبط كل المحاولات الرامية لحماية المجتمعات من مخلفات هذه الظاهرة [4].

حسب الجزائر، ينبغي إيلاء أهمية خاصة للجريمة المنظمة العابرة للحدود، لاسيما الفساد نظرا لأنها تقوض بصورة جسيمة جميع الجهود التي تبدلها الدول لبدء إقلاعها الإقتصادي، فقد دعت الجزائر في المؤتمر السادس لوزراء داخلية دول حوض منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، في لشبونة 29-30 جوان 2000، النظر في اعتماد آلية لمكافح أكبر مظاهر الفساد[5].

المطلب الرابع: تهديدات أخرى

إلى جانب الصراع العربي الإسرائيلي، الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، هناك تهديدات يمكن تهديد الأمن و الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط، على غرار:

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 83، 26 ديسمبر 2004

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 08، 15 فيفري 2012

[3]- لقاء مع رئيس المكتب المكلف بمتابعة مسائل الجريمة المنظمة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، مرجع سابق

[4]- محمد غربي، مرجع سابق، ص258

[5]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص10

- ❖ الهجرة غير الشرعية.
- ❖ الصراعات المحتملة حول المياه.
- ❖ السباق نحو التسلح.

1. الهجرة غير الشرعية:

ينظر الإتحاد الأوروبي إلى ظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا للأمن الأوروبي[1]، و تشكل الهجرة السرية المهدد الأكبر لاستقرار هذه الدول اجتماعيا و اقتصاديا و حتى سياسيا ، هذه الهجرة التي أخذت منحنى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة فالواضح للعيان أن دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق[2]، حيث كان أحد أهم أهداف الشراكة الأورومتوسطية هو إقامة حوار بين الثقافات والحضارات وتبادل التجارب والخبرات وتوطيد العلاقة بين المجتمعات المدنية في المنطقة وهذا الهدف لن يتحقق إلا بضمان حرية تنقل الأشخاص بين ضفتي المتوسط.

ويسعى الإتحاد الأوروبي إلى احتواء ظاهرة تدفق المهاجر ين الآتية من الجنوب بصفة عامة ومن المغرب العربي على وجه الخصوص، نظرا للمشاكل التي تصاحب وترافق هذه الظاهرة. وينطلق الإتحاد الأوروبي في تحليله لهذه الإشكالية من مسلمات مفادها أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة، هي التي تدفع بموجات الشباب في الجنوب للهجرة نحو الشمال. وينتج عن ذلك انتشار ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة تجارة المخدرات والتطرف الديني والعرقي وهو ما يؤدي إلى خلق حالات من اللااسقرار واللامن والتوترات.

ولمحاصرة هذه الظاهرة لا بد من وضع إستراتيجية متجانسة ومتكاملة تتمحور حول بناء شراكة اقتصادية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر وتقديم إعانات مالية لدول الجنوب، وهذا من شأنه أن يقلص الهوة والتفاوت في مجال التنمية بين ضفتي المتوسط، وذلك عن طريق خلق مناصب شغل دائمة بتوجيه وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها، لجعل المنطقة البحر المتوسط فضاءا مشتركا للاستقرار والأمن والسلم[3].

2. مشكلة المياه:

إذا كانت المحروقات رهان القرن العشرين بحيث احتدم الصراع بين الدول من أجل السيطرة على منابعها فإن المياه كانت ولا تزال وستظل أكبر رهان للإنسانية في القرن الواحد والعشرين، باعتبارها موارد

[1]- جمال ساسي، مرجع سابق، ص155

[2]- محمد غربي، مرجع سابق، ص 256

[3]- جمال ساسي، مرجع سابق، ص156

إستراتيجية من شأنها أن تدفع إلى بروز نزاعات دولية. ومنطقة البحر المتوسط تعتبر من المناطق التي تشكل فيها الموارد مصدر ا لتهديد أمنها[1].

فإسرائيل ومنذ نشأتها تحاول وبكل الوسائل أن تهيمن على مناطق غنية من حيث الموارد المائية من أجل مواجهة خطر الندرة الذي يهدد احتياطاتها من المياه الصالحة للشرب، وهذا ما أدى إلى ظهور خلافات بين الدولة العبرية والكثير من دول المنطقة، كالأردن مثلا، ونفس الشيء ينطبق على لبنان مما دفع بإسرائيل إلى احتلال جنوب لبنان بحثا عن ممر يوصلها إلى المياه التي تتوفر عليها هذه المنطقة، كما تشكل المياه الر هان الأكبر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويتعلق الأمر باستغلال المياه الجوفية لأريحه، بحيث تستغل إسرائيل 82 % ،فيما لا تستفيد السلطة الفلسطينية إلا من 18%. وتبقى مسألة المياه العقبة الكبيرة أمام التسوية السياسة والسلمية لهذا الصراع، بحيث تمحورت الكثير من جولات المفاوضات ومحادثات السلم حول مسألة تقاسم الموارد المائية، وهذا في الوقت الذي نعرف بأن إسرائيل تملك ترسانة نووية تمكنها من تدمير العالم العربي بأسره.

وفيما يخص منطقة المغرب العربي فإن الموارد المائية أصبحت مصدر قلق للنخب الحاكمة نظرا للندرة التي تعرفها هذه المنطقة بسبب الجفاف وضعف نسبة تساقط الأمطار فيها. وتشهد منطقة المغرب العربي محاولات لإحكام الرقابة على مصادر مياه الوديان العابرة للحدود الجزائرية التونسية، كما يشكل النهر الاصطناعي الذي أنجزته ليبيا مصدر قلق للسلطات الجزائرية: لأن من نشأته أن يمتص المياه الجوفية للصحراء الجزائرية نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات[2]. يمكن معالجته عبر إبرام إتفاقيات ثنائية وبهذا نصل إلى نتيجة مفادها أن المياه في منطقة المتوسط لها من الأهمية ما يجعلها رهانا حيويا للأمن والسلم والاستقرار فيها، ويتجلى البعد الجيوسياسي لها خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

3. خطر السباق نحو التسلح:

هو مرتبط بشكل مباشر بالأمن والسلم في المتوسط، فالمنطقة تمثل أكبر مجال لتجارة الأسلحة في العالم، كما يمثل امتلاك إسرائيل للسلاح النووي مبررا لسباق نووي في المنطقة، خاصة بعدما أشيع حول النوايا الجزائرية والليبية لامتلاكه[3]. وكما جاء في الردود التي قدمتها الجزائر للأمم المتحدة بشأن تعزيز الأمن و التعاون في المتوسط يجب إتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح، تتضمن على وجه الخصوص انضمام

[1]- نفس المرجع ، ص151

[2]- نفس المرجع، ص152

[3]- بونوار بن صايم، "تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط"، (أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة، 2008)،ص 32.

جميع دول المنطقة إلى الإتفاقيات المتعددة الأطراف التي تحضر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل[1]، و كذلك اعتماد الشفافية في التصريح بقدرات التسلح من حيث الأسلحة الخفيفة.

إذا؛ يكتسي البحر المتوسط أهمية بالغة بالنسبة للأمن الوطني الجزائري حيث أصبح المتوسط من بين دوائر الأمن و الوطني الجزائري لاسما بعد سنة 1989، كما أن للجزائر من المقومات و الإمكانيات التي تجعلها فاعلا أساسيا في المنطقة، حيث تعتبر من بين أهم منتجي النفط و الغاز الطبيعي إذ تعد من أبرز موردي أوروبا بهذه المواد، كما لها دبلوماسية نشطة تمكنها من تعزيز مكانتها في المحافل الدولية.

[1]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 10

الفصل الثالث

الجزائر و المبادرات الأمنية في البحر المتوسط بعد 1989

الفصل الثالث: الجزائر و المبادرات الأمنية في البحر المتوسط بعد 1989

من أجل احتواء التهديدات الأمنية في البحر المتوسط تم تطوير عدة مبادرات أمنية، سواءا بالنسبة لحلف شمال الأطلسي من خلال الحوار المتوسطي، أو الإتحاد الأوروبي الذي طور عدة مبادرات أمنية تعد مبادرة 5+5 أهمها. تقوم هذه المبادرات في مضمونها على التعاون في المجال السياسي و العملياتي بين الدول الأعضاء فيها، وقد انضمت الجزائر لمختلف هذه المبادرات، حيث أصبحت فاعل أساسي وفعال في تنشيط فعالياتها. و سنحاول من خلال هذا الفصل بحث علاقة الجزائر بهذه المبادرات و كيفية تعاملها مع نشاطاتها.

في البداية سنفحص علاقة الجزائر بالحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، وهذا ما سنعالجه في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنعالج علاقة الجزائر بالمبادرات الأمنية للإتحاد الأوروبي، أما في المبحث الثالث سنحاول معالجة تأثير غياب إتحاد مغاربي على موقع دوله ومن بينها الجزائر ضمن الترتيبات الأمنية في البحر المتوسط .

المبحث الأول:الجزائر و المبادرات الأمنية لحلف شمال الأطلسي:

شكل حوض البحر الأبيض المتوسط فضاءا استراتيجيا و لا يزال بالنسبة لحلف شمال الأطلسي(الناتو) هذا ما يفسر التواجد المستمر لهذا الأخير في البحر المتوسط، فبعد أن كان تواجد الحلف إبان الحرب الباردة في مواجهة حلف وارسو، من أجل حماية و ضمان أمن أوروبا الغربية من المد الشيوعي و هيمنة الإتحاد السوفييتي – مبرر تواجد الحلف في تلك الفترة- لا يزال متواجدا رغم زوال هذا الأخير، متكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالأمن الأوروبي حسب الحلف لازال مهددا، أنما تغير فقط مصدر و طبيعة هذا التهديد، حيث أصبح مصدره في جزء كبير من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، كما أن طبيعته متعددة و ليست عسكرية؛ سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و دينية بالإضافة إلى البيئية-حسب المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي-.

إن مواجهة التهديدات و التحديات الجديدة في البحر الأبيض المتوسط حسب الحلف الأطلسي لا يستلزم فقط حشد قوات عسكرية، بل الحوار و التعاون مع دول الضفة الجنوبية و جعلها في مستوى مواجهة هذه التهديدات، من بين المبادرات التي تندرج في هذا الإطار أطلق الحلف مبادرة الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، هذه المبادرة التي سوف نعالجها في هذا المبحث، بعد التطرق للحلف الأطلسي بصورة عامة نعالج خطوات و مكونات و أبعاد هذه المبادرة، ثم موقف و موقع الجزائر ضمن ترتيبات هذه المبادرة.

المطلب الأول: لمحة عامة عن حلف شمال الأطلسي

تأسس الحلف الأطلسي استجابة لمواجهة تحديات كبرى برزت على الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبطت تلك الولادة بمستوى التفكير و الإدراك الأوروبي و الأمريكي لمظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الإتحاد السوفييتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة مسلحا بإيديولوجية عالمية متناقضة تماما مع مفاهيم و قيم الغرب. حيث وضع الأوروبيون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الشيوعية الخطر الأول على أمنهم بسبب الطريقة التي وظف فيها الإتحاد السوفييتي لهذه الإيديولوجية لخدمة أغراضه الإقليمية و العالمية و المتمثلة في استغلال وجودهم العسكري في بلدان وسط أوروبا و شرقها من أجل إقامة أنظمة حكم شيوعية فيها، بهدف إقامة منطقة عازلة تثبت وجودهم في أوروبا و تكون قاعدة متقدمة لنشر الشيوعية في أوروبا الغربية. من هنا اتجهت أوروبا الغربية

لإقامة حلف دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تحتكر السلاح النووي آنذاك[1]، حيث وقعت المعاهدة المتعلقة بحلف شمال الأطلسي"الناتو - OTAN" بواشنطن بتاريخ 4 أفريل 1949 و هي معاهدة دفاعية خصت 12 بلدا من ضفتي الأطلسي، من بين مواد هذه المعاهدة، هناك المادة5 التي تكتسي أهمية خاصة إذ تنص على حرمة أراضي البلدان العضوة و تلزمها كلها بالمشاركة عسكريا في حالة تعرض سلامة تراب أي بلد عضو للخطر[2].

إن الهدف الأساسي لنشوء الحلف هو هدف أمني يغلب عليه الطابع العسكري و مضمونه ردع الخطر الشيوعي و احتوائه، و قد حددت المعاهدة المنشئة للحلف القيام بثلاثة وظائف أساسية ينبغي للحلف القيام بها لمواجهة هذا الخطر، سياسية، عسكرية و اقتصادية.

و قد حددت الوظيفة العسكرية حسب المادتين الثالثة و الخامسة، حيث نصت المادة الثالثة على تكوين عقيدة قتال موحدة للحلف، عبر تدعيم و تطوير القدرات العسكرية الفردية و الجماعية لأعضائه، كما أشارة المادة الخامسة على توظيف هذه العقيدة لغرض الدفاع الجماعي ضد أي عدوان محتمل[3].

كما تقوم الوظيفة السياسية على عدم استعمال القوة فيما بينهم و تسوية النزاعات و الخلافات الداخلية بالطرق السلمية، و هذا حسب المادة الأولى، كما أشارت المادة الرابعة إلى مبدأ التشاور الجماعي بين أعضاء الحلف في حالة أي تهديد لأي منها[4].

فالحلف الأطلسي إذا منبر سياسي تلجأ إليه الدول الأعضاء من أجل تسوية خلافاتهم و نزاعاتهم سلميا و للتشاور الجماعي الذي يسبق استخدام القوة في حالات وقوع العدوان.

وقد حددت المادة الثانية الوظيفة الإقتصادية، التي أشارت إلى ضرورة قيام أعضاء الحلف بإزالة الصراع و التنافس في سياساتهم الإقتصادية و تشجيع التعاون و الإندماج الإقتصادي بينهم من أجل تحقيق أهداف الحلف في المجال الإقتصادي، لضمان عدم تصاعدها إلى صراع إقتصادي قد يكون سببا للحرب بينها[5].

---

[1]- إسماعيل نزار الحيالي، **دور الحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**.أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003، ص-ص 29-30

[2]- لويجي ليلو، الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي "nato"، إنتقالية و استشفاف،ع 1، الجزائر، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، ص 28.

[3]- إسماعيل نزار الحيالي، مرجع سابق، ص 34

[4]- نفس المرجع، ص 35

[5]- نفس المرجع، ص 36

المفهوم الإستراتيجي الجديد:

اعتمد الحلف الأطلسي مفهوما استراتيجيا جديدا سنة 1991، يفيد هذا المفهوم باعتماد موقف أوسع و أكثر مرونة بخصوص مسألة الأمن، موقف يقوم على الحوار و التعاون و الإستقرار على مستوى المنطقة، مع الإحتفاظ بطبيعة الحال بقوة دفاعية جماعية، حيث يبن هذا المفهوم بو جه خاص جملة من المبادئ التي يمكن أو يجب أن تحدد الصيغة التي سيخوض الحلف بها تسيير الأزمات في المستقبل ويعمل على ضمان الأمن حتى خارج البلدان العضوة. و قد تم التأكيد على هذه المبادئ و أدرجت مع نقاط أخرى في قمة الحلف المنعقدة بواشنطن سنة 1999، بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين سنة على وجود الحلف[6]، تتمثل في الإعترف بأهمية البعد السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي البيئي و الثقافي بالإضافة للبعد الدفاعي للأمن[7]، يهدف من ورئها هندسة أمنية يساهم من خلالها فيتعزيز أمن و استقرار الفضاء الأورو -أطلسي، حيث ركز فيها على[8]:

- الحفاظ على الروابط العبر أطلسية.
- الحفاظ على القدرات العسكرية الكافية للردع، الدفاع و تغطية نشاطاته.
- تطوير الهوية الأمنية و الدفاعية الأوروبية ضمن الحلف الأطلسي.
- الحفاظ على قدرات كافية لإدارة الأزمات.
- الإستمرار في الإنفتاح أمام انضمام دول جديدة.
- الإستمرار في سياسة الشراكة، الحوار و التعاون .

أما فيما يخص البحر المتوسط فتقوم سياسته الأمنية على ثلاثة عوامل متكاملة، هي الحوار، التعاون و الإحتفاظ بقدرة على الدفاع الجماعي، تتجسد في جملة من المهام منها:

- مهمة تقليدية للدفاع الجماعي الذي يبقى دائما قاعدة للحلف.
- إنخراط دائم في عمليات تتعلق بحفظ السلم.
- إسهام في دعم الإستقرار في المنطقة البحر الأبيض المتوسط.
- محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل[9].
- هذا بالإضافة لمكافحة الإرهاب، بعد أحداث 11سبتمبر 2001.

كما أطلق الحلف فيما بعد الحرب الباردة برنامجين أساسيين في إطار نشاطات التعاون من أجل دعم الإستقرار، هما:

---

[6]- لويجي ليلو، مرجع سابق، ص 32.

[7] -Albirto BIN, "NATO'smediterranean dialogue,en Martin Ortega", **the future of the Euromediterranean security dialogue**, Paris, the institute for security studies, 2000,13

[8] - ibid,p14

[9]- لويجي ليلو،مرجع سابق، ص-ص 36-37

- الشراكة من أجل السلم
- الحوار المتوسطي

الشراكة من أجل السلم: هذه المبادرة موجهة بصورة خاصة لدول أوروبا الوسطى و الشرقية،انطلقت سنة 1994، تستهدف دعم القدرات العامة للشركاء في القيام بمهام تتعلق بحفظ السلم و البحث و الإنقاذ في البحر و المساعدة الإنسانية، و من جهة تطوير قدراتهم للقيام بعمليات مشتركة مع قوات الحلف، تتحقق هذه الأهداف أساسا بفضل عمل مشترك في مجال التخطيط و التدريب، يتم هذا البرنامج وفق تمرين بحري مشترك يسمى بالشريك المتعاون "cooperative partner"، يجري هذا التمرين في البحر الأسود في شهر جوان من كل سنة، يتم التخطيط لهذا التمرين من طرف القوات البحرية للجنوب " NAVSOUTH" . ويبقى برنامج الشراكة من أجل السلم بالنسبة لدوله هدفا لانضمامها إلى الحلف كما حصل بالنسبة لسلوفينيا(1999) و دول أخرى[10].

الحوار المتوسطي: انطلقت هذه المبادرة في جانفي 1994، بالتزامن مع الشراكة من أجل السلم، تعتبر هذه المبادرة جزء من الموقف العام للحلف حيال مسألة الأمن والإستقرار في البحر الأبيض المتوسط و بالتالي الأمن الأوروبي كونه مرتبط أشد الإرتباط بالأمن في البحر الأبيض المتوسط. و سنحاول التفصيل في هذه المبادرة في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي

لمحة عامة عن الحوار المتوسطي:

الحوار المتوسطي الذي بادر به الحلف الأطلسي سنة 1994، يندرج ضمن إطار الشراكة و التعاون ارتفع عدد الدول المشاركة فيه من خمسة إلى سبعة مشاركين بعد انضمام الجز ائر. كان في البداية متقطعا لكن سرعان ما أصبحت الإجتماعات التي ينظمها منتظمة، هذا بفضل إنشاء مجموعة عمل حول التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما تم توسيع برنامج الحوار عبر إدراج نشاطات للتعاون في عدة مجالات كالتكوين، الخطط المدنية للطوارئ، العلوم و إدارة الأزمات، زد على ذلك الأنشطة العسكرية. هناك متصرفون إداريون من البلدان المشاركة في الحوار يتابعون فترات تربصية في المدارس التابعة للحلف الأطلسي، مما جعل الحوار المتوسطي للحلف عبارة عن إطار للتبادل بالغ المنفعة.

[10]- نفس المرجع، ص-ص 38-39

يقوم الحوار المتوسطي على خمسة أسس[1].:

- ✓ تطوير الحوار في إطار التشارك و المساهمة.
- ✓ الحوار المتوسطي يأخذ في البداية شكل ثنائي(الناتو+1)، لكنه لا يستبعد التعاون المتعدد(الناتو+7).
- ✓ لكل دول الحوار نفس الأسس في نشاطات التعاون و الحوار مع الناتو، بمعنى أن عدم التمييز يعد أساس تعاون الناتو مع دول الحوار.
- ✓ دول الحوار لها الحرية في اختيار درجة مشاركتها، في إطار برنامج عمل فردي.

يهدف الحوار المتوسطي، حسب الأمين العام للحلف الأطلسي على خلفية زيارته للجزائر في 12 نوفمبر 2004، إقامة علاقات جيدة مع الدول المتوسطية و لإقامة منتدى لتعزيز الثقة و الشفافية و تجاوز الأفكار الخاطئة حول توجهات الحلف، عبر خلق جو للتفاهم المتبادل بين هذه الدول و الحلف[2].

يعد الحوار المتوسطي إحدى استراتيجيات الحلف الأطلسي التي انتهجها فيما بعد الحرب الباردة. حيث أعلن عن الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي سنة 1994 للمساهمة في أمن و استقرار المنطقة عبر إيجاد أرضية للتفاهم المتبادل و تعزيز الثقة، من أجل تعبيد الطريق للقاءات مستقبلية لدفع التعاون مع البلدان المتوسطية. انضمت إليه في البداية كل من مصر، إسرائيل، المغرب الأقصى، موريتانيا و تونس ثم انضمت الأردن في نوفمبر 1995 و الجزائر في مارس 2000.[3]

و يرمي الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي لدعم و تكميل المبادرات و المجهودات الدولية الأخرى في البحر الأبيض المتوسط على غرار: الشراكة الأورو-متوسطية و مبادرة منظمة الأمن و التعاون الأوروبية[4]. كما أن الحوار المتوسطي لحلف الناتو ليس ردة فعل عن حدث ما أو تهديد ما إنما هو جزء من مقاربة الأمن التعاوني التي انتهجها الحلف، حيث تنبع من اعتبار أن الأمن الأوروبي يرتبط بالأمن في البحر الأبيض المتوسط[5].

---

[1]- كلوس بيتر كلايبر،الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي "النايتو"،**إنتقالية و استشفاف**، ع 1، الجزائر، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2003، ص 8

[2] - jaap de hoop SCHEFFER ",discours du secrétaire général de l'OTAN", dans IDRI **Sécurité en Méditerranée**. Alger , office des publications universitaires, 2004,p 90

[3]- Bernard SCHULTE-BERGE," Dialogue OTAN- Méditerranée : faits et perspectives", dans IDRI, **sécurité en méditerranée**, Alger, office des publications universitaires,2004, p 39

[4] - Yannis A. STIVACHTIS,"NATO's Mediterranean Dialogue: An Assessment", Virginia Polytechnic Institute, research paper, No. 137, November, 2009,p8

[5] -Alberto BIN, op.cit, p 14

إن هدف الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي هو في الأساس سياسي، من خلال رفع الحذر إزاء سياسات الناتو و نشاطاته و اهتماماته الأمنية لدى الدول المعنية بالحوار، حيث شكلت المشاورات السياسية و النقاشات بين الناتو و دول الحوار نقطة أساسية في هذا الحوار. و تقرر في قمة واشنطن سنة 1999 دعم هذا البعد عبر رفع منابر المشاورات السياسية بين ممثلي الدول الأعضاء في الحلف و نظرائهم من دول الحوار المتوسطي عبر رفع عدد اللقاءات، المحاضرات و الملتقيات.[1]

يسمح هذا الجانب العسكري البحري في هذه المبادرة بالكثير من الأنشطة في مجال القوات البحرية، نذكر منها[2]:

- ✓ رسو بوارج حربية تحت راية الناتو بموانئ تابعة للبلدان المشاركة في الحوار.
- ✓ القيام بزيارات إلى هذه البوارج.
- ✓ القيام بزيارات إلى قواعد الحلف من طرف أفراد القوات العسكرية التابعة للبلدان المشاركة في الحوار.
- ✓ مشاركة هؤلاء الأفراد في الملتقيات، الندوات و الموائد المستديرة التي ينظمها الحلف.
- ✓ ملاحظة التمارين الخاصة بدعم السلم.
- ✓ المشاركة في الأنشطة البحرية في إطار الأهداف المرسومة للحوار.

مضمون الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي:

يشمل الحوار المتوسطي للناتو بعدين أساسيين هما: البعد السياسي و البعد العملياتي

البعد السياسي:

ينظمه فريق التعاون المتوسطي، الذي أعلن عن تأسيسه في قمة مدريد سنة 1997 تحت رعاية مجلس الشمال الأطلسي، المسؤول عن تأطير الحوار، حيث ينظم لقاءات دورية لمناقشة المسائل السياسية[3].

و يأخذ هذا البعد شكلين من التعاون؛ التعاون المتعدد الأطراف(الحلف+7) والتعاون الثنائي(الحلف+1) و يتم ذلك من خلال عقد إجتماعات دورية على مستوى السفارات و التمثيليات الدبلوماسية و اجتماعات وزارية(أول إجتماع وزاري كان في 2004/12/4) و أيضا محاضرات متعددة الأطراف وزيارات

[1] - ibid, p15

[2] - لويجي ليلو، الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي: ما هي الآفاق المتاحة للجزائر،**إنتقالية و استشفاف**، ع 1، الجزائر، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2003، ص 41

[3] -Yannis A. STIVACHTIS, op.cit, p9

لمسؤولين سامين من الحلف إلى البلدان المعنية بالحوار أو العكس، هذه الإجتماعات تسمح بتبادل وجهات النظر حول مسائل الأمن في البحر الأبيض المتوسط و حول تطوير الحوار المتوسطي[1].

البعد العملياتي:

يتم التعاون في الميدان العملياتي وفقا لأربعة مجالات أساسية هي:

1. تحسين التعاون العملياتي بين قوات الحلف الأطلسي و قوات دول الحوار المتوسطي، فيما يخص الإمكانيات، التعليم و التكوين و التمارين المشتركة[2].

من أجل هذا عمد الحلف إلى إنشاء برامج و خلايا تعمل لذلك، نذكر منها:

- ✓ البرنامج السنوي لنشاطات الحوار المتوسطي**:** الذي يضع مخطط مفصل و شامل للحوار المتوسطي، يحدد بصورة واضحة هياكل و الأهداف العملية للتعاون. و هو دليل لنشاطات الحلف(حوالي 600 نشاط، في 31 مجال) موجه لدول الحوار.
- ✓ برنامج التعاون الفردي: و هو برنامج يساهم في رسم السياسات الوطنية في الميدان العسكري بمساعدة الحلف الأطلسي، يساعدها من الناحية الإستراتيجية و الإستشرافية على وضع أهدافها على المدى المتوسط و البعيد.
- ✓ برنامج التعليم و التكوين: هذا البرنامج يهدف بمشاريعه تكوين على المستوى العملياتي و التكتيكي لضباط من دول الحوار المتوسطي، حيث يرمي إلى تحديث القوات العسكرية لهذه الدول، من خلال تزويدها بإدراكات، تقنيات و إمكانيات جديدة. اعتمد الحلف هذا البرنامج منذ 30مارس 2006، حيث أستقبل في نفس السنة 1000 ضابط من دول الحوار المتوسطي السبعة[3].

2. تحديث القوات العسكرية و هياكل الدفاع: و ذلك من خلال:

- ✓ إنشاء نقاط تواصل دبلوماسية بين الحلف و دول الحوار المتوسطي.
- ✓ إنشاء صندوق ائتمان يساهم في جمع مساهمات أعضاء الحلف وشركائه من دول الحوار المتوسطي من أجل تمويل النشاطات المشتركة و يساهم في خلق تناغم بينها.
- ✓ إنشاء مراكز لمناقشة البرامج و المخططات العسكرية لدول الحوار[4]

---

[1] -exposé factuel sur la réunion ministérielle du dialogue méditerranéen,8décembre 2004,dans IDRI, **sécurité en méditerranée**, Alger, office des publications universitaires, Décembre 2004, p 104

[2] -Pablo de Benavides ORGAZ, " le dialogue méditerranéen de l'OTAN et l'initiative de coopération d'Istanbul",(5em séminaire international sur la sécurité et la défense en méditerranée, Barcelone, CIDOB fondation, 4/12/2006), p 25

[3]- Ibid, p26

[4] -Ibid, p-p27-28

3. مكافحة الإرهاب، و يشمل ما يلي:

- ✓ التخطيط العملياتي لمكافحة الإرهاب: و يشكل ذلك الأرضية الأساسية للتعاون في هذا المجال، هو مخطط للتعاون و تبادل المعلومات الإستخباراتية بين الحلف و دول الحوار المتوسطي.
- ✓ الدفاع الجوي: و ذلك عبر لجنة الحلف الأطلسي للدفاع الجوي، من خلال برنامج تبادل المعطيات و أوضاع الطيران في دول الحوار المتوسطي لاسيما بعد أحداث 11سبتمبر 2001.
- ✓ عمليات القوات البحرية: التي فعلت أيضا بعد أحداث 11سبتمبر، بهدف الوقاية من النشاطات المتعلقة بالإرهاب و أيضا النشاطات غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط و مراقبة البوارج في مضيق جبل طارق. بدأت نشاطاتها في 26 أكتوبر 2001 في المتوسط الغربي ثم أصبحت نشاطاتها تشمل البحر الأبيض المتوسط ككل.
- ✓ وحدة الترابط الإستعلاماتي، وحدة تسهل عملية تبادل المعلومات بين دول الحلف الأطلسي و شركائه من دول الحوار، عبر وكالة تسمى(BICES)، التي تبحث في الطرق العملية للتبادل الإستخباراتي خاصة في ميدان مكافحة الإرهاب[1].

4. تحسين التعاون في ميدان التخطيط المدني للطوارئ و ذلك بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(UNOCHA)، لمجابهة الآثار الناجمة عن الهجمات الإرهابية أو استعمال الأسلحة البيولوجية و النووية[2].

لم يؤدي الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي مند انطلاقه دورا رئيسيا خلافا لمبادرة الشراكة من إجل السلم، التي جمعت الحلف ببلدان وسط أوروبا و شرقها، فلم يجري على الإطلاق ربط هذا الحوار باحتمال انضمام الدول المشاركة فيه كأعضاء في الحلف، عكس المبادرة الثانية. و على الرغم من الفوائد التي عادت بها الإتصالات التي أجريت بين الحلف و دول الحوار إلا أنها نادرا ما تطرقت إلى القضايا الأمنية الجوهرية على غرار الصراع العربي الإسرائيلي الذي غالبا ما كان يعوق التعاون فيما بين دول الحوار المتوسطي، و مع ذلك سعى أعضاء الحلف أثناء قمة إسطنبول سنة 2004 لدفع الحوار المتوسطي[3].

تطور الحوار المتوسطي:

خضع الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي للتطور، بالنظر لعدد دول الحوار و بالنسبة لنشاطات التعاون، يمكن أن نذكر قمتي براغ و إسطنبول كقمتين أشارتا لهذا التطور.

---

[1]- Ibid, p-p28-29

[2]-Ibid, p 29

[3]- فيليب جوردن، تعاظم دور الحلف الاطلسي في الشرق الأوسط الكبير"، **سلسلة محاضرات الإمارات**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2008، ص 25

قمة براغ و تعزيز الحوار:

قرر الحلفاء في قمة براغ سنة2002 تدعيم الأبعاد السياسية و العملية للحوار بشكل جوهري و تقوية التعاون العملي لا سيما في مجالات ذات الإهتمام المشترك بما في ذلك تلك الخاصة بمكافحة الإرهاب. و قد تبنوا في هذه القمة وثيقة بعنوان "تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة"[1].

حسب هذه الوثيقة يجب أن يمر تدعيم الحوار، عبر استغلال أوسع للإمكانات التي يوفرها الحوار و عبر مواصلة العمل في سبيل اتصالات عالية المستوى و كذا تعزيز التكامل بين المبادرات الدولية الأخرى.

و في قمة إسطنبول المنعقدة في جوان 2004- على خلفية الإحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الحوار المتوسطي- أكد على دور الحوار هذا كعامل تقارب و تفاهم متبادل بين الناتو و دول الضفة الجنوبية من المتوسط[2]. و قد قرر في هذه القمة وضع مخطط عمل لمكافحة الإرهاب، كما ركزت عل التعاون في ميدان الطوارئ المدني من أجل الإستعداد للأخطار التي يمكن أن تسببها الهجمات الإرهابية[3].

في قمة إسطنبول هذه قرر الحلف تجاوز فكرة الحوار و الإنطلاق في إنشاء شراكة، حيث قرر اعتماد نفس الميكانيزمات التي يستعملها بالنسبة للشراكة من أجل السلم، فقد قرر رفع ميزانية الحوار و أن كل دولة يمكنها وضع استراتيجياتها الخاصة لعلاقتها مع الحلف الأطلسي[4]، كما يجب أن تؤخذ بالحسبان الأساسيات التالية[5]:

- أهمية الأخذ بعين الإعتبار أفكار و مقترحات دول المنطقة و كذا المنظمات الإقليمية.
- ضرورة أن تكون مبادرات الناتو مبادرات تعاونية تقوم على ربط الخصوصيات و المصالح المشتركة للحلف و دول الحوار المتوسطي و الأخذ في الحسبان اختلافاتهم و احتياجاتهم الخاصة.

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،2005، ص 170

[2]-Mohamed HANECHE, la dimension politique de la coopération entre l'Algérie et l'OTAN au titre de dialogue méditerranéen de l'OTAN, dans IDRI, **sécurité en méditerranée**, Alger, office des publications universitaires, Décembre 2004, p 23

[3]- Fatima Zohra FILALI," l'Algérie: quelle sécurité dans l'ensemble méditerranéen ?" (colloque international : l'Algérie et la sécurité en Méditerranée, Constantine , avril 2008), p87

[4]- félix SANZ," la prolifération de forums pour le dialogue méditerranéen : la place de l'OTAN", (6em séminaire international sur la sécurité et la défense en méditerranée : sécurité humaine. Barcelone, CIDOB fondation, novembre 2008), p 21 .

[5]-Istanbul cooperation initiative, annexe 2, dans IDRI, **sécurité en méditerranée**, Alger, office des publications universitaires, Décembre 2004, p –p97-98

- الإعتراف بأن الحوار يأخذ بعين الإعتبار و يكمل المبادرات الأخرى التي بادرت بها المنظمات الدولية في المنطقة، على غرار الإتحاد الأوروبي- الشراكة الأورومتوسطية- و منظمة الأمن و التعاون الأوروبية.
- الحاجة إلى التركيز على التعاون العملياتي في المجالات التي يمكن للحلف أن يقدم إضافة.

و تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الأمن و الإستقرار في المنطقة من خلال تعاون الحلف مع هذه الدول في مجال الأمن، خاصة عبر النشاطات العملياتية، لتطوير قدرات هذه الدول عبر مشاركتها في عمليات مع دول الحلف الأطلسي.
يمكن لدول الحوار أن تستفيد من التعاون مع الحلف من خلال الدعم العملياتي في محاربة الإرهاب و الإستفادة من تدريبات و خبرات في إصلاح المنظومات الدفاعية و التعاون العسكري، مثلها مثل الحوار في الشؤون السياسية[1].

المطلب الثالث: موقف و موقع الجزائر ضمن ترتيبات الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي

تأخرت الجزائر عن الانضمام إلى الحوار المتوسطي حتى سنة 2000. و يعود ذلك إلى الخلافات التي حدثت بين دول الحلف حول العضوية في هذا الحوار، حيث دافعت إسبانيا عن عضوية موريتانيا بينما الولايات المتحدة عن عضوية إسرائيل ثم الأردن، فيما اتفقوا على إبعاد سوريا وليبيا بدعوى دعمهما للإرهاب، و شبه إجماع على إقصاء الجزائر، باستثناء إسبانيا و إيطاليا، حيث أنه من الصعب الشروع في حوار جدي حول الأمن في المتوسط دون إشراك الجزائر، التي تعد من أبرز موردي أوروبا بالغاز الطبيعي و عضو في الحوار المتوسطي لإتحاد أوروبا الغربية. ويعود غياب الجزائر عن الحوار المتوسطي لعدة أسباب[2]:

❶ الأزمة الداخلية التي عرفتها و تفادي أي حوارات مع الحلف الأطلسي، التي قد تفسر على أنها تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، حيث أبدت الأحزاب سنة 1998 تحفظات على الإتصالات العلنية بين الجزائر و الحلف.
❷ لم يكن الحلف يرغب في إجراء إتصالات مع الجزائر مادامت أمورها السياسية لم تتضح بعد.
❸ الخلاف بين دول الحلف حول تقويم الأزمة الجزائرية، مما حال دون انتهاج سياسة موحدة إزاء الجزائر. فالتقارب بين الجزائر والحلف إنما هو هندسة أمريكية.

[1] -ibid, p 99

[2] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص166-167

و من بين أسباب تأخر الجزائر أيضا عن الإنضمام للحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي أنها كانت تنظر إليه بريبة، حيث أنه يندرج ضمن بحث الحلف عن عدو جديد بعد زوال التهديد السوفييتي فالمتوسط آنذاك حسب الجزائر للمتوسطيين[1]. و من جهة أخرى كانت تنظر إليه كأداة عسكرية استعمارية، فجيش التحرير الوطني لم يكن يحارب ضد القوات الفرنسية فقط إنما ضد قوات الناتو التي كانت تدعمها. هذه الصورة بقيت راسخة بعد الإستقلال، لاسيما لدى بعض ضباط جيش التحرير الوطني الذين أصبحوا على علاقة بمؤسسات صناعة القرار في الجزائر.[2]

إن الحوار حسب الجنرال محمد نجيب عمارة يسمح للجزائر الإستفادة من الدعم السياسي من طرف الحلف في مجال التحول الديمقراطي، الدفاع عن مبادئها فيما يتعلق بالنزاع في الصحراء الغربية و تشجيع التكامل المغاربي كون كل الدول المغاربية باستثناء ليبيا منضمة إليه[3].

إذا فقد دعيت الجزائر للإنضمام للحوار المتوسطي سنة2000، و قد زار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مقر الحلف مرتين في سنة 2001 و في سنة 2002 هذه الزيارة الأخير ة كانت بعد أسبوعين من قمة براغ التي قرر فيها دعم الجانب السياسي و العملياتي للتعاون بين الحلف و دول الحوار المتوسطي[4]، كما كان للجزائر أن اقترحت على الحلف مجالات ترغب في تطوير التعاون فيها مع الحلف، فقد اقترح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على خلفية زيارته لمقر قيادة الحلف في 20 ديسمبر 2002 مجموعة من مجالات التعاون التي تهم الجزائر و ترغب في التشاور حولها و التعاون مع الحلف، على غرار تحديث و احترافية الجيش الجزائري، كما صرح أن الحوار مع الحلف هو خيار إستراتيجي و وحده الحوار و التعاون يمكن أن يضمن السلم في البحر المتوسط"[5]. و ما هذا إلا تأكيدا على حرص السلطات العليا في الجزائر تأسيس علاقات قوية مع الحلف الأطلسي تقوم على المصلحة المشتركة.

أبرمت الجزائر مع الحلف في 2 ديسمبر 2001 اتفاقية حول أمن المعلومات، صادقت عليها الجزائر في 19 أفريل 2004، هذه الوثيقة شكلت فضاءا لغرس الثقة و الشفافية بين الجزائر و الحلف كونها تفتح مجالا لتعزيز التعاون، كما وضعت الجزائر هيئة وطنية للتعاون مع الحلف الأطلسي تسمى "ممثلية الحوار المتوسطي" و التي تهتم بالتعاون مع الحلف ككل، هذه الهيئة وضعت تحت التوجيه المباشر لوزارة

[1] -Brahim SAIDY, quel rôle pour l'OTAN dans la prévention et la gestion des crises en méditerranée et au Moyen-Orient ? . Rome, collège de défense de l'OTAN, décembre 2010 p-p 40-41

[2]- Belkacem IRATNI, the strategic interests of the Maghreb states . Rome, NATO defense college, November 2008, p 54

[3]-Brahim SAIDY ,op.cit, p 42

[4] -Belkacem IRATNI, p55

[5] -Brahim SAIDY ,op.cit, p 41

الشؤون الخارجية، تهدف إلى وضع برامج التعاون الثنائي بين الطرفين في الميدان السياسي العسكري و المدني، بالإضافة إلى متابعة النشاطات المختلفة للجزائر ضمن الحوار المتوسطي[1].

كما و ضعت الجزائر لجنة بين وزارية يترأسها وزير الشؤون الخارجية مكلفة بإدارة التعاون الجزائري ضمن الحوار المتوسطي، تضم عدد من الوزراء وممثلين عنهم؛ ممثل عن وزير الدفاع، وزير الداخلية و الجماعات المحلية، وزير التعليم العالي و البحث العلمي و وزير تهيئة الإقليم و البيئة، تعمل على توضيح سبل تطوير تعاون الجزائر مع الحلف الأطلسي. كما تؤسس خلايا على مستوى وزارة الدفاع الجزائري، تكلف بدراسة خيارات التعاون العملياتي مع الحلف الأطلسي[2].

هناك أيضا للتعاون بين الجزائر و الحلف الأطلسي في المجال البرلماني، حيث تشارك الجزائر مشاركة فعالة عبر بعثات بر لمانية في الإجتماعات السنوية و الملتقيات التي تنظم على مستوى الجمعية البرلمانية للحلف الأطلسي[3].

ويتم التواصل بين الجزائر و الناتو من خلال البعثة الدبلوماسية الدائمة في بروكسل، التي تعتبر كنقطة ارتكاز وطنية لهذا التعاون[4]"point focal national".

المبحث الثاني: الجزائر و المبادرات الأمنية للإتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط

مثل ما هو الحال بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، اهتم الإتحاد الأوروبي بالأمن و الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط، كما أن اهتمامه بهذه المنطقة لم يكن حديث الظهور إنما هو قديم. و قد تباينت العلاقات الأوروبية بالدول المتوسطية لاسيما المغاربية منها بين العداء و التعاون و الحوار، فكل الدول المغاربية كانت خاضعة للإستعمار الأوروبي، لكنها بعد استقلالها اتجهت لبناء علاقات ودية تقوم على الحوار و التعاون مع هته الدول.

يعتبر الإتحاد الأوروبي أن أمنه و استقراره مرتبط شديد الإرتباط بالأمن و الإستقرار في منطقة البحر المتوسط، و كنتيجة بادر بعدة مبادرات أمنية مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، منها ما هو شامل لكل الدول كسلة الأمن و السياسة في الشراكة الأورو -متوسطية، و ما هو جزئي أي يشمل بعض الدول التي تواجهها تهديدات أمنية ذات طبيعة تختلف عنها في أجزاء أخري منه، فالقضايا التي تهدد الأمن

[1] -Mohamed HANECHE, op.cit, p 21.
[2]- Amar BENHAMLA, Expérience National dans la dimension militaire du dialogue Méditerranéen de l'OTAN, dans IDRI, **sécurité en méditerranée**, Alger, office des publications universitaires, Décembre 2004, p –p31-32.
[3] -Mohamed HANECHE, op.cit, p22 .
[4] -Amar BENHAMLA, op.cit, p 33

في غرب المتوسط تختلف عنها في شرقه، من بين هذه المبادرات نجد الحوار الأمني لمنظمة الأمن و التعاون الأوروبية، المنتدى المتوسطي و حوار خمسة زائد خمسة(5+5).

و يعود اهتمام الأوروبيون بالمنطقة المتوسطية لعدة عوامل من بينها[1]:

- ✓ إدراك أوربا بأن أمنها لم يعد يقتصر على البعد الداخلي فقط و إنما أصبح يشمل أغلب المحيط الجيوبوليتيكي، ولا يقتصر أيضا على الأمن العسكري بل يتعداه إلى الأمن السياسي، الاقتصادي الثقافي، الاجتماعي و البيئي، و أن عدم استقرار الدول المجاورة للاتحاد سينعكس بشكل جلي وواسع عليه، كما أن أوربا لا تستطيع حل مشاكلها منفردة وهي بحاجة إلى مساندة الشركاء المتوسطيين ومن بينهم الشركاء من المنطقة المغاربية في حل جزء من هذه المشاكل وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية و الإرهاب.
- ✓ التخوف من توسع الحركة الإسلامية في شمال إفريقيا وامتدادها إلى أوربا أين شكلت جاليات شمال إفريقيا مجتمعات خاصة بها، والحل يكمن في مساعدة دول الجنوب على تنمية اقتصادياتها ٍ إصلاح أنظمتها السياسية، لمواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها.
- ✓ التنافس الأوربي – الأمريكي حول إعادة تشكيل النظام الإقليمي لمنطقتي المتوسط والشرق الأوسط سنة 1998 ، حيث قدمت الولايات المتحدة مبادرة" ايزنشتات" Ezeinchtat" ، جاء بها مساعد وزير الخزينة الأمريكي وقد سميت باسمه ، وهي مبادرة تهدف إلى إقامة شراكة مع دول المغرب العربي، بالإضافة إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير وهو مشروع موجه نحو فضاء جغرافي يجمع الدول العربية والإسلامية، بما فيها منطقة المغرب العربي، التي تعد من الساحات الأساسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

المطلب الأول: المبادرات الأمنية الشاملة للإتحاد الأوروبي

هذه المبادرات يرمي من ورائها الإتحاد الأوروبي إلى ضم كل الدول المتوسطية، و ربط علاقات طيبة معها تعود إيجابا على الأمن و الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط و الأوروبي، أعني هنا سلة الأمن و السياسة في الشراكة الأورومتوسطية.

[1]- سهام حروري،" سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"،**مجلة المفكر**،ع8، جامعة بسكرة، نوفمبر 2012، ص- ص 345-346.

توفر الشراكة الأوروبية المتوسطية إطار للتعاون بين أعضاء الاتحاد وشركائه في حوض البحر المتوسط، و تتكون الشراكة من سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التعاون المتعدد الأطراف في قطاعات عدة[1].

الشراكة الأورو-متوسطية و الميثاق الأوروبي – المتوسطي للسلم و الإستقرار

ماهية الشراكة الأورو متوسطية

تتمثل الشراكة الأورو- متوسطية في البيان الصادر في مؤتمر برشلونة المنعقد في 28 نوفمبر 1995 والذي ضم 15 دولة من الاتحاد الأوروبي و12 دولة من جنوب المتوسط، ولقد تمخض عنه موافقة الأطراف المشاركة في الاجتماع على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى، وتتجسد الشراكة في ثلاث مجالات أساسية، الأول يتعلق بالسياسة والأمن، والثاني بالاقتصاد والمال، والثالث بالنواحي الاقتصادية والثقافية[2].

كما أن تحليل مقدمة وثيقة برشلونة يمكن أن يمدنا بتحديد لطبيعتها وماهيتها، فهي تركز على المسائل التالية[3]:

- التأكيد على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ورغبة دوله في إعطاء علاقاتهم المستقبلية أبعادا جديدة ترتكز على التعاون الشامل إعتمادا على علاقات الجوار التاريخية.
- إدراك الأطراف المشاركة أن هناك تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا على جانبي البحر المتوسط.
- يعتبر الإطار التعاوني المتعدد الأطراف مكملا لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها وعلى خصوصياتها.
- التأكيد على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم في العلاقات بين تلك الدول ، مرتكز على روح الشراكة مع إحترام قيم كل المشاركين.
- لا تهدف هذه المبادرة "الأورو-متوسطية" إلى أن تحل محل المبادرات الأخرى التي تم البدء بها من أجل السلام والإستقرار في المنطقة، ولكن سوف تساهم في تدعيمها.

---

[1]- نسيمة طويل، "ساسة الجوار الأوروبية و أثرها على دول جنوب المتوسط"، **مجلة المفكر**،ع8، جامعة بسكرة، نوفمبر 2012، ص 221

[2]- عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي" (أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة، أفريل 2008)، ص 118

[3]- منيرة بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، (أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط:واقع و آفاق، قسنطينة، أفريل 2008)، ص – ص107- 108.

- التأكيد على أن الهدف العام من جعل البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون إنما هو من أجل تأمين السلام والإستقرار وإرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق النمو الإقتصادي ومكافحة الفقر، وتعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات باعتبارها أمورا رئيسية للمشاركة.

و تشمل الشراكة "الأورو-متوسطية" جميع المجالات بين المشاركين، عبر حوار سياسي منتظم، وتعطي قيمة أكبر للأبعاد الإجتماعية، الثقافية، الإنسانية

كما تقوم الشراكة المتوسطية على الأسس التالية:

1-التعاون بين البلدان الأوربية المتقدمة والبلدان النامية المتوسطية، نظراً لاشتراكها جميعاً في الفضاء الجغرافي المتوسطي.

2- إعادة اكتشاف الهوية المتوسطية كهوية ثقافية حضارية متميزة، تجمع بين مجتمعات وشعوب بقيت تنظر إلى بعضها البعض نظرة العداء والاختلاف المطلق.

3- وضع إطار سياسي ترتبط به "دول الجنوب" العربية القريبة من أوربا معها، فمن الطبيعي أن تتجه أوربا إلى إضفاء انطباعات ودية على الإطار الجديد، الذي تسعى لإقامته، مما يساعد على بث الشعور بأنها تقوم بقطيعةٍ تاريخيةٍ مع سياسات الهيمنة الاستعمارية السابقة[1].

و تهدف الشراكة هذه بالأساس إلى[2] :

- إنشاء منطقة تبادل حر في أفق 2010.
- ضمان الأمن والاستقرار في ضفتي المتوسط .
- الحوار السياسي وتنسيق المواقف.
- التعاون الاجتماعي والثقافي.

الجانب الأمني في الشراكة الأورو- متوسطية

و يتجلى هذا الجانب من خلال سلة السياسة و الأمن للشراكة، هذه الأخيرة التي تشمل أيضا سلة الإقتصاد و المالية بالإضافة للسلة الإجتماعية، الثقافية و الإنسانية.

سلة السياسة والأمن:

جاء مضمون هذه السلة في شكل "إعلان مبادئ" تتضمن:

[1]- محمد جاسم زكريا، أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير و الشراكة الأورومتوسطية"، أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة، أفريل 2008، ص 135

[2]- بونوار بن صايم، "تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط"، أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة، أفريل 2008، ص 36.

1. احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، حيث حرص كل مشارك على الإلتزام بتنمية دولة القانون و الديمقراطية في نظامه السياسي، والإلتزام باحترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية والتعددية والتسامح بين الجماعات المختلفة واحترام مبدأ السيادة والحقوق المترتبة عليه.
2. ترقية الأمن الجهوي والعمل على الحد من الإنتشار النووي، الكيماوي والبيولوجي عن طريق الإنضمام واحترام المنظومات الدولية والإقليمية للحد من الإنتشار وتجديد الترسانات العسكرية ونزع السلاح[1].

و يسعى المشروع في المجال السياسي والأمني إلى تحقيق جملة من الأهداف[2]:

1. تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة عبر حوار سياسي منتظم يستند إلى جملة من المبادئ منها:
   - ✓ العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
   - ✓ تطوير حكم القانون والديمقراطية في الأنظمة السياسية.
   - ✓ احترام حقوق الشعوب وحقها في تقرير مصيرها.
2. تنمية روح التسامح وكبح جماح التطرف والعنصرية وكراهية الأجانب.
3. تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته، والمكافحة المشتركة للجريمة المنظمة ومحاربة آفة المخدرات.
4. تعزيز الأمن الإقليمي من خلال عمل الأطراف على منع انتشار الأسلحة النووية و الكيميائية والبيولوجية، وذلك بتشجيع بلدان المنطقة على الانضمام إلى اتفاقيات منع انتشار هذه الأسلحة.

الميثاق الأوروبي – المتوسطي للسلم و الإستقرار

ظهرت فكرة التوصل إلى ميثاق للسلام و الإستقرار لأول مرة في إطار مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا، حيث اتفقت الدول الأعضاء في المؤتمر المنعقد في باريس 1990 على ما يسمى بميثاق باريس و في عام 1995 صدر ميثاق قرطاج للتسامح في البحر الأبيض المتوسط، و صدر في عام 1997

[1]- منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص108

[2]- عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة، أفريل 2008، ص 119

الميثاق المتوسطي تحت إشراف معهد العلوم و المجتمع في مدريد، و في سنة 1999 صدر ميثاق السلام و الإستقرار في البلقان بعد انتهاء حرب كوسوفا[1].

و عند انطلاق إعلان برشلونة للشراكة الأور- متوسطية في نوفمبر 1995 أشار إلى إمكانية بناء عهد أوروبي – متوسطي، اتفق في الإجتماع الوزاري الثاني للشراكة إلى تحويل اسمه من عهد إلى ميثاق.

و يأتي "الميثاق الأوروبي- المتوسطي للسلم و الإستقرار" في إطار السلة السياسية و الأمنية للتعاون ضمن هذه الشراكة، و قد حدد المؤتمر الوزاري الثالث لدول الشراكة المنعقد في ألمانيا سنة 1999 الخطوط الإسترشادية لهذا الميثاق[2]. و قد حددت هذه الإخيرة أربعة وظائف أساسية للميثاق على النحو التالي[3]:

- أن يسهم في دعم السلام و الإستقرار
- أن يدعم القيم المشتركة و المبادئ المتفق عليها
- أن يعالج الظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي تهدد الإستقرار في المنطقة
- أن يطور متطلبات الأمن في الشراكة الأورو- متوسطية

و قد توصل خلال هذا المؤتمر إلى أن الإستقرار في المنطقة المتوسطية يتطلب تقوية التعاون بين الضفتين، خاصة التأكيد على المبادرات المتعلقة بتبادل المعلومات في ميادين الإرهاب، الجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما أجمعت الدول المشاركة بمرسيليا بين 15-16 نوفمبر 2000على ضرور ة التوصل إلى صياغة نص "الميثاق الأورو-متوسطي من أجل السلم و الإستقرار" وعلى ضرورة توسيع الحوار السياسي إلى مواضيع أخرى مثل التطورات الجهوية في ميدان الأمن، نزع السلاح، مسار تقوية دولة القانون، إحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وهذا ما أكدت عليه الدول المجتمعة في فالنسيا بإسبانيا من 21-22 أفريل 2002[4].

المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الجزئية للإتحاد الأوروبي

أقصد هنا تلك المبادرات الأمنية التي بادرت بها دول معينة من الإتحاد الأوروبي مع بعض الدول المتوسطية، و يعد حوار 5+5 أبرز هذه المبادرات.

---

[1]- محمد السيد سليم، المشاركة الأوروبية- المتوسطية: رؤية عربية لميثاق السلام و الإستقرار. كراسات إستراتيجية، ع 87 القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2000، ص3.

[2]- نفس المرجع، ص 1.

[3]- نفس المرجع، ص 5.

[4]- منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص 109.

المنتدى المتوسطي:

يعتبر فكرة مصرية فرنسية خاصة بالحوض الغربي للمتوسط، وهي مبادرة تهدف إلى إيجاد إطار غير حكومي يجمع سياسيينوا إداريين و مسؤولين وأكاديميين وخبراء من الدول الأوربية و المغاربية، من أجل ترقية وتطوير التعاون وتبادل الأفكار والرؤى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لترقية الحوار والتعاون في المتوسط. وعقد المنتدى أولى اجتماعاته بالإسكندرية في جويلية 1994 وجمع وزراء 10 دول متوسطية هي:(إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، الجزائر، مصر، المملكة المغربية، تونس، تركيا البرتغال). و تقرر إنشاء 3 فرق عمل لبناء حوار حول المسائل السياسية والثقافية والحضارية، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، و واصل المنتدى لقاءاته الدورية كل سنة بتنظيم من طرف إحدى الدول الأعضاء، وظل المنتدى كعلبة تفكير "think thunk" غير رسمية لإنضاج الأفكار والمشاورات بين أعضائه.[1]

منظمة الأمن و التعاون الأوروبية

تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي 1975 المسائل المتعلقة بالأمن و التعاون في البحر المتوسط حيث أكدت أن الأمن في أوروبا يمكن فهمه في إطار واسع و يرتبط بصورة خاصة بالأمن في المتوسط إذ يعود الحوار بين منظمة الأمن و التعاون الأوروبية و شركاء التعاون المتوسطيين إلى هذه الوثيقة[2].

تحتفظ اليوم منظمة الأمن و التعاون بعلاقات مع ستة دول متوسطية هي: الجزائر، إسرائيل، مصر المغرب، تونس و الأردن، كما أنها منفتحة أمام انضمام دول أخرى، يقوم ميكانيزم هذا التعاون على الوثائق التي تصدرها هذه المنظمة و قراراتها، من أهمها نجد القرار المتخذ في الإجتماع 25 في مارس 1994 ببراغ، الذي يقوم على دعوة شركاء التعاون المتوسطيين لحضور اجتماعات المجلس الوزاري الملتقيات و المحاضرات التي تنضمها. و تشمل نشاطات هذه المنظمة نشاطات سياسية – عسكرية نشاطات إقتصادية و نشاطات إنسانية.

مجموعة 5+5

تعد مجموعة 5+5 إطارا للحوار والتعاون، يضم الخمس دول الواقعة شمال المتوسط (فرنسا، إيطاليا إسبانيا، البرتغال، مالطا)، ودول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا)، ومن خلال هذه المبادرة فإن هذه الدول تسعى إلى إقامة حوار حقيقي، يتمحور حول تبادل وجهات النظر حول

[1]- لياميـن بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة 5+5، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة،2011-201)،ص83

[2]- Elizabeth ABELA, OSCO's Mediterranean activites, en Martin Ortega, the future of the Euromediterranean security dialogue, Paris, the institute for security studies, 2000, p 7

المسائل ذات الاهتمام المشترك، كالانفجار الديمغرافي، تزايد موجات الهجرة نحو الشمال، الإرهاب التخلف الاقتصادي والاجتماعي، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات وتبييض الأموال[1].

المطلب الثالث: موقع و موقف الجزائر من المبادرات الأمنية للإتحاد الأوروبي

الشراكة الأورومتوسطية:

تواجه أوروبا الموحدة وأمنها بأبعاده الجديدة خاصة منها السياسية والإقتصادية منافسة قوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حول الضفة الجنوبية للمتوسط بصفة عامة وحول الدول المغاربية بصفة خاصة وفي مقدمتها الجزائر. حيث تبرز هذه المنافسة من خلال المشاريع الإندماجية الأمريكية التي تهدف إلى تكريس التعاون الرامي إلى توثيق الصلات والعلاقات في مختلف المجالات، ومن بين هذه المشاريع، السوق الشرق أوسطية-شمال أفريقيا ومشروع إيزنستات أو الشراكة الأمريكية الشمال أفريقية وهو مشروع يقيم أسلوبا خاصا من أجل إلحاق المنطقة بالإقتصاد العالمي تماشيا مع مصالحها وا ٍحتياجاتها، ومن ثم تحرص على عدم ترك دول المغرب العربي لأوروبا وفي مقدمتها الجزائر التي حضيت بالكثير من الإمتيازات في هذه المشاريع، الأمر الذي قد يجعلها تتخلى عن الشراكة مع الدول الأوروبية و بالتالي خرق المجال الأورومتوسطي وا ٍفشال مشروع الشراكة "الأورو-متوسطية"[2].

و قد أبرمت الجزائر و الإتحاد الأوروبي إتفاقية شراكة في 22أفريل 2002، التي صادقت عليها الجزائر في 27 أفريل 2005. تهدف هذه الإتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة[3].

الجزائر و المجموعة 5+5:

عقدت المجموعة إجتماعها الوزاري الثاني بالجزائر في أكتوبر 1991، تمخض عنه "إعلان الجزائر" الذي تنص نقطته السابعة على تمسك الدول المشاركة بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك عدم اللجوء للقوة، الحل السلمي للخلافات، احترام السيادة الوطنية والوحدة الجغرافية للدول المعنية و عدم التدخل في شؤونها الداخلية[4].

---

[1]- ساسي جمال، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، (أعمال الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة، أفريل 2008)، ص 159.

[2] - منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص 112

[3]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1426 الموافق ل 27أفريل 2005، المتعلق بالمصادقة علة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية الموقعة في فالنسيا في 22أفريل 2002، الجريدة الرسمية 31، المؤرخة في 21 ربيع الأول الموافق ل30 أفريل 2005

[4]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 99.

و منذ إعادة إحيائها تساهم الجزائر بفاعلية في نشاطاتها إذ تحضر جميع إجتماعاتها كما تشارك في التمارين العسكرية التي تنظمها.

المبحث الثالث:فشل قيام إتحاد مغاربي و غياب مبادرة أمنية مغاربية في البحر المتوسط

المطلب الأول: لمحة عامة عن إتحاد المغرب العربي

يرجع الكثير من المؤرخين و المختصين في شؤون المغرب العربي الجذور التاريخية للعمل الوحدوي المغاربي إلى بداية القرن العشرين، امتدادا لحركة النهضة التي ظهرت في المشرق العربي، استلامها لتجارب الثورات المختلفة التي ظهرت في شتى أنحاء العالم، برزت حركات تحررية متجانسة الأهداف في المغرب العربي بحيث نشأت في البداية حركة الشباب التونسي سنة 1907م، ثم حركة الشباب الجزائري 1914م، هذه الأخيرة رغم محدودية نشاطها و مطالبها إلا أنها تمكنت من ضمان أدنى مستلزمات التنسيق و التعاون فيما بينها، بل أنها أدت إلى تكوين لجنة استقلال تونس و الجزائر سنة 1916م، التي دعت لأول مرة إلى ضرورة تكوين جمهورية بشمال إفريقيا[1].

كما تأسست سنة 1923م جمعية الدفاع عن العمال المغاربة في باريس 1926م، سميت "بنجم شمال إفريقيا"، التي تحولت إلى حزب سياسي في مارس 1926م بقيادة مصالي الحاج، و الذي كانت مطالبه تتعدى حدود القطر الواحد، إذ ناضل من أجل استقلال كل شمال إفريقيا، بدأ حزب نجم شمال إفريقيا يصعد نشاطاته ضد السياسة الفرنسية في مختلف المجلات حيث تناغم في فكره و سلوكه إلى الاتجاه العام للنضال الوطني و المغاربي عموما. و كانت له مواقف مغاربية داخلية، ففي عام 1927 شارك إلى جانب الحزب الدستوري التونسي في مؤتمر بروكسل دافعا فيه عن قضية المغرب العربي عموما، في عام 1934م نظم مظاهرات كبيرة للتضامن مع الشعب التونسي و مع حركته الوطنية، و في عام 1935م شارك في المؤتمر الإسلامي في جنيف[2].

كما شكل التونسيون في المهجر تنظيما سياسيا خارجيا عرف باسم هيئة " الحزب الوطني المغربي " توزع نشاطه بين برلين و باريس تمت من خلاله معالجة العديد من المشكلات التي تهتم بالمهاجرين في الأقطار المغاربية، وقد أنشأ الحزب صحيفة ناطقة بلسان أبناء الغرب العربي أطلق عليها اسم " المغرب العربي "، كما أطلقوا على مركز عملهم اسم "مكتب المغرب العربي "[3].

---

[1]- حسين بوقارة، **إشكاليات التكامل في المغرب العربي**، الجزائر، دار هومة،2010، ص 13

[2]- محمد علي داهش، اتجاهات المغرب الوحدوي في المغرب العربي. **دراسات إستراتيجية**، ع 87، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003، ص ص17

[3]- نفس المرجع، ص 22

لكن سرعان ما أصبحت هذه الأحزاب ترتكز أكثر على استقلالها القطري، وتهدف إلى تحقيق مطالب و أهداف تدعم النزعة و التصور الوطني الضيق على حساب النزعة فوق القطرية و بناء مغرب عربي موحد. رغم هذا إلا أنها تمكنت من غرس أفكار الوحدة المغاربية خصوصا في صفوف الطلبة و المثقفين المغاربة في الخارج[1].

سنة 1958م كللت جهود قادة هذه الحركات الوطنية بعقد مؤتمر طنجة المغربية، الذي اعتبر بمثابة شهادة ميلاد حقيقية للمسعى التكاملي في المغرب العربي[2]. فقد صرح علال الفاسي: " .. و الآن وقد تحقق الاستقلال، فمن واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغربية، حركات تونس و الجزائر و المغرب، و أن نتجه إلى توحيد الشمال الإفريقي _ المغرب العربي_ في دولة واحدة متحدة، لأنه لم يعد هناك مجال للعزلة و لا للوطنية الضيقة في هذا العصر. و قد بين التاريخ أن أحسن عصورنا، هي التي كانت فيها الأقاليم الثلاثة موحدة و علينا نحن في المغرب، أن نفكر في هذا و أن نعد العدة له "[3].

يرى البعض أن مؤتمر طنجة انعقد لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية أساسية :

- الثأر من فرنسا بسبب إفشالها لمحاولة التوحيد(اجتماع تونس 1956م) و أحداث ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958م.
- الاستجابة لمطالب الشعوب المغاربية في الوحدة و التضامن.
- رد الفعل اتجاه معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوربية المشتركة.

وقد انعقد في 27- 30 أفريل 1958م بحضور ممثلين عن الأحزاب المغاربية (جبهة التحرير الوطني من الجزائر، الحزب الدستوري من تونس، حزب الاستقلال من المغرب)، و قد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من القرارات و التوصيات، منها الالتزام بمساندة الثورة الجزائرية، و التوصية بتشكيل حكومة مؤقتة لها، و الاعتراف بها، فضلا عن تأكيد تصفية بقايا الاحتلال العسكري الفرنسي في الغرب العربي واستنكار المساعدات التي تقدمها الدول الغربية لفرنسا لمواجهة الثورة الجزائرية. و أصدر المؤتمرون قرارا بتوجيه المغرب العربي، و الذي أكد إجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها ، و الإعلان عن أن" الوقت قد حان لتسير هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم. صرح علال الفاسي في ختام المؤتمر" ...في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأً عظيما طالما تشوقت إليه آذان المغاربة وخفقت قلوبهم و هوت إليه أنفسهم، ذلك خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس لتحقيق هذه الوحدة...."،

[1]- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 14

[2]- نفس المرجع، ص- ص 19-20

[3]- محمد علي داهش، مرجع سابق، ص 57

كما صرح الرئيس التونسي بورقيبة قي ديسمبر 1958 بالقول "..كلنا أمل في اقتراب اليوم الذي تزول فيه الحدود المصطنعة و تصبح بلادنا واحدة و شرطتنا و جيشنا متحدين يخفق فوقنا علم و احد" [1].

لكن لم تنفذ قراراته بسبب ظروف داخلية و خارجية، فالجزائر كانت منشغلة بالثورة المسلحة ضد المستعمر الفرنسي، في حين أن تونس و المغرب كانتا منشغلتين بعملية بناء الدولة و الوطنية و ما أفرزته من تحديات و متاعب بالإضافة إلى ارتباطها باتفاقيات تعاون مع فرنسا، رغم استقلالها بقيت مشاكل ترسيم الحدود أمام هذه الوحدة إلى يومنا هذا[2].

معاهدة مراكش: في سنة 1988 عقد قادة المغرب العربي قمة بالجزائر في زرالدة ، تم الإتفاق فيها على عقد قمة تأسيسية لإتحاد المغرب العربي بمراكش، صدرت عنه وثيقة سميت بإتفاقية مراكش.

و قد نصت معاهدة مراكش 17 فيفري 1989، على إنشاء مجموعة من المؤسسات تختص كل منها بمهمة و وظيفة معينة إطار مقاربة مرحلية للتكامل في المغرب العربي، على غرار :

مجلس الرئاسة الذي يتكون من رؤساء الدول الخمس الأعضاء في إتحاد المغرب العربي يجتمع بصفة عادية كل ستة أشهر، كما يمكنه عقد اجتماعات غير عادية إذا اقتضت الضرورة، و يترأس بصفة تناوبية أحد رؤساء الدول الأعضاء كل ستة أشهر، وتتخذ فيه القرارات عن طريق قاعدة الإجماع[3].

و لا يزال البناء المغاربي غير مفعل رغم الجهود التي تبدلها الجزائر في سبيل ذلك، منذ تأسيسه اقتصر في ممارساته على التعاون الثنائي و في مجالات محدودة.

المطلب الثاني: أسباب فشل إتحاد المغرب العربي

النزاع في الصحراء الغربية

يعتبر نزاع الصحراء الغربية أحد أقدم النزاعات في العالم، كما أنه من بين أبرز معوقات تفعيل الإتحاد المغاربي، يعود أصله إلى خروج الإسبان من المنطقة، حيث تعتبر المغرب أن الصحراء الغربية إقليم تابع لها لا يمكن أن تتنازل عنه.

تستند السلطات المغربية وثائق قانونية و تاريخية تدعي بأنها تشهد على وجود روابط بين القبائل الصحراوية والعرش الملكي المغربي. وقد عرض "محمد البغدادي "وهو عقيد متقاعد من القوات المسلحة الملكية) وثائق متعددة قام هو بجمعها على مدار ما يزيد عن عشرين عاما والتي تثبت، حسب اعتقاده

[1]- نفس المرجع، ص – ص 56-57

[2] - حسين بوقارة، مرجع سابق،ص – ص 20-21

[3]- نفس المرجع، ص 26

على أن هناك وجود لمثل تلك الروابط، وتشتمل هذه الوثائق على مرسوم"ضاهر dahir " أصدره السلطان مولاي عبد العزيز يعود تاريخه إلى العام[1] 1904.

أما بالنسبة للبوليساريو، فيعتبر نزاع الصحراء الغربية مسألة تقرير مصير أولا وقبل كل شيء. وقد قامت البوليساريو ببيان أن مطلبها الوحيد هو بخصوص التطبيق السليم للقانون الدولي وعلى وجه الخصوص حق تقرير المصير.

أما للجزائر، فقد جرى تقديم مسألة الصحراء الغربية قبل أي شيء آخر على أنها مسألة مبدأ و حال الصحراويين كما كان الحال لدى الجزائريين أنفسهم، حيث يتم النظر إلى الصحراويين باعتبارهم ضحايا استعمار من حقهم أن ينالوا حق تقرير المصير، إنها مسألة إجلاء استعمار يجب أن يتم حلها[2].

و يبقى من غير الممكن بناء إتحاد مغاربي دون إيجاد حل للقضية الصحراوية.

المطالب الترابية للمملكة المغربية

لم تعترف المغرب بالحدود الموروثة عن الإستعمار، بالتالي كان لها مطالب ترابية حول أقاليم خاضعة للسيادة الجزائرية، فنجدهم يصرون على مغربية تندوف و مناطق أخرى من التراب الجزائري، بدعوى أن الإستعمار الفرنسي ضم أجزاء من التراب المغربي إلى الجزائر، يجب على الجزائر إعادتها و إصلاح ما أفسد المستعمر[3].

تقوم المغرب بشجب واستنكار" خيانة الجزائر "فيما يتعلق بتحديد معالم الحدود بين البلدين. و حسبها هناك بروتوكول قد جرى توقيعه بتاريخ 6 سبتمبر 1961 (بين الملك الحسن الثاني وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) ينص على أن النزاع الإقليمي الذي نشأ بفعل التخطيط الحدودي العشوائي الذي فرضته فرنسا سوف يتوجب حله في النهاية من خلال المفاوضات المباشرة بين المغرب والجزائر وبفضل التصرف بدافع من النزعة العاطفية قرر الزعماء المغاربة مناقشة مسألة الحدود مع الجزائر المستقلة وليس مع المستعمرين الفرنسيين .ومع ذلك، ووفقا لقول المغاربة، قامت الجزائر التي جاءت عقب المرحلة الاستعمارية بالتحايل على المغرب[4] .

---

[1]- إنتر ناشيونال كراسز كروب INTER NATIONAL CRISI GROUR "الصحراء الغربية : تكاليف الصراع" تقرير حول الشرق الأوسط، رقم 65، جوان 2007، ص 2

[2]- نفس المرجع، ص 4

[3]- بن عنتر، ص 86

[4]- إنتر ناشيونال كراسز كروب، ص 3

معوقات أخرى

التخوف المغربي التونسي من التقارب مع الجزائر خلال الأزمة الداخلية التي مرت بها سنوات التسعينات فقد عملت على التقليل من دخول المواطنين الجزائريين إليها بدعو ى الإرهاب، ففي سنة 1994 فرضت الحكومة المغربية التأشيرة على الجزائريين الذين يريدون دخول أراضيها[1].

قيام الإتحاد المغاربي على هاجس سياسي و ليس على هاجس أمني مما جعل التمسك به من قبل أعضائه ضعيف.

كما يبقى احتمال تنشيط الإتحاد المغاربي مربوط بتخلي دوله عن الدولة القائد.

المطلب الثالث: تنشيط الإتحاد المغاربي ضرورة

التكامل المغاربي أصبح ضرورة لا مفر منها لما يحققه من فوائد على الدول الأعضاء في مجال الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة لمواطنيها وكذا للوقوف في وجه التحديات الداخلية والخارجية المتزايدة في ظل بيئة دولية وا ٍقليمية غير مستقرة وتتميز بالأحلاف والتكتلات على غرار الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الصين في الآونة الأخيرة التي أصبحت في حالة تنافس للحصول على مناطق نفوذ وخاصة في منطقة إفريقيا التي يعتبر المغرب العربي بوابة لدخولها[2].

حيث يكتسي تنشيط إتحاد المغرب العربي أهمية بالغة بالنسبة للأمن في البحر المتوسط و في المنطقة المغاربية و كلاهما دائرتين حيويتين للأمن الوطني الجزائري، لذا تحرص الجزائر على تنشيطه.

إن تنشيط الإتحاد المغاربي يعطي الجزائر و الدول المغاربية ميزة تفاوضية في مواجهة المنظمات التي تنشط عبر البحر المتوسط على غرار الإتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي، حيث تركز هذه الأخير ة في تعاونها مع الدول المغاربية في شكل ثنائي، كما يمكن أن ينعكس هذا التنشيط على تفغيل نشاط أعضائه نحو البحر المتوسط التي لم تقم بأية مبادرة أمنية خاصة بها في هذا البحر رغم أهميته بالنسبة لأمنها و استقرارها، حيث تقوم سياساتها في البحر المتوسط على الإستجابة فقط للمبادرات الأمنية للدول الغربية، لكن يمكن أن تستغل انضمامها لهذه المبادرات في خلق جو من الثقة المتبادلة التي يمكن أن تساعد في تنشيط الإتحاد.

---

[1]- صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007**. عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2011، ص 373

[2]- جمال حدار ، تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي، تاريخ الإطلاع: 2013/12/5 من الموقع:

www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3013.html

يبدو مما سبق أن الجزائر تعد البحر المتوسط منطقة هامة ينبغي حماية و ضمان أمنها بصورة دائمة فالبحر المتوسط هو الطريق الرئيسي الذي يسمح للجزائر و منتجاتها الإقتصادية بالمرور نحو العالم الخارجي، و نظرا لطبيعة و مصادر التهديدات الجديدة للأمن و الإستقرار في هذه المنطقة التي لا يمكن مواجهتها عسكريا، ترى الجزائر أن الحوار و التعاون هو وحده الكفيل بضمان أمن و استقرار المنطقة حيث ترى ضرورة تعزيز المبادرات الأمنية في هذه المنطقة كالحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي و مجموعة 5+5، حيث ترى الجزائر أنهما من أهم المبادرات التي تهدف لتعزيز الأمن و التعاون في البحر المتوسط، حيث انظمت إليهما و تسعى دائما في سبيل دعمهما و تنشيط برامجهما.

كما أن الجزائر دوما تسعى لتفعيل الإتحاد المغاربي، هذا الأخير الذي يمكن أن يعزز موقع الدول المغاربية و من بينهم الجزائر ضمن ترتيبات الأمن و التعاون في البحر المتوسط.

الخاتمة

الخاتمة

تعد الجزائر دولة متوسطية، فمن الناحية الجغرافية يعد البحر المتوسط حدودها الشمالية على طول 1200كلم، كما يعد البحر المتوسط نقطة تواصلها مع العالم الغربي، فأغلب التجارية الخارجية الجزائرية تمر عبر هذا البحر، بالتالي فإن الأمن و الإستقرار في البحر المتوسط ينعكس طرديا على الأمن الوطني الجزائري، لاسيما بعد سنة 1989 أين أدرجت الجزائر البحر المتوسط ضمن دوائر أمنها الوطني، فبعد أن كانت تعالج قضاياه الأمنية ضمن فعاليات حركة عدم الإنحياز وترفض التعامل مع الدول الفاعلة فيه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية(OTAN)، حيث أن المتوسط حسبها للمتوسطيين، لكنها بعد هذه السنة لم تعد ترفض التعامل معها.

لم تستثنى منطقة البحر المتوسط من إفرازات نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت تعرف تهديدات أمنية عديدة تختلف في طبيعتها ومصادرها عن التي كانت تعرفها إبان الحرب الباردة؛ إذ لم تعد عسكرية محضة إنما سياسية، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وبيئية، لم يعد من الممكن تناولها ضمن الإطار التقليدي للأمن، بات من الضروري بحث وتطوير مقاربات جديدة لاحتوائها. ولما كانت الجزائر معنية بشكل مباشر بما تفرزه هذه المنطقة كان عليها الخوض ضمن الترتيبات الأمنية الجديدة في المتوسط وأن تطور بدورها مقاربة لتحقيق الأمن والإستقرار في البحر المتوسط .

صحيح أن سنة 1989 تمثل سنة مرجعية للسياسة الخارجية الجزائرية المتوسطية إلا أن الإهتمام الجزائري بهذه المنطقة يعود لسنوات سابقة، حيث كانت حريصة على معالجة قضايا الأمن والتعاون في البحر المتوسط في قمم واجتماعات حركة عدم الإنحياز، كما كان لها الفضل في إدراج مسألة الأمن في البحر المتوسط ضمن اهتمامات منظمة الأمن والتعاون الأوروبية سنة 1975 في قمة هلسنكي.

وقد استطاعت الجزائر -بفضل امتلاكها لدبلوماسية نشطة- من إدراج مسألة الأمن والتعاون في البحر المتوسط ضمن اهتمامات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أصدرت عدة لوائح وقرارات لهذا الغرض، كما طالبت من أمينها العام إعداد تقرير حول الأمن والتعاون في البحر المتوسط، وقد أعده بناءا على الردود الواردة من الدول الأعضاء ومنها الجزائر، التيوضحت تصور اتها لتحقيق الأمن في البحر المتوسط والترتيبات الواجب إتباعها لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية التي تواجه الإستقرار في البحر المتوسط، هذه الأخير المتمثلة في الإرهاب الدولي، الجريمة العابرة للحدود بمختلف صورها خاصة المتاجرة بالسلاح، إنتشار أسلحة الدمار الشامل و الصراع العربي الإسرائيلي...

وقد انضمت الجزائر لمختلف المبادرات الأمنية في البحر المتوسط لاسيما الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي ومبادرة 5+5، حيث أنهما أبرز مبادرتين للأمن في المنطقة، حيث تشارك الجزائر بصورة فعالة في تطوير نشاطاتهما؛ إذ تشارك بصورة دورية في الفعاليات التي ينشطها الحلف الأطلسي من تمارين، لقاءات، محاضرات و ملتقيات...إلخ، كما تحضر جميع إجتماعات مبادرة5+5 وتساهم في ترتيب التمارين العسكرية المشتركة.كما ترى الجزائر ضرورة تفعيل إتحاد المغرب العربي لدعم موقعها ضمن هذه المبادرات، وذلك من خلال معالجة الأسباب التي تعيق قيامه في مقدمتها النزاع في الصحراء الغربية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

بالغة العربية

1. القرآن الكريم،" سورة قريش"، الآية 04

الكتب

1. هويد حامد أمين ، الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي و الردع النووي.بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
2. الحيالي نزار إسماعيل ، **دور الحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**. أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003.
3. جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث،دبي، 2004.
4. حسين بوقارة، إشكاليات التكامل في المغرب العربي، الجزائر، دار هومة،2010، ص 13
5. صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2011.
6. واصل عبد المنعم ، **الصراع العربي الإسرائيلي**. القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2002.
7. بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي. الجزائر، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، 2005.
8. عبد المنعم سعيد ، وآخرون، **العرب و العالم**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
9. عرفة محمد أمين خديجة ، الأمن الإنساني:المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.
10. حتى ناصف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت،1985.

الدوريات

1. الشربيني أحمد ،"الإنسان و البيئة"، **مجلة العربي**، العدد 539، أكتوبر 2003.
2. حلواني أحمد ،أمن البحر المتوسط و الآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية"(أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط:واقع و آفاق، قسنطينة،2008،الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية).

3. إيان.أ.ليسر، دور المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط و مكانتها في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"،**انتقالية و استشفاف**،ع 2001.
4. بن صايم بونوار ، "تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط"، (أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة،2008، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية).
5. جاسم محمد زكريا، "أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير و الشراكة الأورومتوسطية"،(أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة،2008، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية.)
6. ساسي جمال ، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، (أعمال الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة،2008، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية).
7. دومنيك دايفيد،" منطقة البحر الأبيض المتوسط على مشارف الألفية الثالثة بين التعاون و المواجهة"، **انتقاليةو استشفاف**،ع2، 2002.
8. زياني صالح ،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، العدد 8،بسكرة، نوفمبر 2012.
9. زياني صالح ، حجيج آمال ،" السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي و المشروع الأمني الطموح"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد1، سبتمبر 2011.
10. بن شنان مصطفى ، الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط: ماهي الخيارات الإستراتيجية للجزائر؟، **انتقالية و استشفاف**، العدد 2،المعد الوطني للدراسات الإستر اتيجية الشاملة، الجزائر، 2001.
11. زقاغ عادل ، "المعضلة الأمنية المجتمعية،خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، العدد 01، 2011.
12. ناجي عبد النور ، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، (أعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة، أفريل 2008، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية).
13. جوردن فيليب ، "تعاظم دور الحلف الاطلسي في الشرق الأوسط الكبير"، **سلسلة محاضرات الإمارات**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2008.
14. حروري سهام ،" سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، **مجلة المفكر**،ع8، جامعة بسكرة، نوفمبر 2012.

15. ليونيد إيفاشوف،" مشاكل الأمن في المنطقة الغربية للبحر الأبيض المتوسط في عيون الروس"، **انتقالية واستشفاف**،ع2.

16. لويجي ليلو، الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي "NATO"،**إنتقالية و استشفاف**،ع 1، الجزائر، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2003.

17. السيد محمد سليم، المشاركة الأوروبية- المتوسطية: رؤية عربية لميثاق السلام والإستقرار" **كراسات إستراتيجية**، ع 87، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2000،.

18. غربي محمد، " الدفاع و الامن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوسياسية"،(أعمال الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق،قسنطينة، 2008، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية).

19. كلوس بيتر كلايبر،الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي "النايتو"، **إنتقالية و استشفاف**، ع 1، الجزائر، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2003.

20. نايف عبيد،" القرية الكونية"، **المستقبل العربي**، العدد260، 2001.

21. مصدق علوي،"الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي"، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، العدد،2005.

22. عرفة محمد خديجة ،"مفهوم الأمن الإنساني"، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، العدد 13 ،2008.

23. داهش محمد علي، **اتجاهات المغرب الوحدوي في المغرب العربي**. دراسات إستراتيجية، ع 87، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003.

الدراسات غير المنشورة:

1. أحمد عطاف، الجزائر في العلاقات الدولية"، محاضرات مقدمة لطلبة العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، السنة الأولى، مارس 2011.

2. بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011-2012).

3. حموم فريدة ، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية،(مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،200-2004).

4. لخضري منصور ، إستراتيجية الأمن القومي في الجزائر 2006-2011، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013).
5. رداف طارق ، الإتحاد الأوروبي: من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة،(مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2004-2005).
6. معمري خالد ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة في الخطاب الأمريكي بعد11 سبتمبر،(مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة،2007-2008).
7. بن سعدون لياميـن ، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة 5+5،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة،2011-201).
8. طويل نسيمة ، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لفترة ما بعد الحرب الباردة،(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010).

الوثائق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 44، 10 أوت 2011.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الجريدة الرسمية**، العدد 15، 08 مارس 2009.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 83، 26 ديسمبر 2004.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 08، 15 فيفري 2012.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 28 نوفمبر 1996.
6. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،" تعزيز الأمن و التعاون في البحر الأبيض المتوسط"، الدورة الخامسة والخمسون، 07 أوت2000.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1426 الموافق ل 27أفريل 2005، المتعلق بالمصادقة علة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية الموقعة في فالنسيا في 22أفريل 2002، الجريدة الرسمية 31، المؤرخة في 21 ربيع الأول الموافق ل30 أفريل 2005.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تشريعي رقم 92-13 المؤرخ في04 ربيع الثاني سنة1413 الموافق ل30 سبتمبر 1992، يتعلق بمكافحة التخريب و الإرهاب، **الجريدة الرسمية**، العدد 70، 04 ربيع الثاني 1413هـ الموافق للأول من أكتوبر 1992.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون العقوبات**، الباب الرابع مكرر، "الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية"، 2012.
10. مرسوم رئاسي رقم 2000-79 المؤرخ في 4 محرم 1421 الموافق ل 9 أفريل 2000، يتضمن التصديق اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية من الإرهاب و مكافحته، **الجريدة الرسمية**، العدد30، 24 صفر1421 الموافق ل 28 ماي2000.
11. مرسوم رئاسي رقم 98-413 المؤرخ في18 شعبان1419 الموافق ل07 ديسمبر 1998، يتضمن التصديق على الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، **الجريدة الرسمية**، العدد 93، 24 شعبا1419 الموافق ل 13 ديسمبر 1998.
12. مرسوم رئاسي رقم2000-445 المؤرخ في 27 رمضان 1421هـ الموافق ل23 ديسمبر 2000، يتضمن التصديق على الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، الجريدة الرسمية، العدد 1،28 شوال 1421 الموافق ل 3جانفي 2001.

التقارير:

1. إنتر ناشيونال كراسز كروب INTER NATIONAL CRISI GROUR "الصحراء الغربية : تكاليف الصراع" تقرير حول الشرق الأوسط، رقم 65، جوان 2007.
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،" تعزيز الأمن و التعاون في البحر الأبيض المتوسط"، الدورة الخامسة والخمسون، 07 أوت2000.
3. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،"تعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط" الدورة السادسة و الخمسون، 03 جويلية 2001.
4. تقرير حول الإستراتيجية الأمنية الأوروبية: توفير الأمن في عالم متغير،تاريخ الإطلاع 122013/12، من الموقع:
http://consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSReportfinal.pdf
5. تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 1994، ص 25. من الموقع:
http//hdr.zindp.on/reports/global/hdr1994

اللقاءات:

1. لقاء مع رئيس مكتب متابعة مسائل الجريمة العابرة للأوطان على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، 2013/09/29.

2. لقاء مع رئيس مكتب متابعة مسائل الإرهاب الدولي على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، 2013/10/12.
3. لقاء مع مدير التعاون مع الإتحادالأوروبي و المؤسسات الأوروبية على مستوى وزارة الخارجية، 22 /2013/10.

مواقع الإنترنث

1. الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات،"مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي"، أفريل 2005،من الموقع:
http://www.yemen-nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf
2. جمال حدار ، تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي، تاريخ الإطلاع: 2013/12/5 من الموقع: www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3013.html

3. ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد و نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاغ وصالح زياني، تاريخ الإطلاع 2010/05/23 ،الموقع من : http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

4. تاكايوكي ياماورا،"مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، ترجمة عادل زقاغ، تاريخ الإطلاع2009/05/29، من الموقع:
http//alwethoq.info/news/documents-2199.htm

بالغة الأجنبية

الكتب

1. BENHAMLA Amar, Expérience National dans la dimension militaire du dialogue Méditerranéen de l'OTAN, dans IDRI, **sécurité en méditerranée**, Alger, office des publications universitaires, Décembre 2004.

2. BARRY Buzan , **people state and faire**, Harvester wheatsheaf, London, 1983.

3. SCHULTE-BERGE Bernard," Dialogue OTAN- Méditerranée : faits et perspectives", dans IDRI, **sécurité en méditerranée**, Alger, office des publications universitaires,2004.

4. DAVID Charles Philippe, **la guerre et le paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie**. Paris, presses de science po,2000.
5. BATTISTILLA Dario, **Théories du relation internationales**, Paris, presse de science politique,2003.

6. ROTHSCHILD Emma, **what is security**. In Barry Buzan, Lene Hansen, **International security** v3, sage publication,London,2007.

7. Exposé factuel sur la réunion ministérielle du dialogue méditerranéen,8décembre 2004,dans IDRI, **sécurité en méditerranée**, Alger, office des publications universitaires, Décembre 2004.

8. SCHEFFER jaap de hoop ", discours du secrétaire général de l'OTAN", dans IDRI **Sécurité en Méditerranée**. Alger , office des publications universitaires, 2004.

9. ROCHE Jean Jacques , **Théories des relations international**, 5 édition, Paris Montech restien,2005 .

10. HANECHE Mohamed, la dimension politique de la coopération entre l'Algérie et l'OTAN au titre de dialogue méditerranéen de l'OTAN, dans IDRI, **sécurité en méditerranée**, Alger, office des publications universitaires, Décembre 2004.

11. REBERT G.Patman., globalization and conflicts: national security in a new strategic era, London and New York,- Rutledge, 2006.

12. LAGGOUNE Walid, **la régulation juridique de la lutte contre le terrorisme : l'expérience algérienne.** dans contribution de

l'Algérie au dialogue méditerranéen de l'OTAN, institut diplomatique et des relations internationales, Alger, 2003.

الدوريات

1. MAROUANI Abdelhamid, la dimension stratégique de l'Algérie dans l »ensemble méditerranéen : atouts, enjeux et limites, dans le Maghreb stratégique, collège de défense de l'OTAN .
2.
3. OUNIES Abderaouf A , les blocages de l'euro-méditerranée . dans l'ensemble méditerranéen : atouts, enjeux et limites, dans le Maghreb stratégique, collège de défense de l'OTAN .

4. BIN Albirto, NATO's Mediterranean dialogue,en Martin Ortega, the future of the Euromediterranean security dialogue, Paris, the institute for security studies, 2000.

5. BAGHZOUZ Aomar,(place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en Méditerranée, colouque internationale : l'Algérie et la sécurité dans la Méditerranée, Constantine, 2008).

6. IRATNI Belkacem, the strategic interests of the Maghreb states . Rome, NATO defense college, November 2008.

7. SAIDY Brahim, quel rôle pour l'OTAN dans la prévention et la gestion des crises en méditerranée et au Moyen-Orient ? . Rome, collège de défense de l'OTAN, décembre 2010.
8. ABELA Elizabeth, OSCO's Mediterranean activites, en Martin Ortega, the future of the Euromediterranean security dialogue, Paris, the institute for security studies, 2000.

9. FILALI Fatima Zohra, "l'Algérie: quelle sécurité dans l'ensemble méditerranéen ?" ,colloque international : l'Algérie et la sécurité en Méditerranée, Constantine, avril 2008.

10. SANZ félix," la prolifération de forums pour le dialogue méditerranéen : la place de l'OTAN", 6em séminaire international sur la sécurité et la défense en méditerranée : sécurité humaine. Barcelone, CIDOB fondation, novembre 2008.

11. GUAINO Henri, "L'Union pour la Méditerranée un projet historique" . dans charles saint PROT et Zeina el Tibi, quelle union pour quelle méditerranée. **Etude stratégique**, N 2 , 2008.

12. SAINT PROT charles et Zeina el Tibi, quelle union pour quelle méditerranée. **Etude stratégique**, N 2 , 2008.

13. Istanbul cooperation initiative, annexe 2, dans IDRI, **sécurité en méditerranée**, Alger, office des publications universitaires, Décembre 2004
.

14. ORGAZ Pablo de Benavides, le dialogue méditerranéen de l'OTAN et l'initiative de coopération d'Istanbul, 5em séminaire international sur la sécurité et la défense en méditerranée, Barcelone, CIDOB fondation, 4/12/2006.

15. STIVACHTIS A.Yannis,NATO's Mediterranean Dialogue: An Assessment, Virginia Polytechnic Institute, research paper, No. 137, November, 2009.

مواقع الأنترنت

1. Abdennour Benanter, Nato,Maghreb and Europe, in Mediterranean politics, p 175
http://dx.doi.org/10.1080/13629390600682891

2. Shahrbanou Tadjbakhsh, "Human Security: Concepts and Implications with an Application to Post-Intervention Challenges in Afghanistan". L e s É t u d e s d u C E R I N° 117-118 - septembre 2005, Centre d'études et de recherches internationales Sciences Po, 07/09/2013
http://www.socialdev.net/UNDPstuff/etude117_118.pdf

3. Kanti pajpai, humane security : concept and measurement, kroc institute, new delhi,2008
http//www.hegoa.ehu.es/dossierra/seguridad/Human_security_concept_and_measurement.pdf

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة .....أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لفهم التصورات الأمنية الجزائرية بعد سنة 1989.....6
المبحث الأول: الإحاطة بمدلولات مفهوم الأمن 6
المطلب الأول: مفهوم الأمن.....6
المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن 9
المبحث الثاني: أبعاد و مستويات الأمن.....11
المطلب الأول: أبعاد الأمن.....11
المطلب الثاني: مستويات الأمن: 15
المبحث الثالث: مسح لأهم النظريات التي تساعد في فهم التصور الأمني الجزائري في البحر الأبيض المتوسط 21
المطلب الأول: المقاربات الكلاسيكية للأمن.....21
المطلب الثاني: المقاربة ما بعد الكلاسيكية للأمن.....25
الفصل الثاني:الجزائروا إدراك الأمن في البحر المتوسط بعد سنة 1989 30
المبحث الأول: أهمية تأمين البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للجزائر 31
المطلب الأول:أهمية البحر الأبيض المتوسط.....31
المطلب الثاني: البحر الأبيض المتوسط من دوائر الأمن القومي الجزائري.....37
المطلب الثالث: المبادئ والمقومات التي تحكم التصورات الأمنية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط بعد 1987.....39
المبحث الثاني الأبعاد الإستراتيجية للجزائر في الفضاء المتوسطي 41
المطلب الأول :البعد الجيو-سياسي.....41
المطلب الثاني: البعد الطاقوي.....42
المطلب الثالث:القوة الدبلوماسية.....44
المبحث الثالث: الجزائر والتهديدات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط.....45

المطلب الأول: الصراع العربي الإسرائيلي 45
المطلب الثاني: الإرهاب الدولي.....47
المطلب الثالث: الجريمة المنظمة العابرة للحدود: 51
المطلب الرابع: تهديدات أخرى 54
الفصل الثالث: الجزائر والمبادرات الأمنية في البحر المتوسط بعد سنة1989.....57
المبحث الأول: الجزائر و المبادرات الأمنية لحلف شمال الأطلسي: 58
المطلب الأول: لمحة عامة عن حلف شمال الأطلسي 58
المطلب الثاني: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي 61
المطلب الثالث: موقف و موقع الجزائر ضمن ترتيبات الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي..67
المبحث الثاني: الجزائر و المبادرات الأمنية للإتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط.....69
المطلب الأول: المبادرات الأمنية الشاملة للإتحاد الأوروبي 70
المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الجزئية للإتحاد الأوروبي 74
المطلب الثالث: موقع و موقف الجزائر من المبادرات الأمنية للإتحاد الأوروبي.....76
المبحث الثالث: فشل قيام إتحاد مغاربي و غياب مبادرة أمنية مغاربية في البحر المتوسط 77
المطلب الأول: لمحة عامة عن إتحاد المغرب العربي.....77
المطلب الثاني: أسباب فشل إتحاد المغرب العربي.....79
المطلب الثالث: تنشيط الإتحاد المغاربي ضرورة 81
الخاتمة.....83
قائمة المراجع 85
فهرس المحتويات.....94